حركة النحو والدلالة في النص الشعري

(دراسة تطبيقية)

الدكتور

صالح عبد العظيم الشاعر

الطبعة الأولى

١٤٣٤ هـ/ ٢٠١٣ م



جمهورية مصر العربية - زهراء مدينة نصر - المرحلة الثانية
ص.ب: 10- الرمز البريدي:11528
تليفون: 01000135406 - 24106748

رقم الإيداع	٢٠١٢/١٥١٤٥
I.S.B.N	978-977-5077-57-8

قبل المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، وعلى آله وأصحابه.

في مفهوم الشعر وكنهه يمكن القول: إن الشعر تعبير بالكلمة له موسيقى وإيحاء، وهذا تعريف على حد الواقع الخارجي، فالشعر تعبير، شأنه شأن سائر الفنون، وهو تعبير بالكلمة المسموعة أو المقروءة، وله موسيقى إن خلا منها لم يسمَّ شعرًا، وله إيحاء إذا خلا منه أصبح منظومات علمية أو كلامًا كالكلام.

والشعر في غاية الأمر صورة لأفكار الشاعر يعبر عنها برصيد من التجارب مضيفًا إليه رصيدًا من القراءات في الشعر وغيره، ولهذا فالشعر معبر قوي عن ثقافة العصر واللغة الأدبية لعصر ما، ولهذا كان ديوان العرب، حين لم يكن ازدواج أو هوَّة متَّسعة بين لغة الكلام واللغة الأدبية، كان شعبيًّا، يفهمه كلُّ أحد، حتى الأطفال، أمَّا في عصرنا ومع ضعف أنظمة التعليم وانهيار الثقافة فالشِّعر فن موجه إلى الصفوة، وغالبًا ما يكون موجهًا لمستوى القراء المثقفين.

وإذا شئنا أن نكتب تعريفًا للشعر بطريقة أخرى أكثر شاعرية فلنقل مع نزار: «إن الشعر كهربة جميلة، لا تعمر طويلاً، تكون النفس خلالها ـ بجميع عناصرها: من عاطفة، وخيال، وذاكرة، وغريزة ـ مسربلة بالموسيقى»(١).

ويعرف ماثيو أرنولد الشعر بقوله: «إنه نقد للحياة»؛ لأن النقد هو حكم يصدر على جانب معين من جوانب الحياة وتفسير له، فالشعر هو تعليق روح عظيمة على العالم الذي تحيا فيه(٢).

أما ورذروث فيقول: « الشعر انفعال يستعيده الذهن في سكون»(٣)، وهو تعريف من الجهة النفسية، فالحالة الانفعالية قد لا تكون موطنًا مناسبًا لنظم الشعر، لكن استعادة هذه الحالة في قناع من السكون قد يخرجها في صورة شعرية مميزة.

---

(١) طفولة نهد، ص: ط.

(٢) الفنون والإنسان، ص٤٢، ٤٣.

(٣) السابق، ص٧٤.

والشعر هو أنسب قالب من قوالب الكلام للتعبير عن العاطفة، وقصيدة لا عاطفة فيها ليست بقصيدة ولو اتخذت شكل القصيدة[1].

وهكذا سئل الشاعر الإنجليزي (أودن): ما هدف الشعر؟ فقال: أن يمكِّن الناس من الاستمتاع بالحياة بطريقة أفضل بعض الشيء، أو من تحملها بطريقة أفضل بعض الشيء.

جوهر الشعر:

جوهر الشعر المخالفة، والمباشرة السطحية تتنافى مع الشاعرية، فللشعر لغته الخاصة، وهي لغة تخالف في بعض مظاهرها اللغة المعتادة، والعلماء يسمون المخالفة ضرورة، وفي هذه التسمية ضرب من التجوز؛ فمفهوم الضرورة والاضطرار لا يستقيم مع الإبداع الذي يدخل فيه اختيار الشاعر وتحكمه في أدواته وسيطرته عليها.

ولأن المخالفة سمة الشعر فكل شاعر يريد أن يترك بصمة تميز شعره عن شعر غيره من الشعراء، إضافة إلى تميز لغته عن اللغة المنثورة، ولسان حاله يقول مع نزار قباني:

أريد الدخول إلى لغةٍ لا تجيد اللغات

وهذه الغاية تخلق للشاعر أسلوبًا يتعامل به مع اللغة وأنظمتها الحاكمة، كما يقول أحمد زكي أبو شادي في مقدمة الألحان الضائعة: «الشعر مكتوب بلغة لها قوانينها التي تتكامل فيها البنية النحوية مع الدلالية والإيقاعية، ولسنا نشك في أن كل شاعر مطبوع له مسلك مع هذه القوانين وإن لم يكن واعيًا بذلك».

كيف يُكتَب الشعر؟

وكتابة الشعر ـ عمليًّا، وفي بدايتها خصوصًا ـ ليست واقعة تحت سيطرة العقل الواعي؛ إذ الشعر كالولادة، لها موعد دقيق لا يُقدَّم ولا يؤخَّر، وإذا حاول الشاعر أن يقسر نفسه على كتابة الشعر خرجت القصيدة مسخًا مشوَّهًا.

---

(١) الفنون والإنسان، ص٨٧.

فالشِّعر «يصنع نفسه بنفسه، وينسج ثوبه بيديه وراء ستائر النفس»[١]، والشاعر «يتطلع إلى جزء من العالم، ويمارس جانبًا من الحياة... ثم يحيل هذه المشاعر والأحاسيس... إلى كائن حي ذي وجود سرمدي»[٢].

ويقترح بعض النقَّاد أن القصيدة تبدأ عملية خلقها داخل العقل «كنوع من الإيقاع الذي لا يكاد يستبان مدلوله»[٣]، وهنا نجد شاعرًا مثل الصيرفي يقول عن بداياته: «كنت أترنم بكلمات أحاول أن أربطها في أسماط موسيقية وإن كانت لا ترتبط معانيها ولا أفهم غاية منها ولها، ومن هذا العبث كانت المحاولات الأولى في كتابة الشعر»[٤].

استعمال اللغة في الشعر:

يُعنى الشاعر - على وجه الخصوص «بما تعكسه الكلمات من ظلال، وهي الخاصية ذاتها التي يهتم العالم بإهمالها»[٥].

«فالكلمات في الشعر مثيرات وجدانية، تتحدث إلى الروح مباشرة، بما أوتيت من قدرة على الإيحاء، والشاعر في اختياره للكلمات يحرص على أن يحطم ما درج عليه الناس من صور تقليدية»[٦]؛ لأن الألفة تقتل الإبداع، والاعتياد على الشيء يُفقد الإحساس به، والإبداع محتاج إلى القلق، بل هو ابن القلق، وهناك صفتان ملحوظتان في الشعراء المبدعين هما: النسيان السريع، بمعنى نسيان الشعور لا نسيان الأحداث، والاضطراب أو التقلب النفسي.

والاستعارة والتشبيه نموذجان شائعان من صور تمرد الشاعر على الانطباعات الراكدة، وهما حيلتان يستعين بهما على تحطيم الصور القديمة المستهلكة وتعويضها بأخرى أكثر حيوية[٧].

---

(١) طفولة نهد، ص: ي.
(٢) الفنون والإنسان، ص٧٥.
(٣) السابق، ص٧٦.
(٤) الألحان الضائعة، ص٩.
(٥) الفنون والإنسان، ص٧٧.
(٦) السابق، ص٧٨.
(٧) السابق، ص٨٣، ص٨٤.

إن تعاطي الشاعر مع اللغة يتم من خلال رؤيته لها وحواره معها، وكما أن الشعر كلام موسيقي ففي الموسيقى يفرق بين التوزيع والتنفيذ، المنفذ يخرج ما هو مكتوب في النوتة كما هو من غير إضافة، ولا تكون له رؤية خاصة ولا أسلوب يتعامل به مع عناصرها، أما الموزع فهو يهذب ويضيف ويقدم ويؤخر ويستبدل، وهكذا لغة الشعر لا تكون عارية كما هي لغة النثر، بل لا بد فيها من مخالفات حتى يحس الشاعر بأنه شاعر، يستفز اللغة، ويخرج منها ما يقدر عليه من طاقة، ولولا هذا لما بقي لقائل مجال.

المخالفة والصراع والإدلال بالقوة:

يقول لسان حال الشاعر: إنني لا أستطيع أن أكتب قصيدة لا تحاورني ولا تفصد جبيني عرقًا، ولا أستطيع أن أتحرك داخل القصيدة من غير قيود، إن قصيدة بلا قواعد هي قصيدة رخوة لا تنفذ إلى عقل المتلقي وقلبه، ولا تحرك فيه عقلاً ولا وجدانًا.

بعض اللغويين والنقاد يتهمون الشعراء بمخالفة القواعد اللغوية، وتجاوزهم للمألوف منها، وهنا تجب التفرقة بين نوعين من المخالفة، فهناك مخالفة مقصودة لا تخلو من وجه يصلها بالمستقيم المطرد في حساب اللغة، ومخالفة لا وجه لها تحدث بسبب ضعف الملكة.

أمَّا المخالفة التي تكون بسبب قوة الشاعر فهي في الواقع نتيجة لصراع الشاعر مع أدواته، وأهم ما يتصارع الشاعر معه ثلاثة أشياء: اللغة (بنظاميها النحوي والدلالي)، والموسيقى، والصورة، وإذا توصَّل الشاعر إلى صورة منسجمة مع الموسيقى فهو لا يتردَّد في مخالفة الأنظمة اللغوية، ولكنه يخالف من أجل أن يوافق من جهة أخرى، ويهدم من أجل البناء، وما من شاعر يتجرَّأ على كسر معلوم من اللغة بالضرورة، فاللغة هي مادته التي يعمل فيها وبها، والشاعر الحق يعتبر اللغة بيته، وحديقته، وبنته، ولا يقبل فيها إلا ما يزينها ويزيدها بريقًا وجمالاً.

نقرأ بيتًا للمتنبي فنجده يقول فيه:

فإن يك بعض الناس سيفًا لدولةٍ ... ففي الناس بوقات لها وطبول

و(بوقات) جمع لـ (بوق) لم تسمع به العرب، ولم يكن شيء يمنعه أن يقول (أبواق) ويسلم من الذم، لكنها شهوة المخالفة، والإدلال بالقوة، وإحساس الشاعر بامتلاكه للُّغة لا امتلاكها له.

كذلك بيت الفرزدق الذي يقول فيه:

وإذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم خضع الرقاب نواكس الأبصار

نجد كلمة (نواكس) مؤنثة، غير مطابقة للتذكير في (الرجال)، وقد كان يستطيع أن يقول: (وناكسي) ويسلم له الوزن والأسلوب، لكنه أتى بها على هذه الصيغة عمدًا؛ في إشارة إلى أنوثة الرجال وخضوعهم لدى رؤيتهم يزيد على حد زعمه، مما يستدعي وصفهم بـ (نواكس) جمع (ناكسة) المؤنث، وهكذا يتبين أن ما يبدو خطأً لغويًّا قد يكون مقصودًا من الشاعر لوجهة يريدها ويقصد إليها.

النحاة والشُّعراء:

لو نظرنا إلى شخصية نحوية مثل عبد الله بن أبي إسحاق [ت ١١٧هـ] لوجدناه يحاول أن يحكِّم القاعدة في النصِّ، معبِّرًا بذلك عن تضييق يفرضه على الإبداع.

ولا شك أن الجملة الَّتي قالها عنه الزبيدي: «وهو أول من بعج النحو، ومدَّ القياس، وشرح العلل، وكان مائلاً إلى القياس في النحو» تشي بشيء من التحكُّم، والتصلُّب، وأنه لم يكن يملك من المرونة العقلية ما يجعله يتعاطى مع النصِّ في وسط الإبداع الذي تملؤه الحرية.

حتى إنَّه بسبب هذا الجمود وشدة الميل إلى القياس قد أخفق في القراءة، ولم يؤخذ عنه كثيرٌ مِمَّا قرأ به.

وأزعم أنَّ ميله إلى القياس قد غطَّى على نظرته إلى جوازيَّة اللغة، وامتداد قواعد النص الإبداعي خارج دائرة قواعد النص النفعي، فلذلك لم يع حرية الحركة في النص وكونه حمَّال أوجه، يخدمه النظام اللغوي ما استطاع إلى ذلك سبيلا.

وهذا القدر من ضيق النظرة إلى النص قد عابه عليه الفرزدق، الذي أنشأ:

وعـض زمـان يـا ابـن مـروان لم يـدع   مـن المـال إلا مسحتًـا أو مجلَّـفُ

فمن الواضح أنَّ جهة النظر منفكة بين ذلك الشاعر المفلِّق المبدع وهذا النحوي القياسي المتحكِّم، وكان متوقَّعًا أن يحدث ذلك الصدام بين سؤال ابن أبي إسحاق: «علام رفعت (مجلف)؟» وجواب الفرزدق الصادر كالجلمد على لسان لا يعرف أكثر من الصدام والهجاء: «على ما يسوؤك وينوؤك، علينا أن نقول، وعليكم أن تتأولوا!».

وهذه قاعدة سبق إليها الفرزدق قبل أن يتكلَّم أحد في النص ونحوه؛ حيث جعل الأمر شركة بين الشعراء منشئي النصوص من جهة، والناظرين في النصوص نقدًا وتفسيرًا وتأويلا، «عليكم أن تتأولوا»، وما أعظمها من كلمة، حيث رام أن يجعل النحاة دائمًا في خدمة النص، بل أن يجعلهم في شقاء وهم يلهثون دائمًا خلف تأويله خوفًا من تخطئته، وفرَقًا من أن يجرحوا بنيته الجمالية بمعيارية صلبة، وهاهم وجدوا للفظ (مُسحَتًا) ستَّة أوجه واسعة من التأويل، لا تلك التخطئة المتحكِّمة.

ولا شكَّ أنَّ كلمة الفرزدق قد حملت قدرًا من المكر وهو يقول: «قلت ذلك ليشقى به النحويون»، وأحسب الرجل قد أفلح فيما أراد!

سياق الكلمة وحركة القافية:

للكلمة في الشعر منزلة مميزة ومختلفة عن الكلمة النثرية، فالكلمات في النثر ليست سوى مكونات موظفة لخدمة المعنى وتوصيل الفكرة فحسب، أما في الشعر فهي ـ أو يفترض أن تكون ـ مقصودة لذاتها بالمقام الأول، ثم موصلة للمعاني والأفكار، ثم ملمح من ملامح الصورة الشعرية.

ورغم هذه المكانة المميزة للكلمة فإنها لا تصبح لا شيء حين تعزل عن سياقها، فقيمتها مرهونة بموضعها من السياق.

وهناك كلمات من السهل جدًّا أن تُلاحَظ القيمة العظيمة التي يضيفها السياق إليها؛ وذلك لأنها ـ ببساطة ـ كلمات غير شعرية، والسياق وحده يسمح لها بالذوبان في بوتقة البيت وتكوين السبيكة الشعرية.

خذ مثلاً كلمة (الطين)، فهي في سياق زجل أو شعر شعبي مقبولة جدًّا، وقد تكون جزءًا من ملحمة شعرية زجلية، لما توحيه في سياق اللهجة العامية من معاني وطن الفلاح المصري، وما دلَّ عليه استعمالها بعد التطور الدلالي في معنى ما يمتلكه ذلك الفلاح من الأرض الزراعية وهي ثروته المفضلة، أما في نطاق شعر فصيح فمن الصعب أن تُقبَل كمكون لسياق شعري، فحين قال ناظم:

طـينٌ عـلى ظـهـر الـبـسـيـطـة أرحــبُ ....

ظهر عوارها، وبدت ثقيلة جدًّا على مطلع القصيدة وصادمة لدى المتلقي؛ لأنها مقذوفه كالجلمد ـ أول القصيدة طين! ـ بلا سياق يمنحها رتبةً وقبولاً، أمَّا حين ظهرت في مقام فلسفي إنساني بحت في قول إيليا أبي ماضي:

نـسي الـطين سـاعـةً أنـه طـينٌ حـقـيرٌ فـصـال تيها وعـربـدْ
وكسا الخـز جسمه فتباهى وحـوى المـالَ كيسُهُ فتمرَّدْ

بدت مقبولة ومفهومة ومنطقية جدًّا.

وحتَّى في مقام فلسفي عاطفي كالذي في قول نزار قباني:

حـاولـتُ أن أعطيـك مـن نفســي ومـن نــور اليقـين
فســخرتِ مـن جهـدي ومـن ضربـات مطرقتـي الحنـون
وبقيــتِ ـ رغـم أنامــلي ـ طينًـا تراكـم فـوق طــين

رغم تكرارها مرتين إلا أن البُعد الفلسفي العميق الذي أبرز الفرق بين نور اليقين والطين أعطاها إذنًا بالقبول لدى السامع أو القارئ من غير أي استهجان أو استغراب.

وإذا كانت الكلمات والحروف ذات معنى وقيمة في البناء الشعري فإن الحركات لا تقلُّ قيمتها عن قيمة الكلمة، وأعتقد أن حركة القافية لها دور في نجاح القصيدة إذا ما كانت متصلة بموضوعها ولو على سبيل العموم، فلا أحد ينكر أن القوافي المطلقة بالألف توحي بالبهجة والسعادة والسرور، وقد نرى من خلالها صورة شخص مستغرق في الضحك، فاتحًا فمه كمنشد القافية المطلقة.

ولهذا السبب أجد الجواهري غير موفق في اختيار حركة القافية المفتوحة حين قال في رثاء عبد الناصر:

أكـــبرتُ يـومَـك أن يــكـون رثــاءَ   الـــخـالــدون عـــهـدتُهـم أحـــيـاءَ

وقارن بين هذا المطلع ومطلع أحمد شوقي في رثاء حافظ إبراهيم:

كـم كـنـتُ أوثـــر أن تـقـول رثـائـي   يــا مـنـصـف المـوتــى مــن الأحــيــاء

تجد حركة القافية لدى شوقي أكثر اتصالا بمقام الحزن والرثاء، مع كون الكلمات واحدة في المطلعين!

فالكسر اللفظي دليل على الكسر النفسي، والانفتاح الذي توحي به الفتحة لا يتناسب مع الحزن مطلقا، والسكون كبت وكتمان يختلفان عن الحركة المقترنة بالبوح والتحرر.

وانظر إلى القافية المقيدة الساكنة-في هذه القصيدة للشاعر حسن كامل الصيرفي:

يــا أغــاني الرَّبــيــع إنْ جــاء شــاكٍ   مـــن رِيـــــاءِ الـــوَرى هـــنـا يتظلَّمْ
هــل يُـلـقَّـى عـــزاءَه ويُـسـلَّـى   أم تـــزيـدُ الآلام فـيـه وتـعـظُـمْ
مـا أظـــنُّ الـحـزينَ يُـطربُـه الـشَّـدْ   ونــــارُ الأحـــــزانِ فـيـه تـــضـــرَّمْ
جـاءكِ الـيـوم هـاتـفُ الأمـسِ يشكو   فَـــسًـــا حـــائـرًا وقـلـبًـا مُـحـطَّـمْ

فمن غير شك أن تقييد القافية في هذه القصيدة قد ساهم في إبراز جانب من الغضب والحزن المكبوت، وللسكون في القوافي من الصرامة والجهامة ما لا يوجد في القوافي المطلقة.

على جانب آخر نجد الضمَّ مناسبًا لبعض مقامات الكلام، كالفخر مثلاً أو المديح ـ وهما متصلان بشكل ما ـ وربَّما ناسب موضوعات الحكمة والنصيحة، وهذه القصيدة للكميت بن زيد الأسدي تبرز أثر الضم في قوة القافية حين تتعلق بموضوع الفخر والمديح:

طـربـتُ ومـا شـوقًـا إلى البيض أطـربُ   ولا لعبًا منِّي وذو الـشـيـبِ يلعبُ؟

ولكــن إلى أهــل الفضائل والنهى وخــيــرِ بني حــوَّاء والخـيرُ يُطلبُ
إلى النَّفَر البِيضِ الَّذيــن بحُبِّهم إلى الله فيما نابَنِي أتقَرَّبُبهمْ
بني هاشمٍ رهطِ النَّبيِّ فإنَّني وبهِـم أرضَى مِـرارًا وأغضبُ

ويجب أن أنبِّه هنا إلى كون مسألة ارتباط حركة القافية بموضوع الشعر ذوقًا شخصيًّا قد لا يكون له مستند علمي، لكنَّه مجرَّد رأي لا يخلو من وجهة يمكن الاتفاق معها أو الاختلاف، وهكذا كلُّ عناصر الشِّعر التي يُحتَكم فيها إلى الذوق.

مقدّمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين

أمَّا بعد

فهذا كتاب يبحث في الشعر بأدوات لغوية؛ ليستخرج الدلالة ويصل إلى المعنى، دافعه الأول: قناعة راسخة بأنَّ النظام العربي للُّغة في معالجته للشعر نظامٌ متفرِّدٌ شامل، يتَّسع لكل مظاهر النص بلا استثناء، ويشمل ما هو داخل في نطاق اللغة المعتادة وما هو خارج عن هذا النطاق، ولذلك ظلَّت جميع المحاولات لفك أسرار النص بوسائل خارجة عن النظام اللغوي، محاولات لا طائل من ورائها، ولم تقدِّم شيئًا ذا بال.

لقد وُجدت قواعد النحو والمعاني والعَروض لحماية النصِّ نفسه، فتجربة مثل كتابة الشِّعر قد تتحول إلى فوضى إن لم تجد من تلك القواعد ما ينظِّمها ويضع الجسور بينها وبين المتلقِّي، ويصنع ظلالاً تصلها بالمعروف المعتاد من اللغة، وفي هذه الحالة يظهر بوضوح أن عمل هذه القواعد في النص الشِّعري لا يقلُّ إبداعًا عن عمل الشاعر نفسه.

إنَّ الأفكار التي يتضمنها الشعر لا تقدم نفسها إلا وسط غلالة من اللغة، والأسلوب، والإيقاع، وسائر العوامل التي يضمُّها « الشكل »، وبناء عليه فكافة العلوم التي تعدُّ شكلية هي في جوهرها ذات مضمون، وإلا كان من العبث أن تقوم كل هذه العلوم بخدمة المضمون وحسب.

وفي مجال العلاقة بين الكلمات والمعاني، أو بين الشكل والمضمون، أو بين النحو والدلالة.. مجالٌ عميقٌ وواسع للاختلاف، وخصوصًا في اللغة العربية، ولعلَّ للثقافة الإسلامية دورٌ كبير في هذا الاختلاف، إذ يشبه الحديث عن اللفظ والمعنى حديثًا آخر عن الجسد والروح، فهما متداخلان، متشابكان، متعاونان متصارعان.

والنظرة الفلسفية الدينية للموضوع تغلِّب دور الباطن، العمق، الروح، وهو المعنى

في حالة الخطاب اللغوي، إذ كيف يعيش الجسد بغير روح؟ بل إن الأمور الروحية قد تقدِّم الجسد إلى ما يشبه هلاكه وفناءه، ولولا سطوة الروح على الجسد لما وُجِدت مفاهيم كالصوم مثلاً وهو حرمان مادي للجسد، والجهاد المحتمل للتضحية بالجسد وتقديمه إلى الموت، ولذا قُبِل معنى «اللهم أنت عبدي وأنا ربك» مع فساد لفظه.

هذه النظرية تقول بكون الروح مديرًا ومدبِّرًا لأمر الجسد، أو بعبارة إنجيل يوحنا «اَلرُّوحُ هُوَ الَّذِي يُحْيِي. أَمَّا الْجَسَدُ فَلاَ يُفِيدُ شَيْئًا» [يوحنا ٦/ ٦٣]، وعليه فكلُّ الأمور الظاهرة في السياق اللغوي هي خادمة مطيعة لأمر المعنى والمضمون.

من جهة أخرى، وبالمفاهيم نفسها، نجد تأثير الجسد في الروح، فلكي تصل إلى السمو الروحي تحتاج إلى الصلاة، وهي حركة جسديَّة في الأصل، كما أن أصل الإسلام منوط بنطق الشهادتين في الظاهر، ولا يتعلَّق بأعمال القلوب، كذلك الزكاة ـ وهي فعل مادِّي ـ تؤثر في القلوب وتزكِّيها وتطهرها، كما أن الأفكار وخطرات النفس في المفهوم الديني لا عقاب عليها ما لم يتكلَّم المرء بها أو يعمل، وكأنَّ المعنى الكامن في الضمير لا وزن له ولا يجري عليه حكم، أمَّا كون الثواب على النية الحسنة فهو تفضُّل من الخالق جلَّ وعلا، وليس هو القاعدة المستمرَّة المطَّردة.

ولعلَّنا لو نظرنا نظرة وسطى لما غمطنا حق اللفظ أو المعنى، ولوضعنا كلاًّ منهما في موضعه بما يستحقُّه، وبما لا يضرُّ بالطرف الآخر، فما دام أحدهما لا يوجد منفصلاً كان واجبًا رعاية حقِّهما معا.

وحركة النحو والدلالة في النصِّ الشعري مجال خصب ومهم للدراسة، فالدراسات النحويَّة للنصوص تتميَّز عن غيرها بأنَّها تتجاوز النظريَّة إلى التطبيق، وتبتعد عن الجفاف الَّذي توصف به الدراسات النحويَّة النظريَّة، وممَّا يميِّز الدراسات النحويَّة الدلاليَّة أنَّها لا تنظر إلى النظام النحويِّ على أنه نظام تركيبيٌّ افتراضيٌّ، ولكن على أنَّه نظامٌ حيٌّ فعَّال في النصوص، مرتبط ارتباطًا وثيقًا بمعانيها ودلالاتها، وهو حينئذٍ لا يكون مقصودًا بالدرس لذاته، بل يكون وسيلةً لبلوغ الدلالة وفهم النصوص.

وتُعدُّ الدراسات النحويَّة الدلاليَّة نموذجًا مطلوبًا للتكامل بين العلوم اللغويَّة من نحو وبلاغة وأدب؛ فمن شأن هذا أن يوسِّع آفاق النحو ويزيد من تطوُّره ويعينه على القيام بمهمَّته، فالدراسات النحويَّة الدلاليَّة للنصوص وسيلة من وسائل تنمية الدراسات اللغويَّة، وتُعَدُّ أساسًا للنقد الأدبيِّ؛ لأنَّ مجال عملها هو البنية اللغويَّة للنصوص، وكلُّ عمل نقديٍّ في نصٍّ ينبغي أن ينبني عليها ويرجع إليها.

وقد نظمت البحثَ في هذا الكتاب بعض المبادئ العامَّة للدراسات النحويَّة الدلاليَّة، والَّتي منها القصد إلى دراسة التركيب النحويِّ من حيث هو ركن من أركان البناء الشعريِّ يتضافر مع الأركان الأخرى لخدمة الدلالة، ولم يكن من مقاصد الكتاب دراسة التركيب الجاري على مقتضى القاعدة النحويَّة الواجبة؛ إذ لا مزيَّة فيه تقتضي دراسته، بل مدار الدراسة حول ما كان للشاعر فيه تصرُّف، بأن يغيِّر في التركيب النحويّ ويفاضل بين الأساليب ويختار من بين ما هو جائز ومتَّسع له ما يناسب الوجهة الدلاليَّة الَّتي يريدها، فهذا الاختيار هو الَّذي يبرز مقدرة الشاعر وامتلاكه لأدواته وقدرته على تطويع لغته لخدمة الدلالة الَّتي يقصد إليها؛ إذ ليس في النحو جائز مستوي الطرفين بالمعنى الحرفيِّ، وإنَّما يرجُح أحدهما تبعًا لمقتضى مقام الكلام وغرض المتكلِّم.

وكان اختياري لشعر حسن كامل الصيرفي حقلا للتطبيق العملي مبنيًّا على عدَّة أسباب، منها:

١- أنّ شعره - فيما أعلم - لم يُتناول من قبل في دراسة نحويَّة دلاليَّة.

٢- وهو شاعر متميِّز بوعيه اللغويّ واحترامه للُّغة العربيّة، وشعره ينطق بهذا، وكان من مبادئه رفض استعمال العامِّيَّة في الأدب(١).

٣- وقد كان الصيرفي عضوًا مؤسِّسًا لمدرسة (أبولُّو) الشِّعريَّة الَّتي كانت تهدف إلى الارتقاء بالشعر والشعراء.

٤- وساهم في الحركة الثقافيَّة في مصر منذ العقد الثالث من القرن العشرين، شاعرًا ومؤلِّفًا ومحرِّرًا.

---

(١) انظر: مجلة أبولو، مارس ١٩٦٤م.

٥- ومارس التحقيق العلمي، وكانت له صحبة مع التراث العربيّ وأخرج كثيرًا من كتب القدماء ودواوينهم.

٦- ونال ثقة العديد من الأجهزة الثقافيَّة والعلميَّة، وكان عضوًا مراسلاً لمجمع اللغة العربيَّة السوريّ.

٧- وكانت له شاعريَّة متدفِّقة، حيث بلغ نتاجه الشعريّ أربعة عشر ديوانًا.

٨- وأعلام اللغة والأدب يُثنون عليه شاعرًا مجوِّدًا ممتازًا، ومحقِّقًا ثبتًا فاضلاً(١).

وقد انصبَّ اهتمام الكتاب على ما فيه تغيير مقصود من الشاعر للتراكيب النحويَّة، وانتظمت هذه القضايا في أربعة فصول لأربع ظواهر نحويّة كبرى، هي:

١- الحذف ٢- الزيادة

٣- التقديم والتأخير ٤- الفصل والاعتراض

على تفصيل الخطَّة الآتي بيانها:

- المقدمة
- التمهيد، وفيه مقالتان:

١. حسن كامل الصيرفي

٢. بين النحو والمعنى في لغة الشعر.

- الفصل الأوَّل: الحذف

- المبحث الأول: حذف الحركات
- المبحث الثاني: حذف الحروف
- المبحث الثالث: حذف الأسماء

---

(١) انظر ما نقلته من ذلك في التعريف بالشاعر.

- المبحث الرابع: حذف الأفعال

• الفصل الثاني: الزيادة

- المبحث الأوَّل: زيادة حرف أحادي البناء
- المبحث الثاني: زيادة حرف ثنائي البناء

• الفصل الثالث: التقديم والتأخير

- المبحث الأول: تقديم الاسم المفرد
- المبحث الثاني: تقديم شبه الجملة
- المبحث الثالث: تقديم ما يرد مفردًا وجملة وشبه جملة

• الفصل الرابع: الفصل والاعتراض

- المبحث الأول: الفصل
- المبحث الثاني: الاعتراض

يلي ذلك الخاتمة والفهارس

وقد كان البحث في هذه الظواهر منطلقًا من الأحكام النحويَّة المستقرَّة، ومستشهدًا بالنصوص الفصيحة، ثمَّ متعرِّضًا ـ في نماذج دالَّة ـ لمواضع ورودها في شعر الصيرفي، مع بيانٍ وافٍ لدلالات استعماله لها وميل سلوكه النحويّ إليها.

وكان منهج عرض الفصول التوطئة بإيجاز لكلِّ فصل ببيان حقيقة الظاهرة الَّتي يتضمَّنها وما يتعلَّق بها من أحكام، ثمَّ دراسة الصور الواقعة من هذه الظاهرة في شعر الصيرفي، وكان منهج بحث القضايا العرض الوافي لجوانبها وموقعها من الدرس النحوي وما يتَّصل به من علم المعاني، ثمَّ عرض وتحليل لنماذج دالَّة من استعمال الصيرفي لها، متضمِّنًا ما رمى إليه باستعمالها من معانٍ ودلالات، ثمَّ ختام كلِّ فصل بخلاصة فيها أهمُّ ما أبانت عنه دراسة الظاهرة.

الدراسات السابقة لشعره:

لم أطَّلع على دراسة تتَّخذ شِعرَ حسن كامل الصيرفي مجالاً لدراسةٍ نحويَّة، وإذا اعتبرنا الدلالة غايةً لجميع الدراسات النقديَّة والفنِّيَّة فدراستي هذه هي الوحيدة الَّتي اتَّخذت الظواهر النحويَّة وسيلةً لفهم الدلالة بين الدراسات الأخرى لشِعر حسن كامل الصيرفي،وبهذا فهي متَّفقة معها في الغاية ومختلفة في الوسائل،وأذكر من تلك الدراسات:

* حسن كامل الصيرفي وتيَّارات التجديد في شِعره، كتاب للدكتور محمَّد سعد فشوان، عام ١٩٨٥م.
* الاتِّجاهات الرومانسيَّة في شِعر حسن كامل الصيرفي، كتاب للدكتور مصطفى علي عمر، عام ١٩٨٥م.
* شِعر حسن كامل الصيرفي دراسة نقديَّة، رسالة ماجستير بدار العلوم بالقاهرة لمحمَّد فتحي عبد العليم، عام ١٩٩٢م.
* الاتِّجاه الوجداني في شعر الصيرفي، رسالة ماجستير بكلِّيَّة الآداب بجامعة القاهرة لفادية أحمد محمَّد عبد الباقي، عام ١٩٩٩م.
* شعر حسن كامل الصيرفي دراسة فنِّيَّة وموضوعيَّة، رسالة ماجستير بكلِّيَّة الآداب بجامعة عين شمس لطلعت خليل هاشم عبد العال، عام ٢٠٠١م.

وبعد... فهذه دراستي، نحويَّة في وسائلها، دلاليَّة في مقاصدها، تراثيَّة في مرجعيَّتها، حديثة في مادَّة بحثها، لا أزعم لها الكمال وإن توخَّيته، وأعلم أنِّي مع اجتهادي أخطئُ وأصيب، وأسأل الله أن لا أُحرَم أجر الاجتهاد، وأن يوفِّقني ويزيدني علما.

﴿وَمَا تَوْفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِۚ عَلَيۡهِ تَوَكَّلۡتُ وَإِلَيۡهِ أُنِيبُ﴾

د. صالح عبد العظيم الشاعر

تمهيـد

فيـه مقالتـان:

- الأولى: حسن كامل الصيرفي.
- الثانية: بين النحو والمعنى في لغة الشعر.

حسن كامل الصيرفي[1]

حياته:

وُلد حسن كامل الصيرفي بدمياط في ٦ سبتمبر عام ١٩٠٨م، وبدأ نظم الشعر في سنٍّ مبكِّرة منذ عام ١٩٢٣م، وتلقَّى دراسته الابتدائيَّة والثانويَّة ثمَّ غادر المدرسة ولمَّا يكمل المرحلة الثانويَّة لظروفٍ قاهرة، ولكنَّه استمرَّ في تثقيف نفسه بالقراءة والتمرُّن على كتابة الشِّعر، والتحق عام ١٩٢٧م بوظيفة بوزارة الزراعة، ثمَّ انتقل إلى سكرتارية رئاسة مجلس النُّوَّاب (مجلس الأمَّة فيما بعد) عام ١٩٤٢م، وشغل بعد ذلك فيه إدارة الصحافة حتَّى أُحيل على التقاعُد عام ١٩٦٨م.

وتُوُفِّي حسن كامل الصيرفي في ٢٠ مايو عام ١٩٨٤م[2].

إسهاماته الثقافيَّة:

* عاون في تحرير مجلَّة (العصور) الَّتي صدرت عام ١٩٢٧م.
* ونشر من شعره في مجلَّة (المقتطف) منذ أوائل الثلاثينات، وتولَّى فيها باب الكتب الجديدة ناقدًا ومعرِّفًا.
* وشارك في تحرير الصفحات الأدبيَّة في جريدتي (الجهاد) و (الضياء)، وصحيفة (الوادي) منذ عام ١٩٣١م.
* واشترك مع الدكتور أحمد زكي أبي شادي في تأسيس جمعيَّة (أبوللو) الشِّعريَّة، وانتُخب عضوًا في مجلس إدارتها، وقام بنصيبٍ كبيرٍ في تحريرها منذ صدورها عام ١٩٣٢م.
* واشترك مع الدكتور عبد الحميد يونس في إصدار مجلَّة (الراوي الجديد) عام ١٩٣٥م.

---

(١) مصادر الترجمة : ما كتبه الصيرفي عن نفسه في مقدّمة ديوان (الألحان الضائعة) ، وما كتبه د. محمَّد سعد فشوان في كتابه (حسن كامل الصيرفي وتيارات التجديد في شعره) نقلاً من رسالة الصيرفي إلى د. شكري فيصل ، أمين مجمع اللغة العربيَّة بدمشق ، ومقدّمة د. عبد الحميد يونس لديوان (شهرزاد) ، ومحاضرات د. محمَّد مندور عن (الشعر المصري بعد شوقي) في حلقته الثانية عن جماعة أبوللو ، إضافةً إلى كتاب (شعراء ودواوين) لأحمد مصطفى حافظ ، ومراجعة الرسائل العلميَّة : شعر حسن كامل الصيرفي دراسة نقديَّة لمحمَّد فتحي عبد العليم ، وشعر حسن كامل الصيرفي دراسة فنِّيَّة وموضوعيَّة لطلعت خليل هاشم .

(٢) حركات التجديد في الشِّعر الحديث / ١٥٤ .

* وانتدبته وزارة الإرشاد القومي - وزارة الثقافة فيما بعد - لإخراج مجلَّة (المجلَّة) عام ١٩٦٥م وتولِّي سكرتارية تحريرها مع الدكتور محمد عوض محمد، ثمَّ مع الدكتور حسين فوزي، فالدكتور علي الراعي، فالأستاذ يحيى حقِّي.
* وبعد توقُّف مجلَّة (المجلَّة) عن الصُّدور تفرَّغ لإدارة تحرير مجلَّة (الكتاب العربيّ) الَّتي أصدرتها مؤسَّسة الثقافة بوزارة الثقافة.

وقد كان حسن كامل الصيرفي عضوًا في عدَّة مواقع ثقافيَّة، حيث اختير:

* عضوًا بلجنة الشِّعر في المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعيَّة.
* ثمَّ كان عضوًا بلجنة الدراسات الأدبيَّة بالمجلس نفسه.
* واختير عضوًا بلجنة التفرُّغ بالهيئة العامَّة للفنون بوزارة الثقافة.
* واختير أيضًا عضوًا بلجنة الأدب بالمجلس القومي.
* وانتخبه مجمع اللغة العربيَّة بدمشق عضوًا مراسلاً ممثِّلاً لجمهوريَّة مصر العربيَّة عام ١٩٧٢م.

الصيرفي محقِّقًا:

استغلَّ الصيرفي موهبته الشِّعريَّة في تحقيق التراث العربيّ، فأخرج عددًا من الكتب والدواوين، وقد جرى في إخراجها «على نهجٍ مُعجِبٍ في التخريج والتحقيق» كما قال فيه الدكتور محمود الطناحي[١]، ومنها:

١- ديوان (البحتري).

٢- كتاب (لطائف المعارف) للثعالبي.

٣- كتاب (طيف الخيال) للشريف المرتضى.

٤- ديوان (عمرو بن قميئة).

٥- ديوان (المتلمِّس الضَّبعي).

٦- ديوان (المثقَّب العبديّ).

---

(١) أمالي ابن الشجري، مقدِّمة المحقِّق د. محمود الطناحي، ١٢.

٧- ديوان (عمرو بن كلثوم).

٨- ديوان (المرقَّشَيْن: الأصغر والأكبر).

٩- ديوان (الحارث بن حلِّزة اليشكُري).

١٠- ديوان (لقيط بن يعمُر الإيادي).

١١- ديوان (الحماسة) للبحتريّ.

١٢- كتاب (عبث الوليد) لأبي العلاء المعرِّي.

١٣- كتاب (الاختبارين) للأخفش.

وعدا ذلك قام الصيرفي بتأليف كتاب (حافظ وشوقي) ونشره فصولاً في مجلَّة (المقتطف)، ثمَّ طُبع عام ١٩٤٨م، وقام بتحقيق كتاب (طوق الحمامة) ونشرته مطبعة حجازي عام ١٩٥٠م[١].

شِعره:

خلَّف الصيرفي عددًا من الدواوين، طُبِعَ منها في حياته:

١- الألحان الضائعة (١٩٣٤م).

٢- الشروق (١٩٤٨م).

٣- صدى ونور ودموع (١٩٦٠م) [وهي مجموعة ثلاثيَّة ضمَّت دواوينه (رجع الصدى)، (حول النور)، (دموع وأزهار)].

٤- شهرزاد (١٩٨٠م).

٥- عودة الوحي (١٩٨٠م).

---

(١) لم يذكر الصيرفي هذين الكتابين في تعريفه بنفسه، وإذا لم يكن ناسيًا فلعلَّه لم يكن راضيًا عن المستوى العلميّ لهما، وممَّا يدلُّ على ذلك الانتقادات الَّتي وجَّهها د. الطاهر أحمد مكّي - في مقدِّمة تحقيقه لكتاب (طوق الحمامة) ص ٧ - إلى تحقيق الصيرفي له.

٦- صلواتي أنا (١٩٨٢م).

٧- النبع (١٩٨٢م).

٨- نوافذ الضياء (١٩٨٢م).

٩- زاد المسافر (١٩٨٢م).

وله خمس دواوين لا تزال مخطوطة، هي:

١- قطرات الندى

٢- ورقات متفرِّقات

٣- زهرات لا تذبل

٤- نغمات ونسمات

٥- همسة العطر للنسم.

وشعره محلّ البحث في هذه الدراسة هو المطبوع دون المخطوط؛ فهو الَّذي أظهره الشاعر في حياته وخضع للنقد والنظر، وفيه ما يُغني عن المخطوط.

من الأقوال فيه:

يقول الدكتور أحمد زكي أبو شادي: « لقد انتظمت مدرسة أبولو شعراء ممتازين، ولها أن تفتخر كلَّ الافتخار بالصيرفي وشعره؛ فهو ثروة جديدة للشعر المصري الحديث وللشعر العربي عامَّة....»[1].

ويقول الدكتور محمد عبد المنعم خفاجي: «رحم الله الصيرفي؛ لقد كان شاعرًا مجوِّدًا وصاحب موهبة شعريَّة محلِّقة...»[2].

(١) تصديره لديوان الألحان الضائعة / ٥.
(٢) مدارس الشعر الحديث / ٩٣.

ويقول الدكتور محمود محمد الطناحي:» ودعاء بالمغفرة والرضوان للشاعر المبدع، والمحقق الثبت الأستاذ حسن كامل الصيرفي، هذا الرجل الَّذي عبر دنياه كنسمة هادئة... مخلصًا لفنِّه الشعريِّ، باذلاً أقصى جهده في إخراج نصوص التراث...»[١].

ويقول الدكتور محمد سعد فشوان: « ونتنقل إلى الشاعر حسن كامل الصيرفي وهو من شعراء أبولو الّذين أحسنوا استغلال اللفظ في الشعر استغلالاً بديعًا...»[٢].

بين النحو والمعنى في لغة الشعر

من المعلوم أنَّ لكلِّ فنَّانٍ مادَّة يعمل فيها، «فهو يبني بالحجر أو باللون أو بالكلمات»[٣]، والكلمات هي المادَّة الَّتي يعمل فيها الأديب، و«العمل الأدبيُّ لا يُدرَك إلاَّ من خلال لغته»[٤].

وتُعدُّ الدراسات اللغويَّة مطلبًا مُهمًّا لفهم المعنى، فهو موضوعها الأوَّل والأخير، أو هكذا ينبغي أن يكون[٥].

وارتباط دراسة النحو بالمعنى والمضمون غايةٌ يدعو إليها كثيرٌ من أساتذة اللغة العربيَّة، ويؤكِّدون على ضرورة مزج معطيات علم النحو بمعطيات علم المعاني لتنظيم دراسة الفصحى على أساس جديد[٦].

والمزاوجة بين النحو والمعنى ليست بدعًا ابتدعه باحثونا المحدثون، إنَّما هو عودةٌ إلى ما قرَّره علماء النحو الأوائل من أهـمِّيَّة المعنى للنحو، وارتباطهما على نحوٍ لا يمكن معه فصلهما إلاَّ بخسارةٍ بيِّنةٍ لكليهما.

---

(١) مقدمة أمالي ابن الشجري / ١٢.
(٢) مدرسة أبولو الشعرية في ضوء النقد الحديث / ١٤١، وفي هذا الكتاب عرض لبعض ما كتب عن الصيرفي في نقد الألحان الضائعة، من ص٤١ إلى ص٤٤.
(٣) الفنون والإنسان، ٦٧.
(٤) مفاهيم نقديَّة / ٤٣٦.
(٥) انظر: اللغة العربيَّة معناها ومبناها / ٩.
(٦) انظر: السابق / ١٨.

ومن العبارات الجامعة في بيان أهمِّيَّة المعنى قول المبرِّد: « فكلُّ ما صلح به المعنى فهو جيِّد، وكلُّ ما فسد به المعنى فهو مردود»[1]، وهي عبارةٌ صريحةٌ في جعل المعنى معيارًا للحكم النحويِّ.

ومن الأصول الَّتي رفعت من قيمة المعنى قول ابن جنِّي: « وذلك أنَّك تجد في كثيرٍ من المنثور والمنظوم الإعراب والمعنى متجاذبَيْن، هذا يدعوك إلى أمرٍ، وهذا يمنعك منه، فمتى اعتورا كلامًا ما أمسكتَ بعروة المعنى، وارتحتَ لتصحيح الإعراب»[2]، وهو بهذه العبارة «أمسكتَ بعروة المعنى» يجعل المعنى هو الغاية الأولى، وقد أرجع ابن جنِّي أكثر الآراء المختلفة والأقوال المستشنعة إلى مراعاة ظواهر التراكيب دون البحث عن سرِّ معانيها ومعاقد أغراضها[3]، وهذا ليس غريبًا منه؛ فهو الَّذي أكَّد «غلبة المعنى للَّفظ وكون اللفظ خادمًا له»[4] بناءً على علمه بلغة العرب الَّتي وجدها في بعض الأحيان «تحمل على ألفاظها لمعانيها حتَّى تُفسِد الإعراب لصحَّة المعنى»[5].

ولم يكن ابن جنِّي آخر من دعا إلى الاهتمام بالمعنى، فهذا ابن هشام حين ذكر الجهات الَّتي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها جعل أوَّلها: أن يُراعي ما يقتضيه ظاهر الصناعة ولا يُراعي المعنى، وجعل أوَّل واجبٍ على المعرِب أن يفهم معنى ما يُعرِبه، فكم زلَّت الأقدام بسبب هذا الفصل بين صنعة النحو والمعنى[6].

لا جدال إذن في أهمِّيَّة دراسة النحو على أساس المعنى؛ فهي ضرورةٌ فوق كلِّ ضرورة، وهي تُكسِب موضوعات النحو جِدَّةً وطرافة، وتُبرز مزايا اللغة العربيَّة الدافقة بالحيويَّة، الحافلة بالمعاني الدقيقة الجميلة[7]، وتجعلنا نرى النحو على حقيقته، «على أنَّه تحصيل الخبرات المتنوِّعة بأساليب العربيَّة وتراكيبها، لا على أنَّه التمييز بين صحَّة الكلام وخطئه فحسب»[8].

---

(١) المقتضب ٤/ ٣١١.
(٢) الخصائص ٣/ ٢٥٥.
(٣) انظر: السابق ٣/ ٢٦٠.
(٤) الخصائص ١/ ٢٣٧.
(٥) المحتسب ٢/ ٢١١.
(٦) انظر: مغني اللبيب / ٦٨٤.
(٧) انظر: معاني النحو / ٨.
(٨) النحو والدلالة / ١٦٤.

وتكمن أهمِّيَّة المعنى في أنَّه قوام اللغة، فاللغة أصواتٌ، إلاَّ إذا عبَّرت عن معنى فحينئذٍ تكون لغة، ولا انفصام بين الشكل والمحتوى؛ لأنَّه لا وجود لأيٍّ منهما بدون الآخر، وانتزاع أحدهما من الآخر قتلٌ للاثنين[1]؛ إذ لا يظلُّ شيءٌ من شكل القصيدة ولا بنيتها العروضيَّة ولا علاقاتها الإيقاعيَّة عندما تُفصَل عمَّا تحتويه من معنى[2].

والمعنى الَّذي تهتمُّ به الدراسات اللغويَّة الحديثة تدعو الحاجة المنهجيَّة إلى جعله ثلاثة معانٍ فرعيَّة:

أحدها: المعنى الوظيفيّ، وهو وظيفة الجزيء التحليليّ في النظام أو في السياق على حدٍّ سواء.

والثاني: المعنى المعجميّ للكلمة، وكلاهما - الأوَّل والثاني - متعدِّدٌ ومحتملٌ خارج السياق، وواحدٌ فقط في السياق.

والثالث: المعنى الاجتماعيّ، أو معنى المقام، وهو أشمل من سابقَيْه ويتَّصل بهما على طريق المكامنة؛ لأنَّه يشملهما ليكون بهما وبالمقام معبِّرًا عن معنى السياق في إطار الحياة الاجتماعيَّة[3].

ومن أهمِّ الوسائل الَّتي يقترحها الباحثون لدراسة النحو على أساس المعنى: الربط بينه وبين علم المعاني، بل إنَّ الأستاذ الدكتور تمَّام حسَّان يستحسن «أن يكون علم المعاني قمَّة الدراسات النحويَّة أو فلسفتها إن صحَّ التعبير»[4]، فبهذه الطريقة يصبح للنحو (مضمون)، ويتجاوز الضعف الَّذي لحقه بسبب فصله عن المعنى، وهو يتنبَّأ بأنَّ هذا الجمع والمزج بين معطيات علم النحو ومعطيات علم المعاني سوف يوصل إلى «تنظيم دراسة الفصحى على أساسٍ جديدٍ لم يخطر ببال سيبويه ولا ببال عبد القاهر»[5].

---

(١) النحو والدلالة / ٥٠.
(٢) انظر: مفاهيم نقديَّة / ٥١.
(٣) اللغة العربيَّة معناها ومبناها / ٢٨، ٢٩.
(٤) السابق/ ١٨.
(٥) السابق/ ٣٣٦.

إنَّ علوم العربيَّة يجب أن تتكامل وتجتمع لتقوم بوظائفها الحيويَّة كأجزاء مؤثِّرة وفعَّالة في البناء الكلِّيِّ، وخاصَّةً في دراسة النصوص؛ فالنصُّ لا يُكتشَف بوسائل متشرذمة، والنظرة الضيِّقة إليه من منطلق تخصُّصٍ واحد تُضيعه، وتفقده فعاليَّته وروحه، فلا يبقى منه شيء[1].

هذا، ويؤكِّد النقَّاد على أهمِّيَّة اللغويَّات الهائلة في دراسة الأدب[2]، وعلى صلتها الوثيقة بالدراسات الأسلوبيَّة للنصوص[3]؛ فالنحو من أهمِّ أدوات الفهم الأدبيّ[4]، وهو مدخلٌ صحيحٌ لفهم النصوص وتفسيرها[5]، وإذا كانت كلّ دراسة لغويَّة لها غايةٌ واحدةٌ هي فهم النصّ وتجليته وكشفه[6]، «وكلّ عمل يجعل النصَّ نفسه مجالاً له عملٌ مثمر»[7] فهذا يعني شيئًا واحدًا هو أهمِّيَّة العودة بالدرس النحويّ إلى النصوص اللغويَّة الحيَّة والعمل من خلالها على شرح المعنى النحويِّ الدلاليِّ فيها، فمن شأن هذا أن يعود بأعظم النتائج على النحو والأدب معًا، وعلى متعلِّمي العربيَّة والراغبين فيها[8].

الشِّعر من الأنواع الأدبيَّة المتميِّزة؛ لما له من نظام لغويٍّ خاصٍّ داخل النظام اللغويِّ العامّ[9]، والشاعر في سبيل وصوله إلى تجربةٍ خاصَّةٍ مع اللغة تحمل بصْمَتَه فإنَّه يقوم بعددٍ من التجاوزات –و العدول – عن المستوى المعياريّ – أو النموذجيّ – للاستعمال اللغويّ[10].

والشعراء إنَّما يرتكبون هذه التجاوزات والمخالفات لأنَّهم يستخدمون القواعد النحويَّة بوصفها نقطة انطلاق، ينطلقون منها يوتِّرونها ويحاولون عن طريقها الحصول على أكثر الطرق فاعليَّةً وتأثيرًا لقول ما يريدون[11].

---

(١) انظر: من التحليل اللغويّ للنصوص/ ٨، ٩.
(٢) انظر: مفاهيم نقديَّة / ٤٣٦.
(٣) انظر: السابق / ٤٣١.
(٤) انظر: النحو والدلالة / ١٦٤.
(٥) انظر: الجملة في الشعر العربي / ٢١٩.
(٦) انظر: النحو والدلالة / ١٦١.
(٧) السابق/ ١٧٤.
(٨) انظر: الجملة في الشعر العربي/ ٢٢٠، والنحو والدلالة/ ١٨٠.
(٩) انظر: ظواهر نحويَّة في الشِّعر الحرّ / ١٥.
(١٠) انظر: السابق / ١٦.
(١١) انظر: ظواهر نحويَّة في الشعر الحرّ / ٢٤.

وما برح النحاة من مبدأ التصنيف في هذا العلم يردِّدون ما يُشعِر باختلاف لغة الشعر في بعض مناحيها عن اللغة المألوفة في الكلام، كقول سيبويه: « اعلم أنَّه يجوز في الشِّعر ما لا يجوز في الكلام »[1]، وقول ابن جنِّي: « والشِّعر موضع اضطرار وموقف اعتذار، وكثيرًا ما يُحرَّف فيه الكلم عن أبنيته، وتُحال فيه المُثُل عن أوضاع صيغها لأجله »[2]، وقول ابن عصفور: « اعلم أنَّ الشِّعر لمَّا كان موزونًا يخرجه الزيادة فيه والنقص منه عن صحَّة الوزن ويحيله عن طريق الشِّعر، أجازت العرب فيه ما لا يجوز في الكلام، اضطرُّوا إلى ذلك أو لم يضطرُّوا إليه؛ لأنَّه موضعٌ أُلِفتْ فيه الضرائر ».[3]

في الشِّعر إذن خروجٌ عن اللغة المألوفة في حياة المتكلِّمين[4]، وفيه من الظواهر النحويَّة ما هو موافقٌ للقواعد وما هو مخالفٌ لها، وتبدو المخالفات فيه وكأنَّها تنبيهٌ مستمرٌّ متَّصلٌ للأذهان لاستكشاف دور الاستعمال المأنوس الَّذي يُفقِد إلفُه والاعتيادُ عليه الإحساسَ به والتنبُّهَ له[5]، واستكشاف الظواهر وتفسيرها وظيفة النحو، فتحليل العمل الفنِّيّ في الدراسات الوصفيَّة والأسلوبيَّة، والملاحظة، والتصنيف، وتحديد المميِّزات، كلُّ هذا من النحو غير بعيد[6].

وأوَّل ما يهمُّ علم النحو في دراساته هو ذلك الارتباط بين المفردات والنظام النحويّ، ومراعاة التفاعل بين الوظيفة النحويَّة والمفرد الَّذي يشغلها هو ما سُمِّي في الحديث (المعنى النحويّ الدلاليّ)[7]، وعبَّر عنه -قديمًا- عبد القاهر الجرجاني بـ (النظم)، وأفاض في شرحه وبيان جوانبه، ومن عباراته في ذلك قوله:»والألفاظ لا تفيد حتَّى تؤلَّف ضربًا خاصًّا من التأليف، ويُعمَد بها إلى وجهٍ دون وجه من التركيب والترتيب»[8]، وقوله: «واعلم أنك إذا رجعت إلى نفسك علمت علمًا لا يعترضه الشكُّ أنْ لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى

(١) الكتاب ١/ ٢٦.
(٢) الخصائص ٣/ ١٨٨.
(٣) ضرائر الشعر / ١٣.
(٤) انظر: ظواهر نحويَّة في الشعر الحرّ / ٢٥.
(٥) انظر: السابق / ١٢.
(٦) انظر: مفاهيم نقديَّة / ٤٣١، ٤٣٩، ٤٤٠.
(٧) انظر: النحو والدلالة / ١٧٥.
(٨) أسرار البلاغة / ٤.

يُعلَّق بعضها ببعض ويُبنى بعضها على بعض وتُجعل هذه بسبب من تلك، هذا ما لا يجهله عاقل ولا يخفى على أحدٍ من الناس»[1]، وقوله: «... لا يُتصوَّر أن تعرف للفظ موضعًا من غير أن تعرف معناه، ولا أن تتوخَّى في الألفاظ من حيث هي ألفاظ ترتيبًا ونظمًا، وأنَّك تتوخَّى الترتيب في المعاني وتُعمل الفكر هناك، فإذا تمَّ لك ذلك أتبعتها الألفاظ وقفوت بها آثارها، وأنَّك إذا فرغت من ترتيب المعاني في نفسك لم تحتج إلى أن تستأنف فكرًا في ترتيب الألفاظ، بل تجدها تترتَّب لك بحكم أنها خدمٌ للمعاني وتابعةٌ لها ولاحقةٌ بها، وأنَّ العلم بمواقع المعاني في النفس علمٌ بمواقع الألفاظ الدالَّة عليها في النطق»[2].

وما زالت نظريَّة عبد القاهر تجد أصداء لها حتَّى في غير النقد العربيّ، فالناقد الفرنسيّ فاليري يؤكِّد على الشكل بمعنى الترتيب، أي على الكلمات وقد اتَّخذت لها ترتيبًا معيَّنًا[3]، ويقول الناقد الإنجليزي أ.أ. ريتشاردز: «إنَّ كمِّيَّة الألفاظ الَّتي في متناول الشاعر لا تحدِّد منزلته بين الشعراء،وإنَّما الَّذي يحدِّد مكانته الطريقة الَّتي يستخدم بها هذه الألفاظ،فالمهمّ هو مدى إحساس الشاعر بطاقة الألفاظ على تعديل بعضها البعض، وعلى تجميع تأثيراتها المنفصلة في العقل واتِّخاذها موضعها المناسب في الاستجابة ككلّ»[4].

كلُّ هذا غايته واحدة، وهي بيان أنَّ المعنى مؤسَّسٌ على أمرين: الاختيار الدقيق للكلمات، ورصفها بعنايةٍ في نظامها النحويّ[5]، ولهذا فإنَّ وصف النظام التركيبيّ للشعر أو تحديد البناء النحويّ للجمل فيه لا يمكن أن يتمَّ على نحو مفيد دون أن يرتبط بما تؤدِّيه التراكيب والجمل من دلالة؛ لأنَّ عزل النظام النحويّ عن الشِّعر لا معنى له[6]، فالتعاون الوثيق بين الشكل والمعنى هو «سرُّ الأسلوب الأكبر في الشِّعر»[7]، وإظهار صور هذا التعاون وفوائده هو مقصد الدراسات النحويّة الدلاليّة.

(١) دلائل الإعجاز / ٥٥.
(٢) السابق / ٥٣، ٥٤.
(٣) انظر: مفاهيم نقديَّة / ٥٣.
(٤) العلم والشعر / ٥٥.
(٥) النحو والدلالة / ١٦٦.
(٦) انظر: الجملة في الشعر العربي / ٨٧.
(٧) مفاهيم نقديَّة / ٥٤.

الفصل الأوَّل

الـحـذف

وفيه توطئة وأربعة مباحث:

- ***المبحث الأوَّل: حذف الحركات.***
- ***المبحث الثانِي: حذف الحروف.***
- ***المبحث الثالث: حذف الأسماء.***
- ***المبحث الرابع: حذف الأفعال.***

وذُيِّل بخلاصةٍ لأهمِّ نتائج البحث فيه .

توطئة

حقيقة الحذف:

من المهمِّ قبل الخوض في بيان أحكام الحذف ومسائله أن أبدأ ببيان حقيقته؛ إذ الحكم على الشيء فرع عن تصوُّره.

وقد رجعت إلى مظانِّ الحذف في قدر لا بأس به من كتب أصول النحو وفروعه، فلم أجد في ما رجعت إليه بيانًا لحقيقة الحذف أو تعريفًا له، فرجعت إلى معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض فوجدت هذا التعريف:

الحذف: «يُراد به في النحو إسقاط كلمة من بناء الجملة، وقد تكون هذه الكلمة ركنًا من أركانها كالمبتدأ أو الخبر أو الفعل أو الفاعل، وقد تكون حرفًا، وقد تُحذف الجملة...»[(١)]، وهذا لا يعدو كونه تعدادًا لأنواع من الحذف، ولا يصحُّ أن يكون حدًّا مبيِّنًا للحذف النحويِّ، فهو أشبه بتعريف للحذف الصرفيٍّ؛ إذ يصدق أن نقول: الحذف في الصرف: إسقاط حرف من بناء الكلمة.

واطَّلعت على رسالة علميَّة من البحوث الرائدة في الموضوع - وهي رسالة (الحذف والتقدير في النحو العربي) - فوجدت تعريف الحذف فيها على النحو التالي:

إسقاط لصيغ داخل النصِّ التركيبيِّ في بعض المواقف اللغويَّة، وهذه الصيغ يُفترَض وجودها نحويًّا لسلامة التركيب وتطبيقًا للقواعد، ثمَّ هي موجودة - أو يمكن أن توجد - في مواقف لغويَّة مختلفة[(٢)].

وهو اجتهاد مشكور من الباحث، ولكنَّ أبرز ما يمكن أن يؤخذ على التعريف قوله: (وهذه الصيغ يُفترَض وجودها نحويًّا لسلامة التركيب وتطبيقًا للقواعد)؛ لأنَّ هذا لا يصدق على أيٍّ من نوعي الحذف:

---

(١) معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض / ٨٥.

(٢) الحذف والتقدير في النحو العربي / ١٩٦، رسالة ماجستير أعدَّها علي أبو المكارم بكلِّيَّة دار العلوم بالقاهرة، والرسالة سابقة على معجم المصطلحات بما ينيف على عشرين سنة ولكن أخرت ذكرها لما يلحق التعريف الوارد فيها من تعليق.

* ففي الحذف الواجب لا يُفترض وجود المحذوف لسلامة التركيب وانضباط القواعد، بل يكون ذكره خطأً مخلاً بسلامة التركيب وخارقًا للقواعد.

* وفي الحذف الجائز لم يدلّ على المحذوف أنَّ غيابه أخلَّ بسلامة التركيب أو كسر القواعد – فبدهيٌّ أنَّ المحذوف جوازًا يجوز حذفه وذكره من غير أن يوصف التركيب بالغلط النحويِّ – وإنَّما دلَّ عليه أنَّه ذُكر في استعمال آخر ولغرض آخر؛ فاللغة استعمال قبل أن تكون قواعد.

وإذا كان لي أن أُدلي بدلوي لأقدِّم تعريفًا نحويًّا للحذف فقد راجعت أحوال الحذف وأحكامه وخرجت منها بهذا التعريف:

* **الحذف الجائز**: تعمُّد إسقاط عنصر (إسناديٍّ أو غيره) من عناصر بناء النصِّ؛ لغرض، مع سماح النظام النحويِّ بذكره، ومع دلالة باقي عناصر النصِّ عليه، وإمكان ذكر هذا العنصر في مقام آخر ولغرض آخر.

* **الحذف الواجب**: إسقاط عنصر إسناديٍّ من نصٍّ لا يسمح النظام النحويُّ بذكره فيه، مع دلالة الأصل التركيبيِّ للنصِّ عليه، وامتناع ذكره في كلِّ الأحوال.

قيمة الحذف ومزاياه:

يرتبط الحذف ارتباطًا وثيقًا بمعنى القول ودلالته وقدرته على التأثير؛ فهو وسيلة للإيجاز الَّذي هو أحد مقاصد العربيَّة، والحذف في مقامه يهذِّب الجمل، ويزيد نصيبها من البلاغة والرونق، ويقوِّي قدرتها على إيصال المعنى المراد.

تحت عنوان (القول في الحذف) يقول الإمام عبد القاهر: «هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنَّك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجدك أنطقَ ما تكون إذا لم تنطق، وأتمَّ ما تكون بيانًا إذا لم تُبِنْ»[1].

---

(١) دلائل الإعجاز / ٤٦.

ويذكر علماء البلاغة للحذف ثلاث مزايا، هي[1]:

- إيجاز العبارة.
- زيادة رونقها وصيانتها من الثقل والترهُّل الَّذين يحدثهما ذكرُ المعلوم للقرينة.
- بناؤها على إثارة فكر المتلقِّي وخياله في الاستدلال على جزء المعنى الَّذي لم يُذكر اللفظ الدالُّ عليه.

هذا ما يُذكر مَزِيَّةً عامَّةً للحذف، ويبقى وراء كلِّ تعبير سرٌّ خاصٌّ به قائم على اختلاف المقامات والأحوال والأغراض.

أغراض الحذف وأدلته:

إذا نظرنا في كتاب سيبويه وجدناه ينصُّ في مواضع كثيرة على ضرورة الحذف لأسباب أدخلها البحث الحديث في فنِّ البلاغة، كالتخفيف والإيجاز والسعة، ويبيِّن أنَّ العرب قد جرت عادتها على الحذف، وحبَّذتْه في غير موضع[2].

يقول سيبويه: «واعلم أنَّهم ممَّا يحذفون الكلم وإن كان أصله في الكلام غير ذلك، ويحذفون ويعوِّضون، ويستغنون بالشيء عن الشيء الَّذي أصله في كلامهم أن يُستعمل حتى يصير ساقطًا...»[3]، ويقول: «وما حُذِف في الكلام لكثرة استعمالهم كثير»[4].

ويقول كمال الدين الأنباري: « والحذف في كلامهم لدلالة الحال وكثرة الاستعمال أكثر من أن يُحصَى»[5].

وقد تطرَّق النحاة في مصنفاتهم إلى ذكر أغراض الحذف، لكنَّها أغراض خاصَّة بالمحذوف، ولذلك فهي متفرِّقة في أبواب النحو بحسب المحذوفات.

---

(١) انظر: خصائص التراكيب / ١٦١، ٢٧٢ .
(٢) انظر: أثر النحاة في البحث البلاغي / ٧٠.
(٣) الكتاب: ١/ ٢٤، ٢٥.
(٤) المطوّل / ٢١١.
(٥) انظر: مغني اللبيب / ٧٨٦ وما بعدها.

شروط الحذف:

يذكر علماء البلاغة أنَّ «الحذف يفتقر إلى أمرين:

أحدهما: قابليَّة المقام، وهو أن يكون السامع عارفًا به لوجود القرائن.

والثاني: الداعي الموجب لرجحان الحذف على الذكر»[(١)].

وقد اهتمَّ النحاة وعلماء البلاغة بدراسة دواعي الحذف واستنباط القرائن الدالَّة على المحذوف، وقد أجمل ابن هشام الشروط الَّتي لا يجوز الحذف بغيرها فذكر ثمانية شروط[(٢)]:

الشرط الأول:

وجود دليل للحذف، ويُفتقَرُ إلى هذا الدليل إذا كان المحذوف:

- جملة بأسرها، كقولك: زيدًا، لمن سأل: مَن أضرب ؟
- أو أحد ركنيها، كما في قوله تعالى: ﴿قَوْمٌ مُّنكَرُونَ﴾[(٣)]، أي سلامٌ عليكم أنتم قومٌ منكرون، فحذف خبر الأولى ومبتدأ الثانية.
- أو لفظًا يفيد معنىً فيها هي مبنيَّة عليه، كما في قوله تعالى: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَؤُا﴾[(٤)]، أي: لا تفتأ.

أمَّا إذا كان المحذوف فضلة فلا يشترط لحذفه وجدان الدليل، ولكن يُشترط أن لا يضرَّ حذفه بالمعنى ولا بالصناعة النحويَّة.

ويتنوَّع دليل الحذف إلى نوعين:...

١ - **دليل غير صناعيّ**: وهو إما حاليّ، كقولك لمن رفع سوطًا: زيدًا، بإضمار (اضرب)، أو مقاليّ، كما في قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا﴾[(٥)]، أي: أنزلَ خيرًا.

---

(١) الكتاب: ٢/ ١٣٠.
(٢) الإنصاف ١/ ٧٣.
(٣) سورة الذاريات، الآية ٢٥.
(٤) سورة يوسف، الآية ٧٥.
(٥) سورة النحل، الآية ٣٠.

ويُشترط للدليل اللفظيِّ أن يكون طبق المحذوف.

٢- **دليل صناعيّ**: وهذا لا يُعرف إلا من جهة صناعة النحو،كما في قراءة من قرأ[(١)]: (لأُقْسِمُ) في قوله تعالى: ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾[(٢)]، فقد قالوا: إنَّ التقدير: لأنا أقسم؛ لأنَّ فعل الحال لا يقع جوابًا للقسم عند البصريِّين.

الشرط الثاني:

ألاَّ يكون ما يحذف كالجزء، فلا يُحذف الفاعل ولا نائبه ولا مشبهه (اسم كان أو إحدى أخواتها).

الشرط الثالث:

ألاَّ يكون مؤكَّدًا، فلا يصحّ: الَّذي رأيت نفسه زيد؛ لما يُوقع فيه ذلك من التناقض، فالتوكيد إسهاب والحذف إيجاز، ولا يجتمعان[(٣)].

الشرط الرابع:

ألاَّ يؤدي حذفه إلى اختصار المختصر، فلا يحذف اسم الفعل دون معموله؛ لأنَّه اختصار للفعل.

الشرط الخامس:

ألاَّ يكون المحذوف عاملاً ضعيفًا، فلا يحذف الجارُّ والجازم والناصب للفعل إلا في مواضع قويت فيها الدلالة على المحذوف وكثر فيها الاستعمال، ولا يُقاس عليها.

الشرط السادس:

ألاَّ يكون المحذوف عوضًا عن شيء.

الشرط السابع:

ألاَّ يؤدِّي حذفه إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه.

---

(١) قنبل والبزّي بخلاف عنه، الدر المصون ١٠/ ٥٦٣، وتُروى عن الحسن، المحتسب ٢/ ٣٤١.

(٢) سورة القيامة، الآية ١.

(٣) انظر: الخصائص ٢/ ٢٨٠.

الشـرط الأخير:

ألاَّ يؤدِّي الحذف إلى إعمال العامل الضعيف مع إمكان إعمال العامل القويّ.

ويُعتبر دستورًا للدراسة النحويَّة للحذف قول ابن هشام: « الحذف الَّذي يلزم النحويَّ النظرُ فيه هو ما اقتضته الصناعة، وذلك بأن يجد خبرًا بدون مبتدأ أو بالعكس، أو شرطًا بدون جزاء أو بالعكس، أو معطوفًا بدون معطوف عليه، أو معمولاً بدون عامل »[1].

صور الحذف وأنواعه:

تتعدَّد صور الحذف في النحو العربيِّ، من حذف علامات الإعراب، وحذف أجزاء الكلمات، وحذف الأدوات، وحذف أجزاء التراكيب، وحذف الجمل، ويتنوَّع الحذف إلى نوعين[2]:

الحذف الواجب:

وهو حذف يوجبه النظام النحويُّ للجملة، بحيث يكون ذكر المحذوف خطأً، ويقع هذا الحذف في العناصر الإسناديَّة - كالمبتدأ في الجملة الاسميَّة، والفعل في الجملة الفعليَّة - عدا الفاعل.

الحذف الجائز:

وهو حذف يقتضيه الموقف الاستعماليُّ، حيث يكون الذكر غير ممنوع في الصناعة لكنَّه يضرُّ بالمعنى المقصود من المتكلِّم، ويقع على العناصر الإسناديَّة وغيرها.

ويُحاط كلُّ نوع من أنواع الحذف الواجب بقواعد وشروط تنظِّم وقوعه، فلا مجال فيه لغير النظام النحويِّ، أمَّا الحذف الجائز فإنَّ أهم شرط فيه هو وجود القرينة اللفظيَّة أو المعنويَّة، وهو ما سمَّاه ابن هشام «دليل الحذف»، وجعل أحد نوعيه الدليل غير الصناعيِّ، أي الَّذي لا علاقة له بصناعة النحو، وإنَّما يكون الاحتكام فيه إلى الحال، أو إلى المنطوق

(١) مغني اللبيب / ٨٥٣.
(٢) انظر: بناء الجملة العربية / ٢٦٩ وما بعدها.

- وهو الكلام الَّذي يعتمد على المسرح اللغويِّ كما يقول أ.د / أحمد كشك - ففي قول المترقِّب لرؤية الهلال: الهلال وربِّ الكعبة، دليل الحذف حاليٌّ، وتقدير المحذوف مبتدأ (هذا الهلالُ) تختلف علاقات نطقه عن تقديره فعلاً (رأيت الهلالَ)[1]، وكذلك إذا قلنا لمن أتى بالماء: أباك، أي: اسق أباك، فالدليل على المحذوف في هذه الأساليب وأمثالها حاليٌّ، أي مُستنبَط من قرينة الحال، مع أنَّ الحكم هنا لا يصفو للحال فقط؛ فقد أعاننا على تقدير المحذوف «الاستلزام وسبق الذكر، وكلاهما من القرائن اللفظيَّة»[2]، أمَّا الدليل المقاليُّ فهو ما يوجد في كلام منطوق في المقام نفسه، كما أسأل شخصًا: مَن عندك ؟ فيقول: محمَّد، أي: محمَّد عندي.

(١) انظر: اللغة والكلام / ١٨.
(٢) اللغة العربية معناها ومبناها / ٢٢١.

المبحث الأوَّل

حذف الحركات

وفيه قضيَّتان:

- ***الأولى: اطِّراح الفتحة في الأسماء المنقوصة وفي الأفعال المضارعة المعتلة بالواو وبالياء.***

- ***الثانية: الوقف على المنصوب المنوَّن بالسكون.***

الأصل أن يُعرب المعتلُّ بحركات مقدَّرة في حالة الرفع (للأسماء والأفعال) وفي حالة الجرِّ (للأسماء فقط)؛ لثقل الضمَّة والكسرة، وتظهر عليه الفتحة في حالة النصب[1]؛ لأنَّ «الفتحة أخفُّ من الضمَّة والكسرة»[2].

لكنَّ بعض الأسماء والأفعال المعتلَّة الآخر ترد خاليةً من علامتها الإعرابيَّة في حالة النصب، وقد وقع ذلك في نصوص كثيرة، فمن شواهد وقوعه في القراءات القرآنيَّة:

قراءة الحسن[3] قوله تعالى: ﴿أَوْ يَعْفُوْ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ عُقْدَةُ ٱلنِّكَاحِ﴾[4]، بسكون الواو من (يعفو).

قراءة جعفر الصادق[5]: ﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهَالِيكُمْ﴾[6]، بسكون الياء من (أهاليكم) جمعًا.

أمّا شواهده في الشعر فهي «أكثر من أن يُؤتَى بها»[7]، ومنها:

قول النابغة الذبيانيّ:

ردَّتْ عليهِ أقاصيـــــــهِ ولبَّدَه ... ضربُ الوليدةِ بالمسحاةِ في الثأدِ[8]

فالأصل (أقاصيَه).

وقول رؤبة بن العجَّاج:

كـأنَّ أيـديهنَّ بالقـاعِ القـرِقْ

(١) انظر: شرح الشافية ٣/ ١٨٢.
(٢) الكتاب ٤/ ١٦٧.
(٣) الدر المصون ٢/ ٤٩٤.
(٤) سورة البقرة، الآية ٢٣٧.
(٥) الدر المصون ٤/ ٤٠٧.
(٦) سورة المائدة، الآية ٨٩.
(٧) المحتسب ٢/ ٣٤٣.
(٨) ديوانه / ١٠، ومعنى البيت أن ضرب الخادمة بالمجرفة في التراب قد جعله يتراكم ويجتمع.

أيدي جوارٍ يتعاطيْن الورقْ[1]

والأصل: (أيديَهنَّ).

ومن شواهده في المأثور النثريِّ عن العرب قولهم في المثل: أعطِ القوسَ باريها، بسكون الياء[2].

وتختلف نظرة النحاة إلى هذه الظاهرة على النحو التالي:

- يرى ابن الحاجب أنَّ السكون في النصب شاذٌّ كالتحريك في الرفع والجرِّ[3]، وقوله هذا لا ينفي الكثرة الاستعماليَّة له.
- ومن النحاة من يسم ذلك بالضرورة، ويجعل مسوِّغها القياس على السكون في حال الرفع والجر[4]، وينقض وصفَه لها بالضرورة وقوعُها في القراءات وفي المثل.
- وبعضهم وصف هذه الظاهرة بالكثرة في الضرورة وفي السعة[5]، ويؤيِّد قولَه ما ورد من الشواهد السابق ذكرها.
- ويُروَى عن الفرَّاء[6]، وعن أبي حاتم السجستانيِّ[7] أنَّها لغة.

ويحقِّق اطِّراح العلامة الإعرابيَّة شيئًا من الخفَّة وسهولة النطق، وهذه مطلوبةٌ في الشِّعر، ولأهمِّيَّة العلامة الإعرابيَّة فلا بدَّ حين اطِّراحها من الاعتماد على قرينة، ومن أهمِّ القرائن « قرينة السياق الَّتي تمنع اللبس ويُؤمَن معها إلغاء الإعراب»[8]، وبذلك تتحقَّق الخفَّة المنشودة بلا لبس.

---

(١) مفردات ديوانه / ١٧٩، والبيتان في وصف إبل مسرعة، والقاع القرق: المستوي.
(٢) المستقصى في أمثال العرب ١/ ٢٤٧.
(٣) انظر: شرح الشافية ٣/ ١٨٢، ١٨٣.
(٤) انظر: الكتاب ٣/ ٣٠٥، ٣٠٦، والمقتضب ٤/ ٢١، والكامل ٢/ ٩٠٨، وهمع الهوامع ١/ ٥٣.
(٥) انظر: شرح الكافية للرضي ٤/ ٢٠، ٢١.
(٦) عبث الوليد / ١٤٧.
(٧) همع الهوامع ١/ ٥٣.
(٨) شعر أبي تمام دراسة نحويّة / ١٤١.

وقد حدثت هذه الظاهرة في شعر الصيرفيِّ إحدى عشرة مرَّة، ثلاث منها في أسماء معتلّة بالياء، وواحدة في فعل معتلٍّ بالواو، والباقي في أفعال معتلّة بالياء.

فالأسماء هي:

* (معاني)، وهو مفعول في قوله:

والشاعر الساهر المصغي لآلهة توحي إليه معاني الخلد يرويها(١)

* و(ليالي)، وهو ظرف زمان في قوله:

واقرأه ليالي السهد كما يقرأه سواكْ(٢)

* و(أغاني)، وهو منادى مضاف في قوله:

يا أغاني الربيع، عندكِ وزنٌ للنشيد الَّذي تُنُوسيَ وزنُهْ ؟(٣)

والفعل المعتل بالواو هو:

* (يصحو)، وهو مضارع منصوب في قوله:

كان يصبو إلى سماعكِ بالأمس ليصحو من رقدة الموت فنُّهْ(٤)

ومن الأفعال المعتلَّة بالياء:

* (يُرضي)، وهو مضارع منصوب بأن مضمرة بعد لام التعليل(٥) في قوله:

أجلُّ الناس مَن يظما ليُرضي الظامئ الجائع(٦)

---

(١) الشروق / ٧٣.
(٢) النبع / ٢٢.
(٣) الألحان الضائعة / ٢٠.
(٤) الألحان الضائعة / ٢٠، ويُلاحظ في البيت المشاكلة بين (يصبو) و (يصحو)، وهي نكتة أخرى.
(٥) هذا على مذهب البصريّين، أمّا على مذهب الكوفيّين فاللام هي الناصبة بنفسها، يُراجَع: الإنصاف ٢/ ٥٧٥.
(٦) الألحان الضائعة / ٨٨.

* و (يرتمي)، وهو مضارع منصوب بأن في قوله:

أخشى عليه – والهوى مُحْدِقٌ أن يرتمي في عالمٍ مُلتهِبْ[١]

ودلالة هذه الظاهرة في الشعر أن الحركة المطَّرحة لو بقيت لتحوَّل الصائت إلى صامت، والصائت مستملح من الشاعر لأنه يريد المد ويقصده، فهو يطرح الحركة من أجل هذه الغاية الموسيقية.

الوقف على المنصوب المنوَّن بالسكون:

الحديث عن الوقف في الشعر حديثٌ عن القافية، والقافية جزء لا ينفصم من إيقاع الشعر الَّذي يصفه أ.د/ أحمد كشك بأنه «مطلب أساسيّ، من الممكن أن يُضحَّى من أجله ببعض القوانين اللغويَّة»[٢]، ففي أحيان كثيرة يكون الترخُّص اللغويُّ على مستوى الصوت والبنية والتركيب سبيلاً إلى توازنٍ إيقاعيٍّ تسعى إليه لغتنا الموسيقيَّة[٣].

والوقف بالسكون هو الأصل في الوقف[٤]؛ «لأنَّ الواقف يترك حركة الموقوف عليه فيسكن، كما أنَّ الواقف في الغالب يطلب الاستراحة، وسلب الحركة أبلغ في تحصيل الراحة، ولأنَّ الوقف ضدُّ الابتداء والحركة ضدُّ السكون فكما اختصَّ الابتداء بالحركة اختصَّ الوقف بالسكون ليتباين بذلك ما بين المتضادَّين»[٥].

ولكنَّ أكثر العرب يخالفون هذا الأصل في المنصوب المنوَّن، فهم يقفون بالسكون في المرفوع والمجرور، فيقولون: هذا زيدْ، مررت بزيدْ، أمَّا في المنصوب فيبدلون التنوين ألفًا[٦]، يقولون: كلَّمتُ زيدا، وعلَّة هذه التفرقة بين المنصوب وغيره أنَّ الفتحة أخفُّ الحركات؛

(١) الشروق / ١٦، وانظر: الشروق / ٨٥، عودة الوحي / ٢٩، زاد المسافر / ٥٨، صدى ونور ودموع/ ١٧، صلواتي أنا / ٨٢، ١١٤، النبع / ٨٢.
(٢) القافية تاج الإيقاع الشعري / ١٠٢.
(٣) انظر: المرجع السابق.
(٤) ابن يعيش ٩/ ٦٧.
(٥) اللهجات العربية في التراث ٢/ ٤٨٠، وقارن بـ: المرجع السابق.
(٦) انظر: تسهيل الفوائد / ٣٢٨.

لأنَّها «تخرج مع النفَس بلا علاج»[1]، فيسهل إبدالها ألفًا، خلافًا للضمَّة والكسرة ففيهما تكلُّف واستعمال للشفتين، فإبدالهما مستثقل لذلك[2].

وتختلف قبيلة ربيعة عن سائر العرب في الوقف على المنصوب المنوَّن، ففي لهجتهم يقفون عليه بالسكون وحذف التنوين، كالوقف على المرفوع والمجرور، فيقولون: هذا زيدْ، كلَّمتُ زيدْ، مررتُ بزيدْ، وعلَّة ذلك:

١- أنَّ لهجة ربيعة تميل إلى التخفيف[3]، والتزام السكون في أواخر الكلمات أخفُّ من الحركات في آخرها.

٢- أنَّهم ساووا بين جميع حالات الإعراب؛ ليُجرى الباب مُجرىً واحدًا[4].

وقد قيل: إنَّ هذا «ليس لازمًا في لهجة ربيعة، ففي أشعارهم الوقف كثيرًا جدًّا على المنصوب المنوَّن بالألف»[5]، فهو إذن أحد الوجهين عندهم.

وكون هذا الوقف بالسكون لهجة لبعض العرب يخرجه من باب الضرورة، ولو نظرنا إلى علَّة استعمال هذا المظهر اللهجيِّ في الشعر لوجدنا أنَّه يُحقِّق الخفَّة واتِّساع القول وهذا ممَّا يحرص عليه الشعراء، سوى أنَّه يُحقِّق مطلبًا موسيقيًّا مُهِمًّا، وهو الحفاظ على قافية القصيدة حتَّى لا تتحوَّل من التقييد إلى الإطلاق.

ومن الشواهد الَّتي استُعملت فيها هذه اللهجة قول الأعشى ميمون بن قيس:

إلى المرءِ قيسٍ أُطيلُ السُّرَى ... وآخذُ من كلِّ حيٍّ عُصُمْ[6]

فالأصل: عصما؛ لأنَّه مفعول منصوب.

---

(١) كتاب اللامات/ ٩.

(٢) انظر:همع الهوامع٢/ ٢٠٥.

(٣) انظر:اللهجات العربيَّة في التراث٢/ ٤٨٢.

(٤) همع الهوامع ٢/ ٢٠٥.

(٥) المساعد ٤/ ٣٠٣.

(٦) ديوان الأعشى/ ١٩٧، وانظر: خزانة الأدب ٤/ ٤٤٥، والأعشى من بكر بن وائل الَّتي ينتهي نسبها إلى ربيعة، انظر: سبائك الذهب / ٥٤.

وقول بشر بن أبي خازم الأسديّ:

كفى بالنأي من أسماء كافي وليس لنأيها إذ طال شافي[1]

فالأصل أن يقول: (كافيا)؛ لأنَّه مفعول مطلق وحقُّه النصب.

وقول الشاعر:

ألا حبّذا غنْمٌ وحسْن حديثِها لقد تركتْ قلبي بها هائماً دَنِفْ[2]

والأصل: دنِفا.

وقد استعمل الصيرفيُّ هذه اللهجة في شعره في عدَّة مواضع، منها قوله:

جاءكِ اليوم هاتفُ الأمسِ يشكو نَفَسًا حائرًا وقلبًا مُحطَّمْ[3]

و(محطَّم) نعت للمنصوب.

* وقوله:

قد كحَّل النومُ جفوني فلمْ يدعْ لطيف النوم فيها أملْ[4]

و(أمل) مفعول لـ (يدع).

* وقوله:

ودَّعتُكم جميعَكم ولم أزَلْ بحَيْرتي في عالمي لصيقْ[5]

و(لصيق) خبر (لم أزل).

ومن المعروف أن في القافية المقيدة صرامة وجهامة ليست في القافية المطلقة، والقافية المقيدة مطلوبة هنا للشاعر لارتباط وقوع هذه الظاهرة في شعره بمواقف الحزن والأسى.

---

(١) خزانة الأدب ٤/ ٤٣٩.
(٢) مجهول القائل،المساعد ٤/ ٣٠٢، وهمع الهوامع ٢/ ٢٠٥.
(٣) الألحان الضائعة/ ٢١.
(٤) الشروق/ ١٧.
(٥) صلواتي أنا / ٦٢، وانظر مواضع أخرى في: الألحان الضائعة / ٣٢، زاد المسافر / ٣٢، ٤٣.

المبحث الثاني

حذف الحروف

وفيه أربع قضايا:

- ***الأولى: حذف (قد) من جملة الحال ذات الفعل الماضي.***

- ***الثانية: حذف حرف العطف.***

- ***الثالثة: حذف (أن) المصدريَّة.***

- ***الرابعة: حذف همزة الاستفهام.***

حذف (قد) من جملة الحال ذات الفعل الماضي:

يرد الحال جملة خبريَّة، إمَّا اسميَّة، أو فعليَّة فعلها مضارع، أو فعليَّة فعلها ماض، « وفي وقوع الماضي حالاً خلاف، حيث يجيزه الكوفيُّون والأخفش، ويمنعه البصريُّون،لكنَّهم أجمعوا على جوازه إذا كانت معه (قد) أو كان وصفًا لمحذوف»[١].

واشتراط سبق (قد) ظاهرةً أو مقدَّرة لجواز مجيء جملة الفعل الماضي المُثبَت حالاً هو مذهب البصريِّين سوى الأخفش[٢]، وهو أيضًا مذهب الفرَّاء[٣]، أمَّا سائر الكوفيين، والأخفش وابن مالك من البصريِّين[٤]، فيجيزون وقوع الماضي حالاً بلا اشتراط سبقه بـ (قد) ظاهرة أو مضمرة[٥]، وقد استدلُّوا بأدلَّة من النقل ومن القياس، فمن الشواهد الصحيحة الَّتي تؤيِّد قول الكوفيين وابن مالك: ما ورد في القرآن الكريم من قوله تعالى: ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾[٦]، ويقوِّي كون ﴿حَصِرَتْ﴾ حالاً أنها قُرِئَت: (أو جاؤوكم حصرةً صدورهم)[٧]، ومثلها قوله تعالى: ﴿هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾[٨]، فـ ﴿رُدَّت﴾ فعل ماضٍ واقع حالاً من غير (قد) قبله.

ومن شواهده في الشعر قول امرئ القيس:

لَهُ كَفَلٌ كالدّعْصِ لَبَّدَهُ النَّدَى   إلى حارِكٍ مِثلِ الغَبيطِ المُذَأَّبِ[٩]

وقول النابغة الذبياني:

---

(١) الإنصاف ١/ ٢٥٢.

(٢) شرح الأشموني ٢/ ٤١.

(٣) معانيه ١/ ٢٤، ٢٨٢.

(٤) انظر: الإنصاف ١/ ٢٥٢، وشرح التسهيل ٢/ ٣٧٢.

(٥) انظر تفصيلاً أكثر للآراء في:ارتشاف الضرب٣/ ١٦١٠.

(٦) سورة النساء، الآية ٩٠.

(٧) للحسن وقتادة ويعقوب، ونُقلت عن عاصم في رواية حفص، انظر: الدر المصون ٤/ ٦٧ وما بعدها.

(٨) سورة يوسف، الآية ٦٥.

(٩) ديوانه / ٣٣، والحارك: العجز، والغبيط المذأّب: القتب المتّسع.

سبقتَ الرجالَ الباهشين إلى العُلا كسبْق الجوادِ اصطادَ قبلَ الطوارِدِ[1]

وقول طرفة:

وكَرِّي إذا نادى الـمُضافُ مُحنَّبًا كسِيدِ الغَضى نبَّهْتَهُ الـمُتورِّدِ[2]

وقول أبي صخر الهذلي:

وإنِّي لَتعْرُوني لذكـراكِ هـزَّةٌ كما انتفضَ العُصفورُ بلَّلَهُ القطْرُ[3]

ومن أدلَّة القياس[4]:

- أنَّ كلَّ ما جاز أن يكون صفة للنكرة جاز أن يكون حالاً للمعرفة، والفعل الماضي يجوز أن يكون صفة للنكرة، فجاز أن يكون حالاً للمعرفة، وإذا صحَّ: مررت برجل قعد، صحَّ: مررت بالرجل قعد.

- وقد أجمعوا على جواز قيام الفعل الماضي مقام الفعل المستقبل، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَـٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ﴾[5]، أي: يقول، فإذا جاز أن يُقام الماضي مقام المستقبل جاز أن يُقام مقام الحال.

والشواهد الفصيحة تؤيِّد أدلَّة القياس، وتنطق بكثرة وقوع الماضي الْمُثبَت حالاً غير مسبوق بـ (قد) ظاهرة أو مقدرة، فدعوى لزومها « لا تقوم عليها حجَّة؛ لأنَّ الأصل عدم التقدير، ولأنَّ وجود (قد) مع الفعل... لا يزيد معنى على ما يُفهم به إذا لم تُوجد، وحقُّ المحذوف الْمُقدَّر ثبوته أن يدلَّ على معنى لا يُدْرَكُ بدونه»[6]، وما لم يفد معنىً زائدًا فتقديره تكلُّف لا حاجة إليه، لاسيَّما مع كثرة المنقول بعدمه، فإنَّ المقاييس العربيَّة إنَّما تُبنى على وجود الكثرة.

---

(١) ديوانه / ٤١.

(٢) شرح القصائد العشر / ١٣٤، والمحنَّب: الفرس الأقنى الذراع، والمتورِّد: الّذي يطلب أن يرد الماء.

(٣) ابن يعيش ٢/ ٦٧، المقرَّب ١/ ١٦٢، خزانة الأدب ٣/ ٢٥٤.

(٤) انظر: الإنصاف ١/ ٢٥٢ وما بعدها.

(٥) سورة المائدة، الآية ١١٦.

(٦) شرح التسهيل ٢/ ٣٧٢.

نأتي إلى ذكر الأبيات التي أتى فيها الصيرفي بالفعل الماضي واقعًا حالاً غير مسبوق بـ (قد)، وهي قوله:

وترنو إلى صفحاتِ السماءِ رنوَّ الأسير رأى آسِرَهْ[1]

* وقوله:

طاويًا صيفَهُ بلفحته الحرَّى تجلَّى بها لهيبُ أنينِك[2]

* وقوله:

أفينسى الآلامَ حرَّقَت القلبَ وأفنتْ ذُبالة الأحشاءِ؟[3]

* وقوله:

ما أعجب الصمتَ أحياني وأنطقني فهل يحرك هذا الصمت منشدهُ؟[4]

* وقوله:

يا عروس السماء عودي إليها عانقيها كالطفل عانق أمَّهْ[5]

* وقوله:

ذِكَرٌ ممزَّقة الجناحينِ استقرَّا في التراب[6]

وغيرها[7]، فقد أتى بالأفعال الماضية -وهي في الأبيات المذكورة: رأى، تجلَّى حرَّقَت، أحياني، عانق، استقرَّا- واقعةً حالاً ولم تُسبَق بـ (قد)، وله في أسلوب القرآن الكريم وفي الفصيح من الشعر ما يجعله على الأصل من غير تكلُّف تقديرٍ وتأويل، ووجود هذه الظاهرة

---

(١) الألحان الضائعة / ١٧.
(٢) السابق / ١٩.
(٣) السابق / ٢٣.
(٤) الشروق / ٣١.
(٥) صلواتي أنا / ٦٨.
(٦) النبع/ ١١.
(٧) انظر: الألحان الضائعة / ٣١، ٦١، صلواتي أنا / ٧٦، ٩٥، عودة الوحي / ٦٥، نوافذ الضياء/ ٥٦.

في شعره دليل على استمراريتها في العصر الحديث، وهو ما يشهد لصحة رأي ابن مالك والكوفيين.

حذف حرف العطف:

ورد حذف حرف العطف مع بقاء المعطوف به في نصوص كثيرة، فممَّا جاء شاهدًا لحذف الواو:

- قول النبيِّ ﷺ: «تصدَّق رجلٌ من ديناره، من درهمه، من صاع بُرِّه، من صاع تمره»[1]، أي: من ديناره إن كان ذا دينار، ومن درهمه إن كان ذا درهم[2].

- قول الشاعر:

كيف أصبحتَ كيف أمسيتَ ممَّا … يغرس الودَّ في فؤاد الكريم[3]

أي: كيف أصبحت وكيف أمسيت.

- ما أنشده ابن الأعرابيّ من قول الراجز:

وكيف لا أبكي على عَلاَّتي … صبائحي، غبائقي، قيلاتي[4]

- ما سمعه أبو زيد من قول أحد العرب: أكلت خبزًا لحمًا تمرًا، أي: أكلت خبزًا ولحمًا وتمرًا[5].

وممَّا جاء شاهدًا لحذف (أو):

- قول عمر رضي الله عنه: « صلَّى رجل في إزار ورداء، في إزار وقميص، في إزار وقِباء...»، أي: في إزار ورداء، أو في إزار وقميص[6].

(١) رواه مسلم ٢/ ٧٠٤ في كتاب الزكاة، باب الحث على الصدقة ولو بشقِّ تمرة...، برقم ١٠١٧.
(٢) شرح التسهيل ٣/ ٣٨٠.
(٣) السابق.
(٤) الخصائص ١/ ٢٩٠.
(٥) عمدة الحافظ ٢/ ٦٤١.
(٦) رواه البخاري ١/ ١٤٣ في أبواب الصلاة في الثياب، باب الصلاة في القميص والسراويل...، برقم ٣٥٨.

- ما حكاه أبو الحسن الأخفش[1] من أنَّ العرب تقول: أعطه درهمًا درهمين ثلاثة، يعنون: أو درهمين أو ثلاثة.

ولانحصار المسموع في (الواو) و (أو) خصَّهما بعضُ النحاة دون باقي حروف العطف بجواز الحذف[2].

وتختلف نظرة العلماء إلى هذه النصوص، فابن مالك[3] يجيز حذف العاطف بناءً عليها عند أمن اللبس، وهو اختيار السيوطيّ، وقد وصفه بأنَّه «الأصحّ»[4].

ويمنع الحذف ابن جنِّي[5] ويجعل المسموع منه شاذًّا، وتبعه السهيليُّ[6]، وابن الضائع فيما حُكي عنه[7]، ويعلِّلون المنع بأمور منها: أنَّ الحروف دالَّة على معانٍ في نفس المتكلِّم، وإضمارها لا يفيد معناها، وأنَّ حروف النفي والتأكيد والتمنِّي والترجِّي لا يجوز حذفها، فتُقاس حروف العطف عليها، ويؤَوِّلون المسموع من حذف حروف العطف على كون بعض المعطوفات بدلاً من بعض[8].

وحجج المانعين لا تسلم من طعن، فوصْف ابن جنِّي للمسموع بأنَّه شاذّ لا يعضده دليل، وقد وقع ابن جنِّي في التعميم حين قال بعد إيراده البيت والرجز وسماع أبي زيد: «وهذا كلُّه شاذٌّ، ولعلَّه جميع ما جاء منه»[9]؛ فحكمه ظنِّيٌّ لا يستند إلى استقراء للمسموعات، وكثرتها تنفي الشذوذ، وأمَّا قولهم إنَّ الإضمار لا يدلُّ على المعنى الَّذي في نفس المتكلِّم فهو مبنيٌّ على افتراض أنَّ النطق وحده يفيد ذلك المعنى، وهو افتراض خطأ، ثمَّ إنَّهم لا يخالفون في جواز إضمار أداة الاستفهام؛ لأنَّ للمستفهِم هيئة تخالف هيئة المخبِر، فكذلك حرف

(١) معاني القرآن للأخفش ٢/ ٧١٦، ٧١٧.
(٢) انظر: شرح الأشموني ٢/ ٣٩٨.
(٣) انظر: شرح التسهيل ٣/ ٣٨١، عمدة الحافظ ٢/ ٦٤٠.
(٤) انظر: همع الهوامع ٢/ ١٤٠.
(٥) انظر: الخصائص ١/ ٢٩١، وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٦٣٥ وما بعدها.
(٦) انظر: نتائج الفكر / ٢٦٣.
(٧) انظر: همع الهوامع ٢/ ١٤٠.
(٨) انظر: المرجعين السابقين.
(٩) الخصائص ١/ ٢٩١.

العطف ينوب عنه عند حذفه ما يحيط بالنصِّ من قرائن كالتنغيم وغيره، فبهذه القرائن فُهم ما ورد بحذفه دون لبس، أمَّا حمل المسموع على بدل الغلط فهو من أوهى الحجج، ولا يصحُّ بحال، وفساد المعنى به يكفي لإبطاله.

ولحذف حرف العطف فوائد يمكننا أن نتبيَّن شيئًا منها في معالجة بعض أبيات الصيرفيِّ الَّتي استعمل فيها حذف حرف العطف:

* في قوله يخاطب (يحيى) ابن أخته اليتيم:

وامـرح كعصفور الصباح الراقص المفتتِنِ

يطفر فوق النهر، فوق العشب، فوق الغصُنِ[1]

والمعنى: فوق النهر وفوق العشب وفوق الغصن، وحذف الواو العاطفة هنا يؤدِّي جزءً من المعنى في تركيب البيت الَّذي عمد الشاعر فيه وفي البيت قبله إلى خلق جوٍّ من الحركة السريعة الراقصة، فاستعمل لذلك الأمر بالمرح، والتشبيه بالعصفور، بما له من خفَّة في الحركة فوق رقصه وافتتانه، ثمَّ أتى في بيت القصيد بالفعل (يطفر) - والطفرة: الوثب في ارتفاع[2] -، فناسب هذا تتابع الظروف بلا عطف؛ لأنَّ الإتيان بحرف العطف في البيت يبطئ من حركته ويُضعف الصورة فيه ويذهب بقدر غير يسير من المعنى المراد، فحذفه أجود.

* وقوله في رثاء علي أحمد باكثير:

ما احتراقي، ما لوعتي، ما رثائي غيرُ إحساس مَن أُصيب بفجعه[3]

والمعنى: ما احتراقي وما لوعتي وما رثائي، وكان يمكنه أن يقول: ما احتراقي ولوعتي ورثائي... ـ بلا مانع من وزن أو غيره ـ لكنَّه حذف حرف العطف ليكرِّر (ما) ويجعل أسلوب التخصيص عاملاً مع الكلمات الثلاث (الاحتراق، واللوعة، والرثاء)

(١) صدى ونور ودموع / ١٦٠، و (يحيى) المذكور في القصيدة هو المستشار/ يحيى قدري.
(٢) القاموس المحيط / باب الراء، فصل الطاء.
(٣) زاد المسافر / ٣٤.

سواء، وهذا التكرار مقصود؛ للتأكيد على صدورها جميعًا من إحساسه بعظم المصاب، ولأنَّ جمعها معًا أخَّر ذكر باقي الأسلوب المتمِّ للمعنى فخشي أن يضعُف المعنى بتأخُّره، فأعانه حذف حرف العطف على تكرار (ما) وأداء المعنى بلا ضعف.

* وقوله في رثاء أبيه:

أبـوَّةٌ أخـوَّةٌ صـداقةٌ　　فقدتُها في خفقة الشهيقْ(١)

والمعنى: أبوَّة وأخوَّة وصداقة، وأفاد حذف الواو حشد المعاني الثلاثة وكأنَّها معنى واحد، حتَّى لا يُتوهَّم تغايرها إذا تعاطفت، فهو يريد أن يقول إنَّ أباه جمع الصفات الثلاث بحيث صارت شيئًا واحدًا لا ينفصم.

* وقوله في صورة الحسناء:

كم قلوبٍ حولها من شوقها　　تتجارى، تتهاوى، تحترق(٢)

وقد بيَّن حذف الواو العاطفة سرعة وصول القلوب إلى الاحتراق بلا مهلة، ويصحُّ الاعتماد على الأداء المسرحيِّ في البيت، فالتنغيم يبيِّن المعنى ويبرزه إذا نُطق الشطر الثاني بسرعة وبفصل كاللمحة بين الأفعال الثلاثة، وليس يصحُّ هذا إذا ذُكرت الواو.

* ومن حذف (أو) في شعره قوله:

مـا أروع الـحـيـاة أن نـظـنَّـها جـمـيـلـهْ

بالوهم، بالتفكير، بالإيحاء، بالمَخيلهْ(٣)

والمعنى: بالوهم أو بالتفكير...، والاعتماد على التنغيم في البيت واضح، لكنَّه التنغيم بإبطاء إيقاع النطق، كما يقول المماطل ببرود لصاحب الحقِّ الَّذي يسأله متى يؤدِّي ما عليه: اليوم.. غدًا.. بعد أسبوع، والإبطاء هنا مناسب لجوِّ الهدوء والاسترخاء الَّذي يشيع في القصيدة وفي البيت، ولا أظنُّ أنَّ التنغيم يؤدِّي معناه إذا قال: بالوهم أو بالتفكير أو بالإيحاء أو بالمخيلة(٤).

---

(١) صلواتي أنا / ٦٣.

(٢) النبع / ٦٨.

(٣) السابق / ٧٥.

(٤) لحذف حرف العطف في شعر الصيرفي مواضع أخرى، انظر: الشروق / ٨٨، زاد المسافر / ٥٩، شهرزاد / ٥٤، نوافذ الضياء / ٣٥، النبع / ٥٩، صلواتي أنا / ٢١.

حذف (أن) المصدرية:

الحديث هنا عن حذف (أنْ) في غير المواضع القياسيَّة، وهو مطَّرد كثير في العربيَّة، يقول ابن يعيش: «وقد اطَّرد حذف (أنْ) وإرادتها»[1]، ومن شواهده القرآنيَّة قوله تعالى: ﴿ قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعْبُدُ أَيُّهَا ٱلْجَٰهِلُونَ ﴾[2]، أي: أن أعبد، وقوله: ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ ﴾[3]، أي: أن يريكم.

ومن شواهده في الشعر قول طرفة:

ألا أيُّهذا الزاجري أحضر الوغى   وأن أشهد اللذاتِ هل أنتَ مُخْلِدي؟[4]

وقول عروة بن الورد:

فقالوا: ما تشاءُ ؟ فقلتُ: ألهو   إلى الإصباحِ آثَرَ ذي أثيرِ[5]

فالمراد في الأبيات: أن أحضر الوغى، وأن ألهو.

ومن شواهده في كلام العرب قولهم في المثل: (تسمع بالمعيديِّ خيرٌ من أن تراه)[6]، فالمراد: أن تسمع.

وقد وقع خلاف بين البصريين والكوفيين في عملها النصب مع حذفها، حيث يرى الكوفيُّون أنَّ (أنْ) تعمل النصب في الفعل المضارع مع الحذف من غير بدل، أمَّا البصريُّون فمذهبهم أنَّها إذا حُذِفت ارتفع الفعل وإن كانت مرادة[7]، ويكون نصب الفعل حينئذ شاذًّا[8].

---

(١) ابن يعيش ٤/ ٢٨.
(٢) سورة الزمر، الآية ٦٤.
(٣) سورة الروم، الآية ٢٤.
(٤) شرح القصائد العشر / ١٣٢، وانظر: الكتاب ٣/ ٩٩، أمالي ابن الشجري ١/ ١٢٤.
(٥) ديوانا عروة بن الورد والسموأل / ٣٢.
(٦) مجمع الأمثال ١/ ١٧٧.
(٧) انظر: الإنصاف ٢/ ٥٥٩.
(٨) مجالس ثعلب ١/ ٣١٧، و (ثعلب) إمام نحاة الكوفة، وهم على خلافه في هذه المسألة، وانظر أيضًا: شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٤٣، شرح الكافية للرضي ٤/ ٨٢، رصف المباني / ١٩٥.

ولن أُعرِّج بالتفصيل على هذا الخلاف؛ لأنَّ الصيرفيَّ لم يأت بـ (أن) محذوفة ناصبة، بل سار على الأصل، والأبيات التي ورد فيها الحذف هي:

* قوله:

يا ذابلَ الزهرِ لو أسطيعُ والهَفي أُحييكَ بالدمِ منِّي كنتُ أُحييكا[1]

فالأصل: لو أستطيع أن أحييك، وقد سار على القياس حيث رفع الفعل بعد حذف (أن) ولو أعمل فيه النصب لظهر على الياء، وبهذا الحذف صار الفعل المضارع وحده قائمًا مقام المصدر، والمضارع بما فيه من دلالة على تجدُّد الحدوث أقدر من المصدر على بيان شدَّة التمنِّي لإحياء الزهر الذابل، وقد حوَّل (أستطيع) إلى (أسطيع)[2] -وهو قصدٌ إلى تمنِّي سهولة الفعل-[3] إضافة إلى حذف (أن)، وهذا إيجاز يطلبه المقام، ثم إنَّه لا يفصل بين الاستطاعة والفعل الَّذي تمنَّاه سوى الحسرة للعجز (والهفي)، فالمقام إذن لا يحتمل مزيدًا من الفصل بين التمنِّي والمُتمنَّى، فلا مكان لـ (أن) المصدريَّة في هذا الموضع.

* وقوله:

جدولُ الرحمةِ فيهِ أوشكَ الآنَ يغيضُ[4]

وحديث الشاعر هنا عن الكون العريض الَّذي ضاق بالبلبل المغرِّد، وقد سار فيه على القياس حيث رفع الفعل بعد حذف (أن)، ودلالة الحذف يرشدنا إليها الفعل (أوشك)[5] بما له من دلالة على مقاربة الحدوث، وقد طعَّم الشاعر دلالته تلك بإتيانه بـ (الآن) -الدالَّة على الزمن الحاضر- بعده، فلو أتى بـ (أن) بعد هذه الدلالة على المقاربة الوشيكة لوقع في التناقض بين اللفظ والمعنى؛ لتطويله الكلام بما لا يزيد في الدلالة بل يؤخِّر بيان الحدث المراد، ولهذا حسُن حذفها وكان أكثر مناسبةً للمعنى.

---

(١) الألحان الضائعة / ٧٨.

(٢) وذلك بحذف تاء الافتعال، وانظر أقوالاً أخرى في: الدرِّ المصون ٧/ ٥١٠.

(٣) انظر: التوجيه البلاغي للقراءات القرآنيَّة / ٢٤٦.

(٤) صدى ونور ودموع / ٦٢.

(٥) واقتران الفعل بعد (أوشك) بـ (أن) هو الكثير الغالب، انظر: شرح الأشموني ١/ ٢٧٨.

* وقوله:

وانقلْ نقوشَ الثوبِ عنهُ   إذا أردتَ بهِ تَباهى(١)

والخطاب في هذا البيت صادر من النجمات موجَّه إلى الربيع الَّذي ازدهى على الرياض، والضمير في (عنه) عائد على ثوب الحسناء، وأصل الكلام: إذا أردت أن تتباهى به، والحذف لم يقتصر على (أن) المصدريَّة فحسب، بل امتدَّ إلى الفعل فحذف منه حرف المضارعة(٢)، إذ الأصل (تَتَباهى)، والمعنى: إذا أردت التباهي به، ولعلِّي لا أبالغ إذا قلت إنَّ الشاعر أراد إبهام العبارة، خاصَّة وقد قدَّم الجارَّ والمجرور على متعلِّقهما، فيمكن أن تُقرأ الجملة على وجهين:

الأوَّل: على حذف (أن) المصدريَّة، فيكون التركيب كلُّه كلامًا واحدًا، وهو شرطٌ تقدَّم جوابُه، ويكون المعنى: إذا أردت أن تتباهى بثوبها فانقل نقوشه عنه.

الثاني: على أنَّ (تباهى) فعل أمر - مبنيٌّ على حذف حرف العلَّة، والألف في آخره للإطلاق - وقد قدَّم عليه الجارَّ والمجرور لإفادة التخصيص، فتكون (إذا أردت) نهاية جملة، وتكون (به تباهى) كلامًا مستأنفًا، فكأنَّه يريد أن يقول: بثوبها تَباهَ أيها الربيع، لا بزهورك وألوانك، وهذا مناسب للمبالغة المقصودة في بيان حسن ثوبها وتفضيله على الربيع وبهجته.

* وقوله يخاطب أحمد زكي أبي شادي:

أخي شاعرَ النورِ.. ريحُ الظلامِ   تحاولُ تطفئُ ما تُشعِلُ(٣)

ولحذف (أن) المصدريَّة بعد الفعل (تحاول) خصوصيَّة؛ فهو يضيف إلى معنى المحاولة ويقوِّيه بالدلالة على شدَّتها، لمجيء الفعل المقصود بالعلاج بعد فعل المحاولة من غير فاصل بينهما، ومثل هذا البيت قوله:

تحاول موجةُ النهرِ   تُناجي ذلك الزورقْ(٤)

---

(١) نوافذ الضياء / ٦٠.

(٢) هذا على مذهب الكوفيين، أما المرويُّ عن سيبويه فهو أنَّ المحذوف فاء الفعل، يُراجع: شرح شافية ابن الحاجب ٣/ ٢٩٠.

(٣) صدى ونور ودموع / ١٨١.

(٤) الألحان الضائعة / ٨٥.

حذف همزة الاستفهام:

الهمزة أصل أدوات الاستفهام، ولهذا اختصَّت بأحكام، منها جواز أن تُحذَف، سواء جاءت بعدها (أم) أو لم تجئ[1]، فمن شواهد حذفها وهي متقدِّمة على (أم) قول عمر بن أبي ربيعة:

فوالله ما أدري، وإنِّي لحاسبٌ بسبعٍ رمين الجمر أم بثمانِ ؟[2]

فالمعنى المفهوم: أبسبعٍ رمين الجمر أم بثمان؟ ومن حذفها من غير تقدُّم على (أم) قول الكميت:

طربتُ، وما شوقًا إلى البيض أطربُ ولا لعبًا منِّي، وذو الشيبِ يلعبُ؟[3]

والمراد: أَوَ ذو الشيب يلعبُ؟

وقد اختلفت نظرة النحاة إلى هذا الحذف، فبعضهم يخصُّه بالشعر[4]، أو يعبِّر عنه بالاضطرار[5]، مع أنَّه وارد في القرآن الكريم والحديث النبويِّ الشريف وفي المأثور النثريِّ عن العرب.

فالحذف وارد في قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴿٢٢﴾﴾[6]، والمعنى: أَوَ تلك نعمة تمنُّ بها...؟ وكذلك في قراءة ابن محيصن[7] (أنذرتهم) في قوله تعالى: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾[8]، فالهمزة مرادة في الآية، وورد الحذف كذلك في قول النبيِّ ﷺ للملَك: «وإن زنى وإن سرق؟»[9]، وفي المثل: تُعْلِمُني بضبٍّ أنا حَرَشْتُه؟[10]، وغيرها كثير.

---

(١) مغني اللبيب / ١٩.

(٢) ديوانه/ ٢٠٩.

(٣) مغني اللبيب / ١٩.

(٤) انظر: الكتاب ٣/ ١٧٤.

(٥) انظر: المقتضب٣/ ٢٩٤، وابن يعيش٨/ ١٥٤.

(٦) سورة الشعراء، الآية ٢٢.

(٧) انظر: المحتسب ١/ ٥٠.

(٨) سورة البقرة، الآية ٦.

(٩) رواه البخاري ١/ ٤١٧ في كتاب الجنائز، باب في الجنائز ومن كان آخر كلامه... برقم ١١٨٠.

(١٠) مجمع الأمثال ١/ ١٧٢.

أمَّا الَّذين نظروا إلى كثرة الشواهد الواردة بحذف همزة الاستفهام فقد أجازوا حذفها في الاختيار، يقول ابن مالك: « وقد كثُر حذف الهمزة إذا كان معنى ما حُذفت منه لا يستقيم إلا بتقديرها»[(١)]، وجواز حذفها في الاختيار مرويٌّ عن الأخفش[(٢)]، واختار المرادي «أنَّ حذفها مطَّرد إذا كان بعدها (أم) المتَّصلة؛ لكثرته نظمًا ونثرا»[(٣)].

ويبدو القول بجواز الحذف في الاختيار أوجَه وأقرب إلى روح اللغة، لأنَّ ذلك لا يتنافى مع شرط الحذف وهو وجود الدليل والقرينة، ولا وجه لتخصيصه بالاضطرار مع وروده في المنقول الصحيح ممَّا لا اضطرار فيه.

ويُبرز حذف همزة الاستفهام الاعتماد على غير المنطوق في إيصال الدلالة حين تُحذف الأداة الَّتي هي دليل على الأسلوب، ويُستعاض عن غياب الأداة حينئذ بأحد أمرين:

١- نغمة الأداء في الإنشاد، وهي أمرٌ سياقيٌّ محيطٌ بالنصِّ لا يمكن إغفاله؛ لأنَّ «العنصر الأدائيّ للغتنا عنصرٌ حاكمٌ للنظام»[(٤)]، فلا بُدَّ من اعتباره والأخذ به، وليس غريبًا أن يكون التنغيم سبيلاً للفهم النحويِّ في لغةٍ أساس اعتمادها على المشافهة[(٥)].

٢- علامة الترقيم الدالَّة على الاستفهام، وهي قرينةٌ لا تقلُّ عن الأولى أهمِّيَّة؛ فهي بديل التنغيم في النصِّ المكتوب، لاسيَّما والشعر الحديث قد تغيَّرت وسائل إبرازه وتلقِّيه فأصبحت -في الغالب- تعتمد على الكتابة والقراءة، لا على الإنشاد والاستماع.

نأتي إلى ذكر ما ورد من حذف همزة الاستفهام في شعر الصيرفي، وقد أحصيتُ خمسة مواضع استعمل فيها الحذف، منها ثلاثة مع (أم)، وهي:

* قوله:

تَصدُقُ عيني اليومَ فيما تراهْ أم لا ترى إلا رُؤى حالمِ؟[(٦)]

---

(١) شواهد التوضيح والتصحيح / ٨٧.

(٢) الجنى الداني / ٣٥، وانظر: معاني الأخفش ٢/ ٦٤٥، ٦٤٦.

(٣) الجنى الداني / ٣٥.

(٤) من وظائف الصوت اللغوي / ١١٢.

(٥) انظر: المرجع السابق / ١١٣.

(٦) الشروق / ١٦.

والاستفهام في البيت لطلب التصوُّر، والأصل: أتصدق عيني...، وحذف همزة الاستفهام في كلام دالٍّ على الشكِّ والتردُّد يزيد في دلالته؛ لأنَّه يجعل الكلام متردِّدًا بين الإخبار والاستفهام فيعمِّق الإحساس بالحيرة، وهذا مناسب للمعنى المراد.

* وقوله على لسان شهرزاد:

أنـا في الـقـصرِ أم الـغـابِ أعيـشُ؟

وحـــوالَيَّ أنـــاسٌ أم وحـــوشُ؟

ودمـــاءٌ مـا أراهُ أم نـقـوشُ؟

ومـهـادٌ تلك أم تـلـكَ نـعـوشُ؟[1]

والمراد: أفي القصر أنا أعيش أم في الغاب؟ أأناسٌ حواليَّ أم وحوش؟... وفائدة الحذف هنا أنَّه اختصر الكلام بحذف ما هو معلوم، ودلالة الاستفهام في البيت التشبيه والتعجُّب، فليس الاستفهام في البيت حقيقيًّا وإنَّما القصد إلى تشبيه القصر بالغابة، والناس الَّذين حول شهرزاد بالوحوش، ونقوش القصر بالدماء، ومهاده بالنعوش، وإظهار العجب من كونها هكذا على خلاف ما هو مُعتاد ومُتوقَّع.

* وقوله مخاطبًا بنت صديقه الشاعر صقر القاسمي:

تسبيحةٌ أم شِعرْ ما قلتِ يا ميسون؟[2]

وحذف همزة الاستفهام في البيت على مقتضى الحال، فالقصيدة مبنيَّة على الجمل القصيرة المختصرة والمتنوِّعة القوافي لتناسب توجيهها إلى فتاة صغيرة مبتدئة في قرض الشعر، فالاختصار فيها مطلوب، وفي حذف الهمزة طلب للخفَّة، ودلالة الاستفهام هي التشبيه، ويبدو أنَّه تشبيه مقلوب، حيث أتى بالمشبَّه به (التسبيحة) قبل المشبَّه (الشعر) لإفادة المبالغة في مدح شعرها وأنَّه كالتسبيحة.

---

(١) شهرزاد / ٢٤.

(٢) عودة الوحي / ٧٢.

وجاء حذف همزة الاستفهام في موضعين من غير (أم) بعدها، وهما:

❋ قوله:

يا أغاني الربيع، عندكِ وزنٌ   للنشيدِ الذي تُنُوسيَ وزنُهْ؟[1]

والتقدير: أعندكِ وزنٌ... ؟، ودلَّ الحذف في البيت على شدَّة رغبته في ما يسأل عنه أغاني الربيع، فقد أراد أن يسأل من جهة، ويُخبر بوجود ما يتمنَّاه من جهة أخرى، فأخفى أسلوب الاستفهام بحذف الهمزة ليضمن لنفسه بعضًا من الطمأنينة، كما نريد أن نسأل أحدًا عن شيء ولا نريده أن ينفي وجوده فنخاطبه بصيغة الخبر لا الاستفهام.

❋ وقوله:

مسافرٌ بلا حقائبْ ؟   عجيبةُ العجائبْ.. ![2]

والتركيب وحده لا يقطع بإرادة الاستفهام، بل يحتمل أن يكون خبرًا وأن يكون استفهامًا، وأكَّد كونَه استفهامًا شيئان:

١- الرمز الكتابيّ الَّذي هو من صنع الشاعر، حيث طُبع الديوان في حياته.

٢- قوله بعد ذلك:

رنَّ بمسمعي السؤالْ...

فابتسمْت

وقلت للحمَّال: يا حمَّالْ...

وحذف الهمزة في قوله (مسافر بلا حقائب) نزوع بأسلوب الشعر إلى أسلوب الكلام المنطوق طلبًا لإضفاء الواقعيَّة الفنِّيَّة، فالسؤال صادر من الحمَّال الَّذي لو سأل نطقًا لاستعمل الصيغة نفسها.

---

(١) الألحان الضائعة / ٢٠.

(٢) زاد المسافر / ٧.

المبحث الثالث

حذف الأسماء

وفيه ثماني قضايا:

- ***الأولى: حذف عائد الموصول.***

- ***الثانية: حذف المبتدأ.***

- ***الثالثة: حذف الخبر.***

- ***الرابعة: حذف الخبر في باب (كان).***

- ***الخامسة: حذف خبر (لا) المشبَّهة بـ(ليس).***

- ***السادسة: حذف خبر (لا) النافية للجنس.***

- ***السابعة: حذف المفعول به.***

- ***الثامنة: حذف الموصوف.***

حذف عائد الموصول:

يلزم كلَّ موصول أن تكون بعده صلة تعرِّفه ويتمُّ بها معناه، سواء كانت ملفوظة أو منويَّة، ويُشترط في هذه الصلة أن تشتمل على ضمير مطابق للموصول في الإفراد والتذكير وفروعهما، ويُسمَّى هذا الضمير «العائد»، ووظيفته الربط بين الموصول والصلة[1].

وتَرِدُ على هذا العائد أحوال الإعراب من رفع ونصب وخفض، والَّذي يعنينا في هذا المقام هو حذف العائد المنصوب بالفعل؛ فهو الوارد في شعر الصيرفي.

ويتَّفق النحاة على جواز حذف العائد المنصوب بالفعل، بل يوصف بأنه كثير[2]؛ وذلك لأنَّه في موضع المفعول، إذ «المفعول كالفضلة في الكلام والمُستغنى عنه، فيسهل حذفه»[3]، يقول ابن الشجريِّ: « وحذف العائد من الصلة إنَّما يقع بالمنصوب المتَّصل غالبًا»[4].

ويذكر ابن يعيش تفسيرًا لهذا الحذف فيقول: «وإنَّما حذفوا العائد من الصلة لأنَّ (الّذي) وما بعده من الفعل والفاعل والمفعول جميعًا كاسم واحد، وكذلك كلُّ موصول يكون هو وصلته كاسم واحد، فكأنَّهم استطالوا الاسم وأن يكون أربعة أشياء كشيءٍ واحد، فكرهوا طوله كما كرهوا طول اشهيباب واحميرار فخفَّفوه بحذف الياء وقالوا: اشهباب واحمرار، كذلك لمَّا استطالوا طول الاسم بصلته حذفوا من صلته العائدَ تخفيفًا، وإنَّما حذفوا الراجع دون غيره من الصلة إذ لم يكن سبيلٌ إلى حذف الموصول لأنَّه هو الاسم، ولا إلى حذف الفعل لأنَّه هو الصلة، ولا إلى حذف الفاعل لأنَّ الفعل لا يستغني عنه، فحذفوا الراجع...»[5].

ومن شواهد هذا الحذف في كتاب الله تعالى قوله عزَّ وجلَّ: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا ﴾[6]، وقوله: ﴿مِّمَّا عَمِلَتۡ أَيۡدِينَآ ﴾[7]، والتقدير: بعثَهُ، عملتْهُ.

---

(١) انظر: شرح الأشموني ١/ ١٤٧ وما بعدها.

(٢) انظر: ابن يعيش ٣/ ١٥٢، والمقرب ١/ ٦١، وتخليص الشواهد/ ١٦١، والأشموني ١/ ١٥٦.

(٣) ابن يعيش ٣/ ١٥٢.

(٤) أماليه ١/ ٨.

(٥) ابن يعيش ٣/ ١٥٢.

(٦) سورة الفرقان، الآية ٤١.

(٧) سورة يس، الآية ٧١.

وقد ذكر النحاة لجواز حذف العائد المنصوب شروطًا، هي[1]:

١- أن يكون متعيِّنًا للربط، بأن يكون ضميرًا واحدًا لا بدَّ للصلة منه، فإن كان في الصلة ضمير آخر عائد على الموصول لم يجز حذفه، فلا يجوز الحذف في مثل: جاء الَّذي ضربته في داره.

٢- أن يكون الراجع متّصلاً لا منفصلاً؛ لكثرة حروف المنفصل وصعوبة تقديره.

٣- ألاَّ يكون منفصلاً بعد (إلاَّ)، فلا يجوز الحذف في نحو: جاءني الَّذي ما ضربتُ إلاَّ إيَّاه.

وقد استعمل الصيرفي حذف عائد الموصول في مواضع كثيرة، فمنها:

* قوله:

والذي تحسِب ماءً إنَّه لـمعـةُ آلِ[2]

فالتقدير: والَّذي تحسبه ماءً، والخطاب في البيت لنفسه الَّتي جرَّد منها شخصًا، وصوَّره حائرًا ماضيًا في الصحراء على غير هدى، وهو يائس من عثوره على واحة، ظمآن إلى نبع من الماء الزلال، ولا يرى غير السراب المخادع، فأراد احتقار هذا السراب فلم يورِد الضمير العائد عليه، أو لأنَّ ذكره يثير لديه الألم فآثر حذفه تفاديًا لذلك الألم.

* وقوله:

الكتابُ الَّذي بعثتِ دواءُ والدعاءُ الَّذي دعوتِ شفاءُ[3]

والبيت مطلع قصيدة ردَّ بها على بطاقة وصلته وهو طريح أزمة قلبيَّة، جاء في هذه البطاقة:

«إلى الشاعر رقيق القلب، عذب الصوت، مع تمنِّياتي بالشفاء العاجل والعافية السابغة والحياة المثمرة... جيهان السادات».

---

(١) انظر: ابن يعيش ٣/ ١٥٢، والمقرَّب / ٦١، وشرح الرضي ٣/ ١٠٩، والأشموني ١/ ١٥٩.

(٢) صلواتي أنا / ١٥.

(٣) عودة الوحي / ٨٦.

فقد أراد أن يبيِّن شكره للسيِّدة الأولى واحترامه لما جاء منها، فاستغنى بذكر ضميرها الفاعل عن ذكر الضميرين العائدَين إلى الكتاب والدعاء، حيث تتضاءل قيمتهما بجانب قدرها، ثمَّ لأنَّ احتفاءه ليس بهما لكن بمن صدرا منها.

* وقوله في رثاء محمَّد رشاد عبد المطَّلب:

تخطَّيتَ ما سدَّ الطريقَ ولم تزلْ تُعاني الَّذي يُلقي الحقودُ المُعوِّقُ[1]

فالمراد: الَّذي يلقيه...، وحذف عائد الموصول هنا للاحتقار، ثمَّ للتركيز على المُلقي وصفته (الحقود المعوِّق)، فهو الأولى بالبيان لأنَّه السبب في المعاناة[2].

حذف المبتدأ:

يَعرِض الحذف للمبتدأ، ويكون واجبًا في مواضع، منها[3]:

١- إذا كان مُخبَرًا عنه بنعت مقطوع؛ لمجرَّد مدح (مثل: الحمد لله أهلُ الحمد)، أو ذمٍّ (مثل: مررتُ بزيدٍ الفاسقُ)، أو ترحُّم (مثل: مررت بزيد المسكينُ).

٢- بعد (سيَّما) إذا ارتفع الاسم بعدها، نحو: ولا سيَّما زيدٌ.

٣- في المصادر الَّتي انتصبت توكيدًا لنفس الجملة، إذا رُفِعت فعلى إضمار مبتدأ لا يجوز إظهاره، نحو قوله تعالى: ﴿صُنۡعَ ٱللَّهِ﴾[4]، فلو قيل: صنعُ الله، فالمعنى: ذلك صنعُ الله، ولا يُذكَر المبتدأ.

ويكثر حذفه في مواضع [5]، منها:

---

(١) زاد المسافر / ٧٦.

(٢) انظر مواضع أخرى لحذف العائد المتَّصل المنصوب في: الألحان الضائعة / ٢٠، ٦٨، الشروق/ ١٦، ٢١، ٤٥، صلواتي أنا/ ٤٩، ٦١، ٦٣، ٧٢، ١١٦، عودة الوحي ١٠٠، صدى ونور ودموع ١١٢، ١٣٥، ١٧٦.

(٣) انظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٠٨٦ وما بعدها.

(٤) سورة النمل، الآية ٨٨.

(٥) انظر: مغني اللبيب / ٨٢٢ وما بعدها.

١- في جواب الاستفهام، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا ٱلۡحُطَمَةُ نَارُ ٱللَّهِ ٱلۡمُوقَدَةُ﴾[١]، أي: هي نار الله.

٢- وبعد فاء الجواب، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن تُخَالِطُوهُمۡ فَإِخۡوَٰنُكُمۡۚ﴾[٢] أي: فهم إخوانكم.

٣- وبعد القول، كقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا أَسَاطِيرُ الأَوَّلِينَ﴾[٣]

٤- وبعد ما الخبر صفةٌ له في المعنى، كما في قول الله تعالى: ﴿ٱلتَّـٰٓئِبُونَ ٱلۡعَـٰبِدُونَ﴾[٤].

ويجوز حذفه إذا دلَّت عليه القرينة، وممَّا حُذف فيه المبتدأ لقرينة في القرآن:

- قراءة العامَّة قول الله تعالى: ﴿قَالُواْ مَعۡذِرَةً إِلَىٰ رَبِّكُمۡ﴾[٥] بالرفع، أي: موعظتُنا معذرةٌ إلى ربِّكم.[٦]

- قول الله تعالى: ﴿مَنۡ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفۡسِهِۦۖ وَمَنۡ أَسَآءَ فَعَلَيۡهَاۗ﴾[٧]، أي: فصلاحه لنفسه، وقد حسَّن حذفَ المبتدإ دخولُ فاء الجزاء على ما لا يصلح للابتداء.[٨]

ومنه في الشعر:

- قول المنذر بن درهم الكلبيِّ:

فقالت: حنانٌ، ما أتى بك هاهنا؟ أذو نسبٍ أم أنت بالحيِّ عارفُ؟[٩]

---

(١) سورة الهُمَزَة، الآيتان ٥، ٦.
(٢) سورة البقرة، الآية ٢٢٠.
(٣) سورة الفرقان، الآية ٥.
(٤) سورة التوبة، الآية ١١٢.
(٥) سورة الأعراف، الآية ١٦٤، وقرأ حفص بن عاصم وزيد بن علي وعيسى بن عمر وطلحة بن مصرف: ﴿مَعۡذِرَةً﴾ بالنصب، انظر: الدر المصون ٥/ ٤٩٤، ٤٩٥.
(٦) الكتاب ١/ ٣٢٠.
(٧) سورة الجاثية، الآية ١٥.
(٨) ارتشاف الضرب ٣/ ١٠٨٦، والعبارة في المطبوع (ما لا يصح للابتداء)، وتبدو مصحَّفة.
(٩) خزانة الأدب ٢/ ١١٢.

والتقدير عند سيبويه: أمرُنا حنان، أو: ما يُصيبنا حنان.[1]

- قول المرقَّش الأكبر:

لا يبعد الله التلبُّب والـ غارات إذ قال الخميسُ: نَعَمْ[2]

أي: إذا قال الجيش: هذه نَعَمٌ فاطلبوها.[3]

وسمع سيبويه «بعض العرب الموثوق به يُقال له: كيف أصبحت ؟ فيقول: حمدُ الله وثناءٌ عليه، كأنَّه يحمله على مُضمَرٍ في نيَّته هو المُظهَر، كأنَّه يقول: أمري وشأني حمدُ الله وثناءٌ عليه»[4].

وقد استعمل حسن كامل الصيرفيّ حذف المبتدإ جوازًا في مواضع لا تكاد تُحصَى من شعره، ولكثرتها سأجتزئ بذكر بعض منها بما يكفي لبيان أغراض الحذف، فمنها:

* قوله في رثاء أحمد شوقي:

يُصغي فيسمع ألحانًا مُوقَّعةً من جانب الفجر تسمو في قوافيها

رسالةٌ من وراء الغيب هابطةٌ من شاعرٍ خطرتْ أشعارُه تيها[5]

والمبتدأ المُقدَّر: هي (أي الألحان)، والبيت جواب لسؤال مقدَّر افترض الشاعر وقوعه من المتلقِّي، فإنَّه بعد أن قال (فيسمع ألحانًا موقَّعة...) شوَّق المتلقِّي وأثار اهتمامه فكان السؤال المتوقَّع: ما هذه الألحان ؟ فجاء الجواب بحذف المبتدإ لتعجيل الفائدة الكائنة في الخبر (رسالة...).

* وقوله في رثاء الدكتور محمَّد مندور:

(١) الكتاب ١/ ٣٢٠.
(٢) ابن يعيش ١/ ٩٤، ومغني اللبيب / ٦٨٤.
(٣) السابق.
(٤) الكتاب ١/ ٣١٩، ٣٢٠.
(٥) الشروق / ٧٣.

ما لي أرى الصمتَ قد غامت سحابتُهُ على النفوسِ وهذا الصوت لم يُجبِ ؟

حقيقةٌ أنا من دُنيا متاهتِها مشرَّد اللُبِّ بين الشكِّ والكذبِ[1]

والتقدير: موتُك حقيقة...، وداعي الحذف العلم به لدلالة المقام، ثمَّ لأنَّ ذكره غير مراد من الشاعر؛ فإنَّه أراد إنكار وقوعه لاستعظامه إيَّاه، ويشهد لذلك قوله بعد البيت:

أينتهي في رحاب الصمتِ ذو قلمٍ مُناهضٍ لزمانٍ بائدٍ خربِ ؟!

❊ وقوله في رثاء عبَّاس محمود العقَّاد:

أهُنا الصوتُ الَّذي كان إذا ما ارتقى المنبر قالوا: ليثُ غابْ؟[2]

والتقدير: هذا ليث غاب، وحذف المبتدإ المشار به إلى العقَّاد في البيت يفيد تعيُّنَه واشتهاره، فهو غنيٌّ عن الذكر، وفيه أيضًا إشعار بالتفخيم والإكبار له.

❊ وفي قوله:

جديرٌ بأسمى التجلاَّت ممَّن يناجيكَ يا بدر نجوى ملاكْ[3]

والتقدير: أنت جدير، وحذف المبتدإ في هذا الموضع مناسب لمعنى المناجاة، ففيه إيحاء بالهمس يناسبه حذف المبتدإ، وفيه ادِّعاء أنَّ الخبر لا يصلح إلاَّ له، فهو وحده الجدير بأسمى التجلاَّت.

❊ وقوله في العدوان الثلاثي:

عجبتُ للقومِ أطماعٌ مفرَّقةٌ قد ضمَّها لاغتيال الشرقِ آرابُ[4]

والتقدير: أطماعهم أطماعٌ مُفرَّقة، وحذف المبتدإ في البيت جعل الخبر وكأنَّه وصف لـ(القوم)، وذلك يوحي بالمبالغة - فكأنَّهم صاروا أطماعًا خالصة - وهذا مناسب لبيان ما فيهم من خسَّة وحقارة بسبب استيلاء الطمع على طبعهم.

---

(١) صلواتي أنا / ٤٣.

(٢) صلواتي أنا / ٨٧.

(٣) الألحان الضائعة / ٦٠.

(٤) صدى ونور ودموع / ٢٠٨.

* وقوله في (غزَّة):

وحقِّ ثرىً ضمَّ من (هاشمٍ) عظامًا مقدَّسةً لا تُهانْ
لَتخرجُ منكِ جيوشُ الهداةِ ويبدأُ منكِ انطلاقُ العنانْ
فتقلعُ ما خلَّف الإنجليزُ وتُطفئُ ما يُوقِدُ الأمريكانْ
شراذمُ قد لفظتها الشعوبُ دعاها إلى حَيْنِها مُجرمانْ[1]

والحذف في قوله (شراذم)، فالمبتدأ المقدَّر (هم) أي الإنجليز والأمريكان، وفي حذفه قصد إلى الإهانة، فكأنَّه لا يريد أن يدنِّس لسانه بذكر الضمير العائد عليهم، ثمَّ لأنَّه أراد أن يعجِّل بذكر الوصف اللائق بهم (شراذم قد لفظتها الشعوب) إذا ما سأل سائل بعد ذكرهم في البيت السابق (وما الإنجليز ؟ وما الأمريكان ؟).

حذف الخبر:

« المبتدأ والخبر جملة مفيدة تحصل الفائدة بمجموعهما، فالمبتدأ معتمَد الفائدة والخبر محلُّ الفائدة»[2]، والخبر في علاقة الإسناد هو المُسنَد، والفرق بينه وبين المسند إليه أنَّ المسند إليه «أقْوَم ركن في الكلام وأعظمه، والاحتياج إليه فوق الاحتياج إلى المسند... بخلاف المسند، فإنَّه ليس بهذه المثابة في الاحتياج، فيجوز أن يُترَك ولا يُؤتَى به لغرض»[3].

ولحذف الخبر مواضع يجب فيها ويلزم، هي:[4]

١- إذا كان خبرًا لمبتدأ بعد (لولا) الامتناعيَّة حين يكون الامتناع معلَّقًا بها على الوجود المطلق للمبتدأ، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ﴾[5]، أي: لولا دفع الله موجود.

(١) صلواتي أنا/ ٥٥، ٥٦.
(٢) ابن يعيش١/ ٩٤.
(٣) المطوَّل/ ٣٠١.
(٤) انظر: شرح ابن عقيل ١/ ٢٤٨، وشرح الأشموني ١/ ٢٠٥.
(٥) سورة البقرة، الآية ٢٥١.

٢- إذا كان المبتدأ نصًّا في اليمين، مثل قوله تعالى: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِى سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾[١]، أي: لَعمرك قسمي.

٣- بعد واو المصاحبة، مثل: كلُّ رجلٍ وضيعته، أي: مقرونان.

٤- إذا كان المبتدأ مصدرًا، وبعده حال سدَّت مسدَّ الخبر، وهي لا تصلح لأن تكون خبرًا، مثل: ضربي العبد مسيئًا، ومثل ذلك نحو: أتمُّ تبييني الحقَّ منوطًا بالحكم، وأخطب ما يكون الأمير قائمًا.

وفي غير المواضع المذكورة يجوز حذف الخبر إذا وُجِدت قرينة لفظيَّة أو حاليَّة تُغني عن ذكره؛ لأنَّ الألفاظ إنَّما جيءَ بها للدلالة على المعاني، فإذا فُهِم المعنى من غير ذكر اللفظ جاز أن لا يُذكَر مع كونه مرادًا في الحكم والتقدير.[٢]

ومن شواهد حذف الخبر جوازًا للعلم به قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿أُكُلُهَا دَآئِمٌ وَظِلُّهَا﴾[٣]، أي: وظلُّها دائم، وقوله تعالى: ﴿وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ﴾[٤]، أي: حِلٌّ لكم.

ومن شواهده في الشعر قول ذي الرُّمَّة:

فيا ظبية الوعساء بين جلاجلٍ وبين النقا آأنتِ أم أُمُّ سالمِ؟[٥]

فالتقدير: أأنتِ أم أمُّ سالم أحسن؟[٦]

وقد استعمل الصيرفيُّ حذف الخبر في المواضع الآتية:

* في قوله يخاطب أغاني الربيع:

---

(١) سورة الحجر، الآية ٧٢.
(٢) انظر: ابن يعيش ١/ ٩٤.
(٣) سورة الرعد، الآية ٣٥.
(٤) سورة المائدة، الآية ٥.
(٥) ديوان ذي الرمَّة / ٧٦٧، وانظر: الكتاب ٣/ ٥٥١، الخصائص ٢/ ٤٥٨.
(٦) أمالي ابن الشجري ٢/ ٦٣.

كلُّ هذا... والناسُ بين مراحٍ　　　مستمدٍّ حياتَه مِن مراحِكْ[1]

والمعنى: كلُّ هذا حادث، والمشار إليه ما ذكره في الأبيات السابقة من استمتاع الناس بالربيع، فهم (يشربون السرور.. ويهصرون الغصون.. ويقطفون الأزهار)، في حين شاعرنا بعيد عن ذلك كلِّه، فهو العاني الَّذي لا يتغيَّر حاله الحزين بتغيُّر الأوقات (تطلع الشمسُ في الصباح على العاني وتمضي أمامَهُ كرواحِكْ)، وقد سهُل حذف الخبر في البيت لأنَّه في معنى الكون العامّ، وحقُّ التنغيم في (كلُّ هذا) ينبئ عن الخبر المحذوف، ووضع النقط مكانه تذكيرٌ بهذا الحقِّ لمن يقرأ البيت، وقد أفاد حذفه الاختصار، وله فائدة أخرى هي ما يعبِّر عنها البلاغيُّون بأنَّها تكثير الفائدة بالمذكور، من حمله على المحذوف تارةً وحمله على غيره تارةً أخرى[2]، وذلك يوصل إلى إفادة الحدوث في زمانَي الماضي والحاضر - بتقدير الخبر: حدث ويحدث -؛ لزيادة إيضاح التبايُن بين حاله وأحوال الناس، ولو لم يحذف الخبر لاختصَّ بزمن واحد مذكور، وهذا ما لا يفي بغرض الشاعر.

* وفي قوله:

البحرُ هناك، وموجُ البحرِ　　　وسحرُ الشاطئِ قد أغراكْ[3]

والمعنى: وموج البحر هناك، وقد حذف الخبر لدلالة الخبر في الجملة السابقة عليه، فهو كبيت الفرزدق:

وليس قولُك: مَن هذا؟ بضائرِه　　　العُرْبُ تعرفُ مَنْ أنكرتَ والعجَمُ

أي: والعجم تعرفه، وحذف الخبر في بيت الصيرفي أوفَق من ذكره؛ للعلم به، ولأنَّ ذكره لا يزيد في الدلالة، فما دام البحر في مكان فموجه معه بالضرورة، فالإخبار عنه بأنَّه (هناك) يصبح من قبيل الإطناب غير المفيد.

* وفي قوله في (ابتسامة):

---

(١) الألحان الضائعة / ١٨.
(٢) انظر: مفتاح العلوم / ٩٩.
(٣) النبع / ٥٣.

كأنَّها... كأنَّها... كلُّ تخيُّلاتنا الفساحْ[1]

والمعنى: كلُّ تخيُّلاتنا الفساح -على اتِّساعها- ممكنة وجائزة، والبيت ختام قصيدة شبَّه فيها الابتسامة عدَّة تشبيهات، ويتآزر حذف الخبر في البيت مع حذف خبر (كأنَّ) لإفادة العموم وإتاحة الفرصة للمتلقِّي ليشارك الشاعرَ إبداعَه بتخيُّل تشبيهات مناسبة للابتسامة الرائعة، ويزيد التنغيم في البيت من قوَّة الدلالة على المراد المحذوف.

* وفي قوله:

أأنتَ.؟! لا أنتَ غيرُهُ فأينَ لي شدوُك الجميلْ؟[2]

فالمعنى: أأنت هو ذلك الصادح...؟، والبيت من قصيدة في فنَّان مسجَّى على فراش الموت، وقد دلَّ على المحذوف قوله قبل البيت:

أأنتَ يا صامتًا تؤوُبْ أيَّامُه للمـــدى البعيدْ

الصادحُ المرقصُ القلوبْ الساحرُ الفاتنُ النشيدْ ؟

وقد أضاف حذف الخبر في البيت تصويرًا للدهشة الَّتي عقدَتْ لسانَ الشاعر -لتعجُّبه من البون الشاسع بين حال الفنَّان الأُولى وما آلت إليه وهو على فراش الموت- فلَم يستطعْ أن يكمل سؤاله (أأنت... ؟)، وباقي البيت مكمِّل للصورة الَّتي رسمها حذف الخبر، حيث أنكره (لا... أنت غيره)؛ لضياع علامته المميِّزة له (شدوه الجميل)، والتنغيم في البيت يضيف قوَّةً للصورة، فهو مُراعى من الشاعر في صناعة البيت وكتابته، فيُراعى أيضًا حين إنشاده بتنغيم الصوت في (أأنت... ؟) ليحمل دلالة الدهشة والتعجُّب.

حذف الخبر في باب (كان):

يذكر النحاة أنَّ حذف الخبر في باب (كان) لا يجوز إلاَّ في ضرورة[3]؛ «لأنَّه عوض عمَّا اختُرم منها من الدلالة على الحدث»[4]، ويجيزه بعضهم اختيارًا لقرينة.[5]

(١) النبع / ٧٠.
(٢) الشروق / ٧٧.
(٣) انظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١١٨٤.
(٤) ضرائر الشعر / ١٨٢.
(٥) همع الهوامع ١/ ١١٦.

وبعض النحاة يخصُّ (ليس) بجواز الاقتصار على اسمها دون قرينة[1]؛ تشبيهًا لها بـ (لا)، وقد حكى سيبويه قول العرب: «ليس أحدٌ»، أي: ليس هنا أحد، وذكر أنَّ غرض الحذف التخفيف، والاستغناء بعلم المخاطَب بما يعني.[2]

ولكنَّ الحذف كما سُمِع في خبر (ليس) قد «سُمِع في غيرها»[3]، فكما ورد قول عبد الرحمن بن حسَّان:

ألا يا ليل ويحكِ نبِّئينا   فأما الجودُ منك فليسَ جودُ[4]

أي: فليس منك جود، أو: فليس عندك جود، ورد أيضًا قول الشاعر:

فإن قصدوا لـمُرِّ الحقِّ فاقصد   وإن جاروا فجُرْ حتَّى يصيروا[5]

أي: حتَّى يصيروا تبعًا لك.

وسواء جاز حذف الخبر اختيارًا لقرينة أو اختصَّ بالضرورة، وسواء اختصَّ الحذف بخبر (ليس) أو جاز في خبر غيرها، فلا بدَّ من وجود القرينة الَّتي تدلُّ على المحذوف.

وقد استعمل الصيرفيُّ حذف خبر (كان) وأخواتها في مواضع متعدِّدة؛ اعتمادًا على كونها مفهومة من السياق لدى المتلقِّي، أو لخلق مجال احتماليٍّ يتوسَّع بالمعنى ولا يحصره في دائرة ضيِّقة، وهذه هي المواضع:

* قوله:

أو كنتُ... أو كنتُ... ممَّا كلُّه متعٌ   ما كنتُ أسْعِدُ إلاَّ مَن يناجيني[6]

ولا يمكن فهم البيت بمعزل عن سياقه، فهو من قصيدة (الرغبات المقيَّدة) الَّتي يقول في مطلعها:

---

(١) انظر: شرح التسهيل ١/ ٣٥٨، ومعاني القرآن للفرَّاء ٢/ ٨٣.
(٢) الكتاب ٢/ ٣٤٦.
(٣) ارتشاف الضرب٣/ ١١٨٤.
(٤) شعر عبد الرحمن بن حسَّان/ ٢١، وانظر: شرح التسهيل١/ ٣٥٩.
(٥) لعمرو بن الأهتم في المفضليات/ ٤١٠.
(٦) الألحان الضائعة/ ٨١.

**لو كنتُ نسمة فجرٍ في الربيع لما		مررتُ بالروض إلاَّ وهو يدعوني**

والقصيدة مبنيَّة على مثل هذا الأسلوب، وهي معبِّرة عن عزَّة نفسه وإبائه، فأتى فيها بعدَّة افتراضات (لو كنت نسمة فجر، زورق نهر، نجمة ليل، أثمار روض)، ثمَّ أراد أن يفيد العموم بأوجز عبارة، ويفتح الباب لعقل المتلقِّي ليتخيَّل ما شاء (ممَّا كلُّه مُتَعٌ)، فتوصَّل لغرضه بحذف خبر (كان).

❋ وقوله:

**وتَفرَّق الأحبابُ عن أحبابهم		فإذا الَّذي كانوا رؤى وسنانِ**[1]

والمراد: الَّذي كانوا فيه، فالمحذوف خبر (كان) شبه جملة، وقد أفاد حذفه العموم، ليقدِّر المتلقِّي ما شاء، من اجتماع الشمل، والسعادة، وغير ذلك.

❋ وقوله:

**الركب أسرع في المسير، ولم يزَلْ		هذا الحزينُ الآسفُ اللهفانُ**[2]

والحديث في البيت عن نفسه، وهو يعبِّر فيه عن حزنه لفقده أصدقاءَه واحدًا بعد آخر، والمعنى المراد: ولم يزل هـذا الحزين لفراق أحبابه حيًّا لم يحِن وقت لحاقه بهم، وحذف خبر (لم يزل) هنا معتمد على المفهوم من السياق، حيث لا يخفى تقديره، لكنّ الحذف يتميَّز عن الذكر بالإيجاز، وإتاحة الفرصة للمتلقِّي ليُعمِل فكره ويستدل على المحذوف.

❋ وقوله:

**ذاك ذنب العصر الَّذي عايشوهُ		حيث ما زال طائفٌ من رؤاهُ**[3]

والمعنى: ما زال طائفٌ من رؤاه كائنًا، موجودًا، باقيًا في عصرنا، والقصيدة في رثاء صديقه الشاعر محمود غنيم، والحديث في البيت عن أصحاب الشعر القديم – والذي كان غنيم يميل بأسـلوبه إليه – الَّذين عاب بعض النقَّاد كثرة المديح في شعرهم:

---

(١) صدى ونور ودموع / ٧٣.
(٢) السابق / ٣١٢.
(٣) زاد المسافر / ٥٠.

عيبهم – في اعتقادهم – أن تمادوا   في مديحٍ فأُغرِقوا في دجاهُ

وقد بيَّن الصيرفي بقاء بعض من سمات ذلك العصر في المرثيِّ ممثَّلاً في استعماله للمديح، لكنَّه المديح عن صدق، الصادر من أسير المعروف، فلا نفاق ولا رياء:

ما على صاحبي جناحٌ إذا ما   هاج وجدانَه كريمٌ رعاهُ

لا نفاقًا.. ولا رياءً.. ولكن   صدقُ إحساسه الَّذي أوحاهُ

وحذف خبر (ما زال) في البيت معتمد على الفهم من سياق الكلام، فلا خفاء في الاستدلال على المحذوف، لأنَّه في معنى الكون العام.

حذف خبر (لا) المشبَّهة بليس:

يُراد بكون (لا) مشبَّهة بـ (ليس) أنَّها تعمل عملها، فيأتي اسمها مرفوعًا وخبرها منصوبًا، وللنحاة في عملها هذا العمل آراء:

* الأوَّل: أنَّه خاصٌّ بلغة الحجاز دون تميم.[1]
* الثاني: أنَّه قليل[2]، يقول سيبويه: «وقد جُعِلتْ –وليس ذلك بالأكثر– بمنزلة ليس»[3]، ويقول المبرِّد: «وقد تُجعَل (لا) بمنزلة (ليس)؛ لاجتماعهما في المعنى»[4].
* الثالث: أنَّه « شاذّ، يجيء في الشعر فقط».[5]
* الرابع: أنَّ (لا) لا تعمل عمل (ليس)، لا شاذًّا ولا قياسًا.[6]

والأوجه القول بأنَّه قليل، ولقلَّته كانت (لا) «لا تُمكَّن في الكلام كتمكُّن (ليس)»[7].

---

(١) انظر: شرح الأشموني ١/ ٢٦٤.
(٢) انظر: ابن يعيش ١/ ١٠٨.
(٣) الكتاب ٢/ ٢٩٦.
(٤) المقتضب ٤/ ٣٨٢.
(٥) الكافية ١/ ١١٢، وانظر: خزانة الأدب ١/ ٤٦٧.
(٦) شرح الكافية للرضي ١/ ٢٦٦.
(٧) الكتاب ١/ ٥٨.

ويجوز في خبر (لا) -وهو ما يعنينا هنا- الذكر والحذف، ولكن يغلب أن يكون محذوفًا.[1]

ومن شواهد حذفه في القرآن الكريم قول الله تعالى: ﴿مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ﴾[2].

ومن شواهد حذفه في الشعر قول سعد بن مالك:

مَن صدَّ عن نيرانها فأنا ابنُ قيسٍ لا براحُ[3]

أي: لا براحُ لي.

وقد سار الصيرفيّ على الجائز الغالب في خبر (لا) العاملة عمل (ليس)، فآثر الحذف؛ إيجازًا لائقًا بالشعر، وخدمةً للدلالة، في مثل قوله:

سيفنى الشعر لو أنَّا عمينـــــا عنه في الكونِ

فلا حسنٌ ولا متعٌ ولا سحرٌ لمُفْتنِّ[4]

والمحذوف في قوله (فلا حسنٌ ولا متعٌ)، وهو أشبه بالكون العامّ، والغرض النفي القاطع لوجود الحسن والمتع في الكون على اتِّساعه، وقد يكون من حذف المتقدم لدلالة المتأخر عليه .

* وفي قوله يرثي عزيز فهمي:

والنائبُ الحُرُّ العقيدةِ هاتفًا بالحقِّ، لا ضعفٌ ولا استخذاء[5]

فالمراد: لا ضعف فيه، ولا استخذاء عنده، وكأنَّه فضَّل الحذف تنزيهًا للمرثيِّ عن الإتيان بما يوحي بإثبات الضعف والاستخذاء له، ومثله قوله يخاطبه:

(١) مغني اللبيب / ٨٢٦، وانظر: شرح الأشموني ١/ ٢٦٦.
(٢) سورة البقرة، الآية ٢٥٤.
(٣) شرح ديوان الحماسة للمرزوقي/ ٥٠٦.
(٤) الشروق / ٥، وقد وقع بقوله (الكون) في سناد الردف.
(٥) صدى ونور ودموع / ٢٨٣.

تسعى إلى الخير العميم مطأطئًا   هامًا، فلا زهوٌ ولا استعلاءُ[1]

أي: فلا زهو فيك، ولا استعلاء لك.

* وفي قوله يرثي قطّته:

كم أناسٍ خبرتُهُمْ   لا خلاقٌ ولا رجاءْ[2]

والتقدير: لا خلاق لهم، ولا رجاء فيهم، وفي حذف الخبر المحتوي على الضمير العائد عليهم إيحاء باحتقار مَن كانت هذه صفته من الناس، لا سيَّما والمقام مقام تعداد لمحاسن قطَّة عجماء.

* وفي قوله يرثي أباه:

طالت بخطوك الطريق يا أبي   طالت هنا بخطوك الطريقْ
لا واحةٌ، لا راحةٌ، ولا مدى   ولا صُوى تُهدهِدُ البريقْ[3]

والغرض الدلالة على انتفاء كلٍّ من: الواحة، والراحة، والمدى، والصوى في الطريق الَّذي سلكه أبوه، وقد دلَّ البيت السابق على المحذوف، وحذفه إكمالٌ للصورة الَّتي رسمها في البيت الأوَّل، حيث طال الطريق فاختفت معالمه وانتفت فيه أسباب الراحة.

* وفي قوله مطلع قصيدة رثى بها إبراهيم ناجي:

ليَهْنِك الصمتُ، لا خوفٌ ولا ألمُ   ولا كفاحٌ، ولا جهدٌ، ولا سقَمُ[4]

فهو في البيت يهنِّئه على حياته الجديدة الَّتي تخلو من منغِّصات الحياة وأكدارها، فينتفي فيها الخوف والألم والكفاح والجهد والسقم بشكلٍ قاطع، ولذلك لم يحتج أن يقول: لا خوف عليك، ولا ألم لك...، فقد أقدره الحذف على نفي أشياء كثيرة والإتيان بستَّة معانٍ في بيتٍ واحد.[5]

(١) صدى ونور ودموع / ٢٨٤.
(٢) صلواتي أنا / ٨١.
(٣) السابق / ٦١.
(٤) صدى ونور ودموع / ٢٩٣.
(٥) مواضع أخرى لحذف خبر (لا) المشبَّهة بليس في: زاد المسافر / ٤٢، شهرزاد / ٧٥، صدى ونور ودموع / ٢٩، عودة الوحي / ٩٦.

حذف خبر (لا) النافية للجنس:

تفيد (لا) النافية للجنس النصَّ على نفي الخبر الواقع بعدها عن جميع أفراد الجنس[1]، وتعمل عمل (إنَّ) فتنصب المبتدأ وترفع الخبر.

وحذف خبرها جائز، يقول سيبويه: « كإضمارك إذا قلت: لا رجلَ، ولا بأسَ، وإن أظهرت فحسن»[2]، وشرط جواز الحذف ظهور المراد لوجود القرينة، فإذا وُجدت القرينة فالحذف يتردَّد بين الجواز واللزوم على أساس اختلاف لهجيٍّ بين أهل الحجاز حيث يُحذف عندهم بكثرة، وقبيلتي تميم وطيِّء حيث يلزم الحذف ويجب[3]، أمَّا إذا انعدمت القرينة وخفي المراد فلا يجوز حذف الخبر، بل يجب إثباته عند الجميع لعدم الدليل، وكذلك إذا كان الخبر خاصًّا وجب إثباته؛ «لأنَّ عموم النفي لا يدلُّ على الخبر الخاص»[4].

ولحذف خبر (لا) النافية للجنس شواهد من القرآن الكريم، ومن الشعر، ومن كلام العرب، فمن شواهده في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلْحَجِّ﴾[5]، وكذلك في قراءة ابن كثير وأبي عمرو[6] قوله تعالى: ﴿لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَٰعَةٌ﴾[7] بالنصب.

ومن شواهده في الشعر قول ابن ميَّادة:

ألا ليت شعري هل إلى أمِّ معمرٍ ... سبيلٌ فأمَّا الصبرُ عنها فلا صبرا[8]

والأصل: فلا صبرَ لي.

ومن كلام العرب أنهم يقولون: لا بأس، يريدون: لا بأس عليك[9]، فيحذفون خبر (لا).

---

(١) انظر: حاشية الصبَّان ٢/ ٣.
(٢) الكتاب ٢/ ٢٧٩.
(٣) انظر: شرح الرضي للكافية ١/ ٢٥٩، شرح الأشموني ١/ ٣٤٦.
(٤) ابن يعيش ١/ ١٠٧.
(٥) سورة البقرة، الآية ١٩٧.
(٦) الكشف ١/ ٣٠٥.
(٧) سورة البقرة، الآية ٢٥٤.
(٨) شعر ابن ميادة / ١٣٤.
(٩) انظر: أمالي ابن الشجري ٢/ ٦٥.

وقد استعمل الصيرفي حذف خبر (لا) النافية للجنس في مواضع من شعره، فمنها قوله:

فلا نجوى ولا شكوى ولا حيرانَ لم ينمِ[1]

ودلالة الحذف في البيت تتَّضح إذا نظرنا إلى البيت السابق له وهو قوله:

سيفنَى الشِّعر لوْ أنَّا نسينا ثورة الألمِ

فقد حذف خبر (لا) فاختصر الكلام وأكسب النفي قوَّة انعكست على معنى البيت فبرز المراد واضحًا جليًّا وهو انتفاء النجوى والشكوى لانتفاء الشعر.

* وقوله:

قُلها وحسْبي أن تقولَ ولا ملامَ ولا عتابْ[2]

حيث حذف خبر (لا) في قوله (لا ملام ولا عتاب)، وقد أفاد حذف خبرها - فوق الإيجاز - العجلة والتلهُّف؛ لأنَّه يستعجل جواب السؤال في قوله:

أتلاقيان على الطريقِ أم افتراقٌ في الشعابْ؟[3]

فليس المقام مقام تؤدة وإطناب، ولو قال: لا ملام عليك، ولا عتاب لك لكان مخالفًا للمعنى الَّذي اقتضاه المقام.

* وفي قوله:

سحرُ عينيكِ هو الغالبُ لا غالب غيرَهْ[4]

فالمراد: لا غالب غيرَه كائنٌ أو موجودٌ، وظنِّي أنَّه أراد أن يقول: لا غالبَ غيرُه، لكنَّه لم يرد أن يقع في الإصراف - بأن يأتي بقافية البيت مضمومة وهي في سائر القصيدة مفتوحة - فساعده نظام اللغة على أن يجعل (غيره) صفة[5] ويحذف الخبر، وهذا حسن تصرُّف منه، ودليلٌ على مرونة نظام اللغة العربيَّة.

---

(١) الشروق / ٥.
(٢) النبع / ١٥.
(٣) السابق / ١٤.
(٤) صدى ونور ودموع / ٨٤.
(٥) هذا ما بدا لي، ويجوز أن تكون (غير) مبنيَّة على الفتح لكونها مضافة إلى مبنيّ، يراجع: أحكام (غير) وأوجه استعمالها في اللغة العربيَّة / ٤٩ وما بعدها.

حذف المفعول به:

حذف المفعول به كثير[1]، وهو على ضربين[2]: حذف اختصار، وحذف اقتصار.

فالأوَّل: هو أن يحذف المفعول به من اللفظ مع كونه مرادًا معنًى وتقديرًا لدلالة الحال عليه[3]، والغرض العامُّ من هذا الضرب -كما تبين تسميته- الاختصار والتخفيف[4].

ومن شواهده قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَأَضَلَّ فِرْعَوْنُ قَوْمَهُۥ وَمَا هَدَىٰ﴾[5]، فالمعنى: وما هداهم، فحذف المفعول لدلالة الحال عليه؛ إيجازًا للعبارة، ولنكتة لطيفة أخرى هي إخراج الكلام مخرج العموم، أي أنَّ فرعون لا يتَّصف بصفة الهداية البتَّة، ولو قال: (وما هداهم) لكان عدم الهداية مقيَّدًا بقومه، إذ يحتمل أن يكون هدى غيرهم، لكنَّه قال: ﴿وَمَا هَدَى﴾، أي: ما هدى أحدًا.[6]

والضرب الثاني: أن لا يُذكر المفعول لأنَّه غير مراد، بأن يُذكر الفعل المتعدِّي ومراد المتحدِّث أن يقتصر على إثبات معنى الفعل للفاعل من غير أن يتعرَّض لذكر المفعول، فلا يُذكَر ولا يُنوَى، ولا يُسمَّى محذوفًا، وفي هذه الحال يصبح المتعدِّي كغير المتعدِّي في انعدام المفعول في اللفظ والتقدير جميعًا.[7]

ولحذف المفعول أغراض كثيرة قد يجتمع بعضها في الموضع الواحد، ومن الأغراض ما هو لفظيّ، ومنها ما هو معنويّ، فمن الأغراض اللفظيَّة:[8]

١- الإيجاز، كما في قوله تعالى: ﴿وَٱسْمَعُواْ وَأَطِيعُواْ﴾[9].

---

(١) انظر: ابن يعيش ٢/ ٣٩، والمساعد ١/ ٤٤٣.
(٢) السابق.
(٣) انظر: دلائل الإعجاز / ١٥٥، المساعد ١/ ٤٤٣، معاني النحو ٢/ ٩٣.
(٤) انظر: ابن يعيش ٢/ ٣٩.
(٥) سورة طه، الآية ٧٩.
(٦) معاني النحو ٢/ ٣٩.
(٧) انظر: دلائل الإعجاز / ١٥٤، ومغني اللبيب / ٧٩٧ وما بعدها.
(٨) المساعد ١/ ٤٤٤.
(٩) سورة التغابن، الآية ١٦.

٢- موافقة المسبوق للسابق، أي رعاية الفاصلة، كما في قوله تعالى: ﴿ وَأَنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ ٱلْمُنتَهَىٰ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَىٰ ﴾[١].

٣- إصلاح الوزن، كما في قول الشاعر:

وخالدٌ يحمدُ ساداتُنا   بالحقِّ لا يُحمَدُ بالباطلِ[٢]

أي: يحمدُه ساداتُنا.

ومن الأغراض المعنويَّة:[٣]

١- العلم بالمفعول المحذوف،كما في قوله تعالى: ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ ﴾[٤].

٢- الجهل به، مثل: ولدتْ فلانة، والمتحدث لا يعلم أذكرًا ولدت أم أنثى.

٣- كون التعيين غير مقصود، أي التعميم مع الاختصار، كقوله تعالى: ﴿وَمَن يَظْلِم مِّنكُمْ نُذِقْهُ عَذَابًا كَبِيرًا ﴾[٥].

٤- تعظيم الفاعل، كقوله تعالى: ﴿لَأَغْلِبَنَّ أَنَاْ وَرُسُلِىٓ ﴾[٦].

٥- الخوف من المفعول: كما يقول القائل: أبغضتُ في الله، ولا يذكر مَن أبغضه خوفًا منه.

٦- الخوف عليه: كما نقول: هوي فلانٌ، ولا نذكر من هويه خوفًا عليه.

٧- دفع توهُّم إرادة غير المراد، كما في قول البحتريّ:

وكم ذُدتَ عنِّي من تحمُّل حادثٍ   وسَوْرةِ أيَّامٍ حززْنَ إلى العظمِ[٧]

---

(١) سورة النجم، الآيتان ٤٢، ٤٣.
(٢) للأسود بن يعفُر في المقرَّب ١/ ٨٤.
(٣) انظر: المساعد ١/ ٤٤٥، عروس الأفراح ١/ ٤٧١، معاني النحو ٢/ ٩٤ .
(٤) سورة البقرة، الآية ٢٤.
(٥) سورة الفرقان، الآية ١٩.
(٦) سورة المجادلة، الآية ٢١.
(٧) ديوان البحتريِّ ٢/ ٣٩٤.

«فإنَّه لم يُفهم أنَّ المحزوز اللحم حتَّى عُلم أن الحزَّ وصل إلى العظم، فلو قال: حززن اللحم لربَّما توهم السامع أوَّلاً أنَّ المقصود الإخبار بحزِّ اللحم من غير نظر إلى انتهائه إلى العظم».[1]

وقد أبانت الشواهد والأمثلة السابقة عن كثيرٍ من الأغراض المعنويَّة لحذف المفعول، فالمفعول فيها « غير مراد، ولا يصحُّ تقديره ولو كانَ الفعل متعدِّيًا في الأصل؛ لأنَّ تقدير أيِّ مفعول مفسد للمعنى»[2] المراد من المتكلِّم، ومن أصول كلام العرب أنَّ اللفظ تابع للمعنى وخادم له[3]، فيمتنع ذكر المفعول ويلزم حذفه.

نأتي إلى ذكر ما وقع من حذف المفعول في شعر الصيرفي، وهذا بيانه:

* في قوله:

والبائسُ الحيرانُ تشهدُ عينهُ حسنَ الوجودِ كأنَّها لم تشهد[4]

الحذف هنا للاختصار، وتتعدَّد دلالته، فقد حافظ على حرف الرويِّ، وأخرج الكلام مخرج العموم، فكأنَّه قال: كأنَّها لم تشهد شيئًا قطّ، فالحذف زاد في المعنى ما لا يدرك بكثرة الكلام، وذلك من محاسن الحذف الَّتي لا تُنكَر، ودليل الحذف في البيت استلزام مفعول الفعل السابق، وهو (حسن الوجود)، فصار المعنى: كأنَّها لم تشهد شيئًا من ذلك الحسن، ثم إن الوقوف على (تشهد) مطلوب للقافية.

* وفي قوله:

ولا تذكُريني إذا ما شعرتِ بأنَّ التذكُّر داءٌ سيُضني[5]

وحذف المفعول هنا أيضًا للاختصار، والتقدير: سيضنيكِ، وتتعدَّد دلالة الحذف هنا، فمنها الحفاظ على حرف الرويِّ، ومنها الحرص على المفعول المحذوف؛ فإنَّه لم يرد

(١) عروس الأفراح ١/ ٤٧١.
(٢) معاني النحو ٢/ ٩٦.
(٣) انظر: الخصائص ١/ ٢١٥ وما بعدها.
(٤) الشروق/ ٢٠.
(٥) الألحان الضائعة/ ٢٨.

أن يوقع الضنى عليها ولو على الضمير العائد عليها، وهذا حال المحبِّ الصادق ولو كان مفارقًا، كذلك الوقوف على (سيضني) لازم من أجل القافية.

* وفي قوله:

قُلْها وحسْبي أنْ تقولَ ولا ملامَ ولا عِتابْ(١)

الحذف في قوله: (تقول) للاقتصار، فالغرض مجرَّد إثبات الفعل للفاعل، وهذا يستلزمه المقام لضيقه مع استعجال الشاعر وخوفه فوات الفرصة، فهو في البيت كأنَّه يترجَّى المخاطب ـ وهو محبوبه الَّذي يرفل في ثوب الشباب، في حين بلغ شاعرنا المشيب ـ ويستجديه الكلام ليقول كلمته بالموافقة أو الرفض إجابةً لسؤاله:

أتلاقيان على الطريقِ أم افتراقٌ في الشعابْ؟ (٢)

فهو إذن لا يريد كلامًا بعينه وإنَّما يطلب مجرَّد حصول القول، فهو راض بالجواب أيًّا كان، وأيُّ تقدير لهذا القول يفسد معنى البيت ويذهب برونقه الذي أدَّاه إليه حذف المفعول.

* وفي قوله:

عاشهُ الشعبُ على مرِّ الأسى غصّةً يُسقى ونارًا يكتويها(٣)

والأصل: يُسقاها، فحذف ما لا يخفى تقديره؛ للاختصار، ولضيق المقام، حيث ضاق به البيت عن أن يقول (يسقاها).

* وفي قوله:

سيقول الناس: ماتت شهرزادْ !
لم تمُتْ، وهْيَ لها ألفُ مَعادْ

---

(١) النبع / ١٥.
(٢) السابق / ١٤.
(٣) صدى ونور ودموع / ١٩٦.

هي حُلْمٌ طوَّف الدُّنيا وراد
وهْيَ أنشودةُ سحرٍ تُستعادْ[1]

وحذف المفعول في قوله: (هي حُلمٌ طوَّف الدُّنيا وراد) من باب إعمال الفعلين في مفعول؛ إذ المعنى (طوَّف الدنيا ورادها)، «وحذف المفعول كثير في باب إعمال الفعلين»[2]، ودلَّ على مفعول الفعل الثاني مفعول الفعل الأول، كما في قول الله تعالى: ﴿وَٱلۡحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمۡ وَٱلۡحَٰفِظَٰتِ وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرٗا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ﴾[3]، التقدير: والحافظات فروجهن، والذاكرات الله كثيرا.

ودلالة حذف المفعول في بيت الصيرفيّ متعدِّدة، فمنها: الاختصار، ومنها: الحفاظ على حرف الرويِّ، وإخراج الكلام مخرج العموم، فكأنَّه قال: راد جميع آفاق الدنيا.[4]

حذف الموصوف:

الأصل أن يُذكر الموصوف مع الصفة؛ لأنَّهما «كالشيء الواحد، من حيث كان البيان والإيضاح إنَّما يحصل من مجموعهما»[5]، فحذف أحدهما ربَّما وقع به لبس أو نقص في البيان.

ولكن في بعض الأحيان يُحذف الموصوف؛ لظهور أمره «ظهورًا يُستغنى معه عن ذكره»[6] إمَّا لقوَّة الدلالة عليه، أو لكون الوصف «خاصًّا يخصُّ نوعًا من الأنواع»[7]، فحذفه في مثل هذه الحالات لا يُخشى منه لبس، ولذلك جاز، ويُعبَّر عن حذفه بـ (إقامة الصفة مقام الموصوف)؛ لأنَّ حذف الموصوف يجعل بيان المعنى منوطًا بالصفة وحدها دون موصوف.

---

(١) شهرزاد / ٨٣.
(٢) أمالي ابن الشجري ٢/ ٦٦.
(٣) سورة الأحزاب، الآية ٣٥.
(٤) انظر مواضع أخرى لحذف المفعول: صدى ونور ودموع / ١٤٧، صلواتي أنا / ٨٤.
(٥) ابن يعيش ٣/ ٥٩.
(٦) المفصّل / ١٥١.
(٧) الأصول ٣/ ٤٦٢.

ومن النحاة من يجعل حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه من خواصِّ لغة الشعر[1] -رغم وقوعه في غير الشعر من غير قلَّة- أو يصفه بأنَّه «قبيح»[2]؛ لأنَّ «القياس يكاد يحظره»[3]، ولا شكَّ أنَّ قبح الحذف يصدق إذا أنقص من البيان أو أوقع في اللبس والإبهام، أمَّا إذا شهدت الحال به وقام الدليل عليه فلا قبح حينئذٍ ولا حظر؛ لأنَّه يصبح وسيلة للاختصار والاحتراز عن العبث، ولذلك وُصف حذف المنعوت بأنَّه كثير[4]، ووُصِف بأنَّه «جائزٌ حسنٌ في العربيَّة يُعدُّ من جملة الفصاحة والبلاغة».[5]

وقد ذكر الأشموني[6] أنَّه يجب لحذف الموصوف توفُّر أحد شرطين:

١- إمَّا كون المنعوت صالحًا لمباشرة العامل، كقوله تعالى: ﴿ أَنِ ٱعْمَلْ سَٰبِغَٰتٍ ﴾[7].

٢- أو كون المنعوت بعض اسم مخفوض بـ (من) أو (في)، فمن المخفوض بـ (من) قول العرب: مِنَّا ظعن ومِنَّا أقام، أي: منَّا فريقٌ ظعن ومنَّا فريقٌ أقام، ومن المخفوض بـ (في) قول الراجز:

لو قلتَ: ما في قومها، لم تيثمِ

يَفضُلها في حسَبٍ وميسَمِ[8]

أي: ما في قومها أحد يفْضُلها.

ويبرز دور التنغيم في هذه المسألة، إذ لا مناص من الضغط على الصفة في النطق؛ ليكون التنغيم معبِّرًا عن الموصوف المحذوف، ومع أنَّه قد توجد أدلة أخرى تُوحي بالمحذوف إلاَّ أنَّ التنغيم هو الوسيلة الأولى الَّتي يُعوَّل عليها في ذلك.[9]

---

(١) السابق، وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٢٨٤، وابن يعيش ٣/ ٥٩.
(٢) الأصول ٣/ ٤٦٢، وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٢٨٤.
(٣) الخصائص ٢/ ٣٦٦.
(٤) شرح الأشموني ٢/ ٣٢٨.
(٥) إعراب القرآن المنسوب للزجَّاج ١/ ٢٨٦.
(٦) شرح الأشموني ٢/ ٣٢٨.
(٧) سورة سبأ، الآية ١١.
(٨) لحكيم بن معيّة في خزانة الأدب ٥/ ٦٢، ٦٣، ولأبي الأسود الحماني في ابن يعيش ٣/ ٥٩.
(٩) انظر: من وظائف الصوت اللغويّ / ٦٦.

وبحذف الموصوف وردت شواهد كثيرة من فصيح الكلام، فمن ذلك في القرآن قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿ أَنِ ٱعْمَلْ سَٰبِغَٰتٍ ﴾[1]، أي: دروعًا سابغات، وقوله تعالى: ﴿ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ ﴾[2]، أي: الملَّة القيِّمة، فالوصف في الآيتين خاصّ، ولذلك ظهر أمره وجاز حذفه.

وإذا كان حذف الموصوف كثيرًا فلا شكَّ أنَّه في الشعر أكثر؛ لأنَّه مظنَّة الإيجاز وتركيز الكلام، ومن شواهده في الشعر:

قول النابغة الذبياني:

كأنَّك من جمال بني أُقيشٍ ... يُقعقَعُ خلف رجليهِ بشنٍّ[3]

أي: كأنَّك جملٌ من جمال بني أقيش.

وقول سحيم بن وثيل الرياحي:

أنا ابنُ جلا وطلّاع الثنايا ... متى أضعِ العمامةَ تعرفوني[4]

أي: أنا ابن رجل جلا، وغيرها من الشواهد.

وقد استعمل الصيرفيُّ حذف الموصوف المفرد في مواضع كثيرة من شعره لأغراض متعدِّدة، فمن ذلك:

* قوله في الشاعر التونسيِّ أبي القاسم الشابي:

أرْهقَ الجسمَ ثائرٌ ... بيْن جنبَيْهِ لا يُراحْ[5]

فالمراد: قلبٌ ثائرٌ، وتقدير الموصوف لا يخفى؛ فقد قال (بين جنبيه)، أمَّا الغرض من حذفه فلأنَّه أراد أن يركِّز البيان على صفة (الثورة) في هذا القلب، لأنَّ القلب لا يُرهِق الجسم إلاَّ إذا كان قلبًا طموحًا ثائرًا، كما قال المتنبِّي:

(١) سورة سبأ، الآية ١١.
(٢) سورة البينة، الآية ٥.
(٣) ديوانه / ١٣٧.
(٤) الأصمعيَّات / ٧٣.
(٥) الشروق / ٨٧.

وإذا كانت النفوسُ كبارًا　　　تعبتْ في مرادِها الأجسامُ[١]

* وقوله في رثاء أمِّه:

غارت الأنجُم إلاَّ خادعًا　　　حيَّر العقلَ وأعشى الأعيُنا[٢]

والمراد: نجماً خادعًا، وقد حذفه ليدفع توهُّم إرادة غير المراد، إذ لو قال: إلاَّ نجماً، فربَّما توهَّم المتلقِّي أنَّ النجم بقي ليهديه ـ لأنَّ هذا هو الأصل ـ فتضيع الصورة الَّتي إليها قصد، فبادر بقوله (خادعًا) وترك إفهام المعنى للسياق.

* وقوله في رثاء صديقه الأديب القاصّ صلاح ذهني:

حتَّى تغلَّب عاتٍ　　　على الفتوَّة مُضنِ[٣]

والمراد: مرض عات، وقد حذف الموصوف لأنَّه لا يتعلَّق بذكره غرض؛ إذ ليس الأصل في المرض أن يتغلَّب على الإنسان -لا سيَّما إذا كان فتيًّا- ويميتَه، لكنَّه لَمَّا كان (عاتيًا، ومُضنيًا) كان الأَوْلى إبراز هذه الصفات دون موصوفها، فبها تغلَّب المرضُ، لا بكونه مرضًا.

* وقوله:

لم يلْقَ إلا خداعًا من مُبهْرَجةٍ　　　يبدو الشبابُ رياءً في تصابيها[٤]

والمراد: دنيا مُبهرَجة، ولا خفاء في تقدير المحذوف، وفي حذفه إيحاء بالاحتقار للموصوف (الدنيا المخادعة المتصابية).

* وقوله في رثاء حماته:

سعتْ بكم الحدباءُ، لا الموتُ راحمٌ　　　أسايَ، ولا رقَّت لمدمعيَ الحدبا[٥]

---

(١) ديوانه / ٢٦١.
(٢) صدى ونور ودموع / ٢٦٩.
(٣) السابق / ٣٠١.
(٤) الشروق / ٧٤.
(٥) صدى ونور ودموع / ٢٧٥.

والمراد: الآلة الحدباء، أي النعش، والحدباء: مؤنَّث الأحدب، أو الدابَّة التي بدت حراقفها وعظم ظهرها[1]، لكنَّه استعملها في معنى آلة حمل الموتى من غير خشية لبس؛ اعتمادًا على موروثٍ دلاليٍّ في البيت المشهور لكعب بن زهير:

كلُّ ابن أنثى -وإن طالت سلامتهُ- يومًا على آلةٍ حدباءَ محمولُ[2]

وفي شعره مواضع أخرى لحذف الموصوف[3]، وقد أجملتُ ببيان النماذج السابقة أغراضَ حذف الموصوف في شعره، فباقي المواضع داخلة تحت أحدها.

(١) لسان العرب (ح د ب).

(٢) انظر: شرح قصيدة كعب بن زهير / ٢٤٥ وما بعدها، وتفسير الآلة الحدباء بالنعش أحد تفسيرين.

(٣) انظر: عودة الوحي / ٢٠، صلواتي أنا / ٦٢، الشروق / ٥٨، ٦٨، صدى ونور ودموع / ١٤٠، ٣٠٣.

المبحث الرابع
حذف الأفعال

وفيه قضيَّتان:

- ***الأولى: حذف الفعل.***

- ***الثانية: حذف جواب الشرط.***

حذف الفعل:

حذف الفعل جارٍ على الحكم العام للحذف: يمتنع بلا دليل، ويجوز لدليل، وقد ذكر النحاة أنَّ الفعل يجوز أن يُضمر لكون ماقبله يُشعر به.[1]

ومن شواهد حذفه في الشعر قول أبي صخر الهذليّ:

أرى الأيامَ لا تُبقــي كريمًا ... ولا العُصْمَ الأوابدَ والنعاما

ولا عِلجان ينتابان روضًا ... نـضيرًا نبتُــهُ عُمًّا تُـؤاما[2]

فـ(علجان) فاعل (يبقى) مضمَرًا؛ لإشعار (تُبقي) به.[3]

ومن شواهده قول العرب: كلَيْهما وتمرًا، قال سيبويه: «فذا مثلٌ قد كثُر في كلامهم واستُعمِل، وتُرِك ذكرُ الفعل لما كان قبل ذلك من الكلام، كأنَّه قال: أعطني كليهما وتمرًا».[4] ويُذكر لجواز حذف الفعل مواضع، منها:[5]

١- إذا استلزمه فعلٌ قبله، كما في بيتي أبي صخر السابقين.

٢- إذا أُجيب به نفي، كقول الشاعر:

تجلَّدتُ حتَّى قيلَ: لم يعْرُ قلبَهُ ... مِن الوجدِ شيءٌ، قلتُ: بل أعظمُ الوجدِ[6]

والمعنى: بل عراه أعظم الوجد.

٣- إذا أُجيب به استفهام محقَّق، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾[7]، أي: خلقهنَّ الله.

---

(١) انظر: شرح التسهيل ٢/ ١١٩، والارتشاف ٣/ ١٣٢٢.
(٢) ديوان الهذليين ٢/ ٦٣، والعُمّ: النخل الطوال، والتوأم: ما وُلد مع غيره.
(٣) شرح التسهيل ٢/ ١١٩.
(٤) الكتاب ١/ ٢٨٠، ٢٨١، وانظر: مجمع الأمثال ٢/ ١٢٨، ويُروى: كلاهما وتمرًا.
(٥) شرح الأشموني ١/ ٣٩٣.
(٦) تخليص الشواهد/ ٤٧٨.
(٧) سورة لقمان، الآية ٢٥.

وكما في قول أبي ذؤيب الهذلي:

ألا هل أتى أمَّ الحويرث مرسَلي؟ نعم، خالدٌ إن لم تعقه العوائقُ[1]

أي: نعم، أتاها خالد.

٤- إذا أجيب به استفهام مُقدَّر، كما في قراءة ابن كثير[2]: ﴿ كَذَٰلِكَ يُوحِىٓ إِلَيۡكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكَ ﴾[3] بالبناء لما لم يسمَّ فاعله، فكأنَّه قيل: مَن يوحي ؟ فقيل: اللهُ.

وقد يُحذف الفعل في غير ذلك من المواضع إذا دلَّت عليه القرينة واقتضاه السياق، كما في قول السيِّدة عائشة رضي الله عنها: « فما أستطيع أن أقضيه إلاَّ في شعبان؛ الشغلُ من رسول الله ﷺ»، أي: يمنعني الشغل من أجل رسول الله ﷺ.[4]

وقد جاء حذف الفعل في شعر الصيرفي في عدة مواضع، منها:

* قوله:

إلى وكركَ يا قلبي ففي وكركَ أحلامُكْ[5]

حيث حذف الفعل (اذهب)، ودلَّ على حذف الفعل ضرورة وجود متعلّق للجارِّ والمجرور، وحذف الفعل في هذا الموضع جعل الجملة مختصرةً دالَّةً سالمةً من الترهُّل، وجعل تركيبها يبدو جديدًا غير مُستهلَك.

* ما جاء على شكل حوار بين شهريار وشهرزاد في قوله:

ما الَّذي ساقكِ في هذا السعيرْ ؟

الَّذي يبعثُ ظلاً في الهجيرْ

---

(١) ديوان الهذليين ١/ ١٥١.
(٢) الدرّ المصون ٩/ ٥٣٨.
(٣) سورة الشورى، الآية ٣.
(٤) الأثر رواه مسلم ٢/ ٨٠٢ في كتاب الصيام، باب قضاء رمضان في شعبان، برقم ١١٤٦، وانظر: شرح التسهيل ٢/ ١١٩.
(٥) صدى ونور ودموع/ ٢٨.

ما الَّذي ساقكِ للجوِّ الحقيرْ ؟

الَّذي ينشر في الجوِّ العبيرْ[1]

فقد حذف الفعل هنا لأنَّه إجابة للاستفهام المحقَّق، والتقدير: ساقني الَّذي يبعث ظلاً وساقني الَّذي ينشر... وجمال الحذف هنا لا يخفى؛ فبواسطته اختصر ما لا يخفى تقديره، واستطاع أن يناسب بين الشطرات فازدادت موسيقيَّة الأبيات، ولعلَّ لأسلوب الحوار دورٌ في حذف الفعل هنا؛ لأنَّ الحوار يجعل بيان المعنى سجالاً بين المتحاورَين، فالجملة لا تنتهي بكلام أحدهما ولكنَّها تمتدُّ وتطول بين كلامهما، فالمحذوف في كلامه يُفهَم من كلام الآخر.

* قوله:

نفض الفجرُ عليها سحرَهُ والصبحُ بشرَهْ[2]

والحذف في هذا البيت لاستلزام الفعل، فإنَّه لما قال: نفض الفجر عليها سحره، أشعر بالفعل المضمر الذي ارتفع (الصبحُ) فاعلاً له ونُصب (بشرَه) مفعولاً له، فالتقدير: ونفض الصبح بشره، وقد صان حذفُ الفعل الكلامَ من الثقل؛ لأنَّ الفعل المحذوف معلوم بدلالة القرينة والسياق.

حذف جواب الشرط:

يجب حذف جواب الشرط إذا تقدَّم عليه أو اكتنفه ما يدلُّ على الجواب[3]، ويجوز حذفه في غير ذلك إذا دلَّت عليه القرينة[4]، فـ «العرب تحذف جواب الشيء إذا كان معلومًا؛ إرادةَ الإيجاز».[5]

(١) شهرزاد/ ٥٩.
(٢) صدى ونور ودموع/ ٥٢.
(٣) مغني اللبيب / ٨٤٩.
(٤) انظر: شرح المفصَّل، والارتشاف ٤/ ١٨٨٣، والمساعد ٣/ ١٦٩.
(٥) معاني الفرَّاء ٢/ ٦٣.

ويُوصَف الاستغناء عن جواب الشرط للعلم به بأنَّه «معروفٌ جيِّد»[١]، وبأنَّه «كثير»[٢]، وهو أكثر من حذف فعل الشرط.[٣]

وقد ورد حذف جواب الشرط للعلم به في أفصح النصوص، فمن شواهد وروده في القرآن العظيم قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿فَإِنِ ٱسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِىَ نَفَقًا فِى ٱلْأَرْضِ﴾[٤] أي: فافعل، وقوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ ٱلْأَرْضُ﴾[٥] أي: لكان هذا القرآن[٦]، وعند ابن هشام: لَما آمنوا به[٧]، بدليل قوله عزَّ وجلَّ قبل الآية: ﴿وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِٱلرَّحْمَٰنِ﴾[٨]، ومنه قوله تعالى: ﴿كَلَّا لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ ٱلْيَقِينِ﴾[٩]، أي: لارتدعتم وما ألهاكم التكاثر.[١٠]

ومن شواهد حذفه في الشعر قول امرئ القيس:

فلو أنَّها نفسٌ تموت جميعةً ... ولكنَّها نفسٌ تساقطُ أنفُسا[١١]

فالجواب المحذوف: لفنيَتْ واستراحت[١٢]

ومن شواهد حذفه في المأثور النثريِّ عن العرب ما ورد في المثل من قول حاتم: لو ذات سوارٍ لطمتْني[١٣]، فالجواب المقدَّر: لانتصفت[١٤].

---

(١) المقتضب ٢/ ٧٨.
(٢) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٠٨.
(٣) انظر: شرح الأشموني ٣/ ٢٦٩.
(٤) سورة الأنعام، الآية ٣٥.
(٥) سورة الرعد، الآية ٣١.
(٦) ابن يعيش ٩/ ٧.
(٧) مغني اللبيب / ٨٤٩.
(٨) سورة الرعد، الآية ٣٠.
(٩) سورة التكاثر، الآية ٥.
(١٠) مغني اللبيب / ٨٤٩.
(١١) ديوانه / ٨٧.
(١٢) ابن يعيش٩/ ٨.
(١٣) النوادر في اللغة/ ٢٧٠، وانظر: جمهرة الأمثال٢/ ١٩٣.
(١٤) ابن يعيش٩/ ٩.

وورد حذف جواب الشرط في ثلاثة مواضع من شعر حسن كامل الصيرفي، وهذا بيانها:

* قوله من قصيدة مهداة إلى صديقه الشاعر أحمد زكي أبي شادي:

وهو ذو عزَّة نفسٍ لم تهنْ عنده يومًا، وإن جلَّ الثمن[1]

وقد يبدو أنَّ (لم تهن) دليل الجواب، فيكون الجواب محذوفًا وجوبًا، ويكون التقدير (وإن جلَّ الثمن فعزَّة نفسه لم تهن)، لكنَّ الأَوْلى بالمعنى أن يكون الجواب محذوفًا بلا دليل، وتقديره: (وإن جلَّ الثمن فعزَّة نفسه أجلُّ عنده وأعزّ)، وبهذا فتح حذف جواب الشرط مجالاً لغنى المعنى مع قلَّة اللفظ.

* وقوله:

غفرًا لهم -يا ربّ- لو أيقظوا ضميرَهم أو عالجوا الوقْرا[2]

والبيت من قصيدة في رثاء الدكتور محمَّد صبري السوربوني، وقبله:

قد أنكر الغافون أسطورةً تعيش في دنيـــاهمُ حَيْرَى

كم تقتل الغيْرةُ أعلامَنـا وكم تهدُّ الأنفسُ الغَيْرَى !

فيكون تقدير الكلام: لو أيقظوا ضمائرهم من غفوتها أو عالجوا الوقر في آذانهم لعرفوا قيمة هذا الرجل الأسطورة، وقد أضاف حذف الجواب إلى البيت شعورًا بالحسرة لضياع قيمة هذا الرجل بين من أعمتهم الغيرة وأرادوا تحطيمه، سوى إيصاله إلى اختصار اللفظ مع كثرة الفائدة.

* وقوله:

لـــو صـــحَّـــت الأحــــلامْ

---

(١) الشروق / ٢٧.

(٢) عودة الوحي / ٣٤.

وعـــــــادت الأيَّـــــــامْ

تـــصــفـــو كـــما كـــانـــتْ[1]

والقصيدة -كما قال في تقديمه لها- حنين إلى رفاقه الَّذين فرَّقتْهم شعب الليل، والأيَّام الَّتي طوت الذكريات العزيزة، وقد أفاد حذف جواب الشرط التعميم مع الاختصار، فيمكن كون (لو) للتمنِّي فتستغني عن تقدير جواب للشرط[2]، ويمكن كونها للشرط ويُقدَّر الجواب المحذوف بأيِّ فعل يتضمَّن معنى السعادة والهناء.

خلاصة:

بدأتُ هذا الفصل ببيان حقيقة الحذف، وقدَّمتُ تعريفًا جديدًا للحذف بنوعيه (الواجب والجائز)، ثمَّ تحدَّثتُ عن قيمة الحذف ومزاياه، وبيّنتُ الأغراض النحويَّة العامَّة للحذف، والشروط الَّتي اشترطها النحاة لصحَّة الحذف، وختمت التوطئة ببيان صور الحذف وأنواعه.

كانت دراستي للحذف في شعر الصيرفيّ في أربعة مباحث: حذف الحركات، وحذف الحروف، وحذف الأسماء، وحذف الأفعال.

فدرست تحت مبحث حذف الحركات قضيَّتين:

- **الأولى**: اطِّراح العلامة الإعرابيَّة في المعتلِّ المنصوب، حيث بيَّنت موقع هذا الاطِّراح من النظام النحويّ، ووروده في المأثور اللغويّ ولا سيَّما الشِّعر حيث ورد بكثرة، وقد فصَّلتُ القول في آراء العلماء في هذا الاستعمال، حيث جعله بعضهم من الشاذّ، ووسمه بعضهم بالضرورة، وقال البعض بكثرته في الضرورة والسعة، ورُويَ عن بعضهم أنَّه لغة، وقد ارتبط هذا الاستعمال بالشِّعر لما يحقِّقه من الخفَّة وسهولة النطق، وكان واقعًا في شعر الصيرفيّ في أحد عشر موضعًا.

(١) صدى ونور ودموع / ٧٦.
(٢) يرى بعض النحاة أنَّ (لو) الَّتي للتمنِّي لا تحتاج إلى جواب، يُراجَع: الجنى الداني / ٢٨٨، مصابيح المغاني / ٤١٧.

- **الثانية**: الوقف على المنصوب المنوَّن بالسكون، حيث ذكرت أنَّ الحديث عن الوقف في الشعر حديثٌ عن القافية، وذلك يعني أنَّه يتعلَّق بالإيقاع الَّذي يمثِّل مطلبًا أساسيًّا يمكن الترخُّص في قوانين اللغة بمستوياتها من أجله، وبيَّنتُ أنَّ الوقف بالسكون في حالة المنصوب المنوَّن عدولٌ عن الأصل الاستعماليِّ لغالب العرب لكنَّه نزوعٌ إلى الأصل الحقيقيِّ في الوقف وإلى لهجة ربيعة الَّتي تميل إلى التخفيف، والغاية الَّتي يحقِّقها غايةٌ موسيقيَّةٌ وهي الحفاظ على القوافي حتَّى لا تتحوَّل من التقييد إلى الإطلاق، واستشهدت ببعض ما ورد من استعمال هذه الظاهرة ثمَّ بيَّنت مواضع وقوعها في شعر الصيرفيّ.

ودرست تحت مبحث حذف الحروف أربع قضايا:

- **الأولى**: حذف (قد) من جملة الحال ذات الفعل الماضي، حيث بيَّنتُ اختلاف النحاة في اشتراط (قد) لصحَّة وقوع الماضي حالاً، وترجيح أدلَّة السماع والقياس لقول من لم يشترطوها وهم الكوفيُّون والأخفش وابن مالك، وقد استعمل الصيرفي هذا الحذف ورأيت أنَّه سائرٌ على الأصل متَّبعٌ لأسلوب القرآن الكريم وأسلوب الفصيح من الشعر من غير تقديرٍ ولا تأويل.

- **الثانية**: حذف حرف العطف، وفيها أوردتُ شواهد استعماليَّة لهذا الحذف من حديث النبيِّ ﷺ ومن أشعار العرب وأقوالهم، وبيَّنت أنَّ بعض العلماء راعى هذه النصوص فأجاز حذف العاطف عند أمن اللبس، في حين منعه بعضهم وجعله شاذًّا واستدلَّ بأدلَّة لم تسلم من الطعن، ثمَّ أوردتُ مواضع وقوع هذا الحذف في شعر الصيرفيّ، حيث ارتبط هذا الحذف بالتنغيم، وأوصل إلى دلالات ومعاني لا يُوصِل إليها ذكر حرف العطف.

- **الثالثة**: حذف (أن) المصدريَّة، وكان الحديث فيها عن حذف (أنْ) في غير المواضع القياسيَّة، وهو مطَّردٌ كثيرٌ وردت به الشواهد الفصيحة، لكن اختلف النحاة في عمل (أنْ) النصب مع حذفها، حيث أثبته الكوفيُّون ونفاه وشذَّذه البصريُّون، ولم أتوغَّل في هذا الخلاف؛ لعدم وقوع (أن) محذوفة ناصبة في شعر الصيرفيّ، وبيَّنتُ مواضع الحذف في شعره ووضَّحت أغراضه ومعانيه.

- **الرابعة**: حذف همزة الاستفهام، وقد تحدَّثتُ فيها عن ورود الحذف في الاستعمال المُستشهَد به، وإجازة بعض العلماء له في الاختيار وكون هذا أقرب إلى روح اللغة من وصفه بالضرورة وقصره على الشِّعر، ووضَّحتُ أنَّ حذف همزة الاستفهام إسقاطٌ للأداة الدالَّة على الأسلوب، وينوب عنها حينئذٍ نغمة الأداء أو ما يقوم مقامها كعلامات الترقيم، ثمَّ بيَّنتُ مواضع الحذف في شعر الصيرفي، حيث كان منها ما قصد فيه إلى ترديد الكلام بين الإخبار والاستفهام لتجسيد التردُّد والشكّ والحيرة، أو لاستبعاد النفي في الجواب، ومنها ما كان الحذف فيه للاختصار، أو لإضفاء الواقعيَّة الفنِّيَّة على الشِّعر بتقريب أسلوبه من أسلوب الكلام المنطوق.

ودرست تحت مبحث حذف الأسماء ثماني قضايا:

- **الأولى**: حذف عائد الموصول، حيث بيَّنتُ أنَّ صلة الموصول لازمةٌ لتمام معناه، ومن شرطها أن تشتمل على الضمير المطابق للموصول الَّذي يربط بينه وبين الصلة، ويُسمَّى هذا الضمير (العائد)، وترد عليه أحوال الإعراب، وقد اتَّفق النحاة على جواز حذفه إذا كان منصوبًا، واشترطوا لذلك عدَّة شروط، ووردت بالحذف شواهد فصيحة، ثمَّ بيَّنتُ بعض مواضع حذف العائد في شعر الصيرفيّ، حيث كان منها ما الحذف فيه للاحتقار، أو لتحاشي الألم بسبب الذِّكر، أو لإفساح المجال لما هو أولى بالذكر.

- **الثانية**: حذف المبتدأ، وفيها بيَّنتُ مواضع وجوب حذفه ومواضع كثرته، وشواهد للحذف من النصوص الفصيحة، وقد كان هذا الحذف كثيرًا في شعر الصيرفيّ فبيَّنتُ بعض مواضعه، حيث كان من أغراضه تعجيل الفائدة، والعلم بالمحذوف، وتفخيمه، وادِّعاء أنَّ الخبر لا يصلح إلاَّ له، والإهانة، وغير ذلك.

- **الثالثة**: حذف الخبر، وبيَّنتُ فيها أيضًا مواضع وجوب الحذف، وجوازه في غير مواضع الوجوب، ثمَّ وضَّحتُ أغراض هذا الحذف في شعر الصيرفي، حيث تعدَّدت أغراضه بين الاختصار، وتكثير الفائدة بالمذكور، والعلم بالمحذوف، والدلالة على العموم، وغير ذلك، وكانت مراعاة التنغيم والإنشاد ممَّا ينبئ عن المحذوف في أغلب هذه المواضع.

- **الرابعة**: حذف الخبر في باب (كان)، وفيها ذكرتُ الخلاف بين النحاة في حذف خبر (كان)، حيث كان منهم من يخصُّه بالضرورة، ومنهم من يجيزه في الاختيار لوجود القرينة، وبعضهم يخصُّ (ليس) بجواز حذف خبرها، وقد استعمل الصيرفيّ حذف الخبر في باب (كان) في مواضع كثيرة، وكان الحذف مرتبطًا بالدلالة على العموم وسهولة فهمه من السياق.

- **الخامسة**: حذف خبر (لا) المشبَّهة بـ (ليس)، وقد بيَّنتُ فيها معنى كون (لا) مشبَّهة بـ (ليس)، وآراء النحاة في عملها، ووضَّحتُ أنَّ خبرها قد يكون مذكورًا وقد يكون محذوفًا، لكن غلب حذفه في الاستعمال، ثمَّ بيَّنتُ بعض مواضع حذفه في شعر الصيرفي، حيث حذفه للإيجاز، ولاحتقار المحذوف، ولغير ذلك.

- **السادسة**: حذف خبر (لا) النافية للجنس، حيث ذكرتُ فيها جواز الحذف، واشتراط ظهور المراد لوجود القرينة، فإذا وُجدَت القرينة فالحذف كثيرٌ في لهجة الحجاز، ولازمٌ في لهجتي تميم وطيء، وإذا لم توجد القرينة فلا يجوز الحذف، وكذلك إذا كان الخبر خاصًّا؛ لأنَّ عموم النفي لا يدلُّ على الخبر الخاصّ، وأوردت للحذف شواهد من القرآن الكريم ومن الشِّعر ومن كلام العرب، ثمَّ أوردت مواضع هذا الحذف في شعر الصيرفيّ، وقد كان من أغراضه: تقوية النفي، والإيجاز، والعجلة والتلهُّف، والحفاظ على القافية.

- **السابعة**: حذف المفعول، حيث بيَّنت كثرته في اللغة، وأنَّه على ضربين: حذف اختصار، وحذف اقتصار، وبيَّنت أنَّ لحذف المفعول أغراض كثيرة لفظيَّة ومعنويَّة، ثمَّ أوردت بعض مواضعه في شعر الصيرفيّ، وقد كان منها ما الحذف فيه للاختصار، ولإخراج الكلام مخرج العموم، وللحفاظ على حرف الرويّ، وللحرص على المفعول المحذوف، ولضيق المقام وخوف الفوات، وغير ذلك.

- **الثامنة**: حذف الموصوف، وفيها أوضحتُ لزوم ذكر الموصوف مع الصفة، وأنَّه يُحذف في بعض الأحيان لظهور أمره، وبعض العلماء يجعل الحذف من خواصّ لغة الشعر، وبعضهم يصفه بالقبح، وكلاهما مجانبٌ للصواب؛ لورود الحذف في الشواهد

الفصيحة من غير الشِّعر، ولأنَّ القبح ينتفي باشتراط أمن اللبس ووضوح المعنى، ثمَّ ذكرت تصوُّرًا حديثًا لحذف الموصوف وارتباطه بالتنغيم والضغط على الصفة في النطق، ثمَّ أوردتُ بعض مواضع حذف الموصوف في شعر الصيرفيّ، حيث كان من أغراضه دفع توهُّم إرادة غير المراد، واحتقار المحذوف، وكون المحذوف لا يتعلَّق به غرض، أو كونه معلومًا، وغير ذلك.

ودرستُ تحت مبحث حذف الأفعال قضيَّتيْن:

- **الأولى**: حذف الفعل، وفيها بيَّنتُ موقع هذا الحذف من نظام اللغة، ومواضعه مقرونةً بشواهدها، ثمَّ بيَّنتُ مواضع حذف الفعل في شعر الصيرفي، مقرونةً بذكر أغراضها ودلالاتها.

- **الثانية**: حذف جواب الشرط، فبيَّنت جوازه وكثرته في المأثور اللغويّ، ثمَّ بيَّنتُ مواضعه في شعر الصيرفيّ، حيث ورد في ثلاثة مواضع قمت ببيان دلالاتها.

ومن أهمّ نتائج البحث في هذا الفصل: أنَّ ظاهرة الحذف من الظواهر الكبرى في شعر الصيرفي، حيث تعدَّدت صورها وأنواعها، وكثرت أغراضها ودلالاتها، وتدلُّ كثرة الحذف في شعر الصيرفيّ على أنَّه يميل إلى الإيجاز، ويتقن استعماله، ولا يميل إلى الإطناب.

الفصل الثاني

الـزيـادة

وفيه توطئة ومبحثان:

- ***المبحث الأوَّل: زيادة حرف أحاديِّ البناء.***

- ***المبحث الثانِي: زيادة حرف ثنائـيِّ البناء.***

وذُيِّل بخلاصة لأهمِّ نتائج البحث فيه .

توطئة

الزيادة المقصودة بالدراسة في هذا الفصل هي الزيادة في السياق النحويِّ وما ينتج عنها من معانٍ ودلالات، وليس المقصود الزيادة بالمعنى الصرفيِّ الَّتي تجتمع حروفها في قولهم: (سألتمونيها).

حقيقة الزيادة:

المراد بكون عنصر من عناصر التركيب زائدًا أنَّه لم يُؤتَ به قصدًا إلى معنىً في ذاته، بل ليُتَوصَّل به إلى زيادة المعنى الكائن قبل وجوده، «فهو زائد على مطالب الصحَّة والإفادة»(١)؛ أي أنَّهما لا يتوقّفان على وجوده، وحاصل وصفه بالزيادة أنَّه زائدٌ على الأصل «في تأدية العبارة لمثل المعنى الَّذي أُريدَ لها أن تؤدِّيه».(٢)

ويبدو سبب وصف عنصرٍ بأنَّه زائد أنَّ الأصل في أجزاء الكلام أن يكون لها تأثيران: أحدهما في المعنى والآخر في الإعراب، فإذا فقدت أحدهما كانت زائدة.

وبسبب زيادة المعنى وتوكيده بها سُمِّيت (حروف الزيادة)، ومن إيصالها لزيادة المعنى بفوائده سُمِّيتْ (حروف الصلة).(٣)

قيمة الزيادة:

ليست الزيادة عبثًا، وليست نافلةً من القول ولا خلوًا من الفائدة، فلو كانت كذلك لما وقعت في القرآن الكريم -كتاب الله المُعجِز- وفي كلام الأنبياء والفصحاء، فهي تُفيد المعنى بلا شكٍّ، لكنَّها فائدة عارضة، لا تغيِّر أصل المعنى الحاصل قبلها، بل تُضيف إليه.(٤)

---

(١) البيان في روائع القرآن ١/ ١٠٥.
(٢) من أسرار حروف الجرِّ في الذكر الحكيم / ٣٣٥.
(٣) انظر: شرح الكافية للرضي ٤/ ٤٦٣، و (الزيادة) مصطلح بصريّ، و (الصلة) كوفيّ، انظر: ابن يعيش ٨/ ١٢٨.
(٤) انظر: شرح الكافية للرضي ٤/ ٤٦٢، ٤٦٣.

فائدة الزيادة:

الفائدة الَّتي تضيفها حروف الزيادة على نوعين:

فائدة معنويَّة:

هي تأكيد المعنى وتقويته.[1]

وفائدة لفظيَّة:

يدخل فيها تزيين اللفظ، وكون زيادتها أفصح في بعض الأساليب، أو تهيئتها الكلامَ لاستقامة وزن الشعر أو تحسين السجع، أو غير ذلك، وقد تجتمع الفائدتان (اللفظيَّة والمعنويَّة)[2]، بل الأصل أن يجتمعا، فالفوائد المُدرَجة في باب الفوائد اللفظيَّة لا تخلو من فوائد معنويَّة تُضمُّ إليها؛ إذ الألفاظ أدلَّة المعاني، فما زيد فيها زاد به معناها[3]، ولا يصحُّ في كلام شريف وجود تركيب لا غرض منه سوى تزيين اللفظ مثلاً.

ويُضيف السياقُ الَّذي تقع فيه الزيادة فوائدَ معنويَّة أخرى سوى التأكيد والتقوية تُستخرَج بالنظر في الزائد والسياق والعلاقة بينهما، فالاقتصار على التأكيد والتقوية حجر وتضييق، ولكلِّ حرفٍ من حروف الزيادة فوائد خاصَّةٌ تُذكَر في مواضعها.

---

(١) انظر: الخصائص ٢/ ٢٨٤.
(٢) انظر: شرح الكافية للرضي ٤/ ٤٦٢، ٤٦٣.
(٣) انظر: الخصائص ٣/ ٢٦٨.

المبحث الأوَّل

زيادة حرف أحاديِّ البناء

وفيه ثلاث قضايا:

- ***الأولى: صرف ما لا ينصرف.***

- ***الثانية: زيادة (الباء).***

- ***الثالثة: زيادة اللام.***

صرف ما لا ينصرف:

الصرف مصطلحٌ نحويٌّ يُراد به التنوين، فالممنوع من الصرف هو المسلوب منه التنوين.[1]

والتنوين: نون ساكنة تلحق آخر الاسم لفظًا لا خطًّا لغير توكيد[2]، وهو أحد علامات الأسماء؛ إذ الأصل في الأسماء أن تُنوَّن.

وقد خالفت أنواعٌ من الأسماء هذا الأصل -لعلل- فأصبحت لا تقبل التنوين، وتُسمَّى (ما لا ينصرف) أو (الممنوع من الصرف)، لكنَّها وردت في الشعر مصروفة، وصرفها ردٌّ لها إلى الأصل الأوَّل على الحقيقة[3]، ولهذا كان صرف الممنوع في الشعر كثيرًا، بل « أكثر من أن يُحصى ».[4]

وقد ذكر بعض العلماء أنَّ صرف ما لا ينصرف مطلقًا في الاختيار لغةٌ لبعض العرب[5]، وربَّما قوَّى قولَه ورودُه في بعض القراءات القرآنيَّة كما سيأتي، إلاَّ أنَّ هذا يصلح تفسيرًا ولا يصلح قاعدة: يصلح تفسيرًا لأنَّ من الظواهر الَّتي اختصَّ بها الشعر ما يُروى من لهجات بعض قبائل العرب، ولا يصلح قاعدةً لأنَّ نظام اللغة العربيَّة يقيم حدًّا بين لغة الشعر ولغة النثر ولا يجوِّز الخلط بينهما، ولو جاز صرف الممنوع مطلقًا لكان هذا الباب عبثًا لا معنى له في علم النحو، وهو ما ينفيه اهتمام النحاة بهذا الباب وإفراده بالتأليف لدى بعضهم كالزجَّاج، فهذا يدلُّ على أنَّه جزءٌ مهمٌّ من نظام النحو العربيّ.

واستعمال صرف الممنوع من الصرف في غير الشعر يجب أن يكون له سببٌ قويٌّ يجعل الخروج عن مقتضى الأصل مقبولاً، ومن الأسباب الَّتي ذكرها العلماء لجوازه

(١) انظر: همع الهوامع ١/ ٢٤، وقيل: إنَّ الممنوع من الصرف هو المسلوب منه التنوين والجرُّ معًا، وهو خلاف لا طائل تحته كما نقل السيوطي عن أبي حيَّان، ومذهب المحقِّقين أنَّ الصرف هو التنوين، شرح الأشموني ٣/ ١٣٣، وحين يُطلَق (الصرف) فإنَّما يُراد به تنوين التمكين.

(٢) شرح الأشموني ١/ ٢٧، ونفي لحاق النون للاسم في الخطِّ نفي لكتابتها على صورتها، وإلاَّ فعلامات التنوين رموز كتابيَّة دالَّة على النون الملفوظة وإن اختلفت عنها في الرسم.

(٣) انظر: المقتضب ٣/ ٣٥٤، الخصائص ٢/ ٣٤٤.

(٤) ضرائر الشعر / ٢٤.

(٥) انظر: ارتشاف الضرَب ٢/ ٨٩١، المساعد ٣/ ٤٤، شرح الأشموني ٣/ ١٧٤، الهمع ١/ ٣٧.

وألحقوها بضرورة الشعر: التناسب[1]، أي تحقيق المناسبة بين بعض الكلام وبعضه، وخرَّجوا عليه بعض القراءات القرآنيَّة، كقراءة نافع وأبي بكر وهشام والكسائي[2] لقول الله تعالى: ﴿سَلاسِلاً وَأَغْلالاً﴾[3]، وقراءة نافع والكسائي[4]: ﴿قَوَارِيرَاْ ﴿١٥﴾ قَوَارِيرَاْ﴾[5].

وإذا كان جواز صرف الممنوع من الصرف في الشعر قضيَّةً قد فُرِغ منها -إذ هو ممَّا أجمع عليه العلماء[6]- فلا يبقى لنا إذن إلاَّ أن نبحث عن الوظيفة الَّتي يقوم بها التنوين، والَّتي من أجلها خالفت لغة الشعر لغة الكلام فتمسَّكت بهذا التنوين، فإذا فهمنا وظيفته كان فهمنا إضاءة تكشف عن القيمة الدلاليَّة الَّتي يضيفها صرف الممنوع من الصرف.

وللتنوين -وهو قيمة صوتيَّة- علاقات وثيقة بقيَم أخرى كثيرة، تتنوَّع بين قيم نحويَّة وقيم زمنيَّة وأخرى إيقاعيَّة ونغميَّة، وكلُّها تصبُّ في المحيط الدلاليّ للنصِّ، ولهذا أعرض شيئًا من تلك القيَم في هذه الدراسة.

وسأبدأ ببيان الدلالات النحويَّة للتنوين ثمَّ الدلالة الزمنيَّة فالدلالات النغميَّة والإيقاعيَّة[7]، فمن الدلالات النحويَّة:

التفريق بين النكرة والمعرفة:

تتجلَّى فائدة التنوين في الدلالة على النكرة وتمييزها عن المعرفة فيما يُعرَف عند النحاة بـ (تنوين التنكير)، وهو «اللاحق للأسماء المبنيَّة فرقًا بين معرفتها ونكرتها»[8]، فالأسماء المختومة بـ (ويه) يكون مدلولها معرفةً إذا لم تنوَّن، وتنوَّن إذا كان مدلولها نكرة[9]، وكذلك

---

(١) انظر: شرح الأشموني ٣/ ١٧٢، همع الهوامع ١/ ٣٧.
(٢) انظر: الدر المصون ١٠/ ٥٩٦.
(٣) سورة الإنسان، الآية ٤.
(٤) انظر: البحر المحيط ٨/ ٣٩٧.
(٥) سورة الإنسان، من الآيتان ١٥، ١٦.
(٦) انظر: الإنصاف ٢/ ٤٩٣.
(٧) من الإنصاف أن أذكر أنِّي استفدت كثيرًا في هذا الشأن من معالجة أ.د/ أحمد كشك لهذا الموضوع في كتابيه: اللغة والكلام / ٤٧ - ٥٤، من وظائف الصوت اللغوي / ١٣ - ١٥، فسائر كلامي هاهنا من فوائده.
(٨) شرح ابن عقيل ١/ ١٧.
(٩) انظر: الكتاب ٢/ ١٩٩.

أسماء الأفعال (مثل: صه، ومه، وإيه، وأفّ)[1]، فإذا قلت: مررت بسيبويه وسيبويهٍ آخر، فالمراد بالأوَّل الَّذي لم يدخله التنوين علمٌ يعرفه السامع وينصرف ذهنه إلى شخصه حين يسمع الاسم، أمَّا الثاني الَّذي دخله التنوين فهو شخصٌ يحمل الاسم نفسه لكنَّه نكرة غير معروف لدى السامع، وكذلك إذا استعملت اسم الفعل (مهٍ) بالتنوين فهو نكرة تفيد الشيوع والعموم، ودلالتها طلب الكفِّ مطلقًا، أمَّا (مه) بلا تنوين فهو معرفة، ودلالتها طلب الكفِّ عن عملٍ معيَّن.

ولهذا التنوين فائدتان متلازمتان، واحدة معنويَّة دلاليَّة، وأخرى نحويَّة تركيبيَّة:

١- فدخول التنوين في مثل هذه الأسماء قد حماها من اختلاط دلالتها بين النكرة (ما هو عامّ وشائع) والمعرفة (ما هو خاصّ ومحدَّد).

٢- ودخول التنوين أو عدم دخوله يجعل النظام النحويَّ يتعامل مع الاسم على حقيقته إذا ما كان نكرة أو معرفة، ويعطيه خواصَّه وأحكامه في التركيب وتحليل التركيب.

اختزال التركيب واختصاره:

يرد التنوين في التركيب عوضًا عن بعض عناصره، فيمنحه نوعًا من الاختصار يرفد دلالة التركيب ويضيف إليها، وتصبح دلالة (النون) بديلاً لدلالة حرف آخر، أو مرادفةً لدلالة اسم، أو قائمةً بدلالة جملةٍ كاملة.

يبرز هذا فيما سمَّاه النحاة (تنوين العوض)، والتسمية توحي بأنَّه يُستعاض به عن محذوف ويقوم مقامه، فهو من العناصر الَّتي تعين على إيجاز الحذف بما له من فوائد وأسرار، ومواضع هذا التنوين ثلاثة:

١- أن يكون عوضًا عن حرف، وذلك في الجمع الَّذي على وزن (مَفاعل) معتلاً بياء قبلها كسرة[2]، مثل: جوارٍ وغواشٍ، فالتنوين في هذا الجمع عوض عن الياء المحذوفة[3]؛ إذ الأصل: جواري، غواشي.

---

(١) انظر: ابن يعيش ٩/ ٢٩.

(٢) شرح الأشموني ٣/ ١٤٧.

(٣) هذا على ما يُروَى عن سيبويه والجمهور، انظر: مغني اللبيب / ٤٤٦، وقد صحَّحه الأشموني، انظر: شرح الأشموني ٣/ ١٤٧، ١٤٨، وانظر أيضًا: شرح الكافية للرضي ١/ ١٣٤ وما بعدها.

٢- أن يكون عوضًا عن اسم مفرد، وهو اللاحق للفظي (كلّ) و (بعض) إذا قُطعا عن الإضافة[١]، كما في قوله تعالى: ﴿ وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ ٱلْأَمْثَٰلَ وَكُلًّا تَبَّرْنَا تَتْبِيرًا ﴾[٢]، وقوله: ﴿ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ﴾[٣].

٣- أن يكون عوضًا عن جملة كاملة، وهذا الموضع يبرز قوَّة التنوين، حيث تصبح فيه النون – وهي حرفٌ مفرد – بديلاً عن إعادة جملة كاملة بجميع عناصرها، والإتيان بالتنوين بديلاً عن الجملة لا يضرُّ بالمعنى ولا ينقص من الدلالة، بل يساعد على تحقيق مناسبة الكلام لمقتضى الحال عند إرادة الإيجاز.

والتنوين الَّذي يأتي عوضًا عن الجملة هو اللاحق للظرف (إذ)[٤]، في مثل قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿ فَلَوْلَآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلْحُلْقُومَ وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ ﴾[٥]، فقوله: ﴿حِينَئِذٍ﴾ يساوي في دلالته: حين إذ بلغت الروح الحلقوم، ويتميَّز بالإيجاز الَّذي هو من الفصاحة بمكان.

وهذا التنوين يجعل التركيب ـ فوق اختصاره ـ موصوفًا بالصحَّة النحويَّة؛ لأنَّ (إذ) ظرفٌ لما يُستقبَل من الزمان تُضاف أبدًا إلى الجملة[٦]، فحين يقتضي المقام الإيجاز ولا يتحمَّل الإتيان بجملة يأتي هذا التنوين عوضًا عن الجملة ويستقيم التركيب.

ويدلُّ التنوين أيضًا على قيَم نحويَّة تركيبيَّة أخرى، هي: التفريق بين الاسم والفعل ببيان خفَّة الاسم وتمكُّنه وثقل الفعل، وتشبيه ما لا ينصرف بالفعل في ثقله، والتفريق بين المفرد والمضاف.[٧]

---

(١) انظر: مغني اللبيب / ٤٤٦، قال الشيخ خالد الأزهري: « والتحقيق أنَّ تنوينهما تنوين تمكين، يذهب مع الإضافة ويثبت مع عدمها »، التصريح ١/ ١٤٦، ١٤٧.
(٢) سورة الفرقان، الآية ٣٩.
(٣) سورة البقرة، الآية ٢٥٣.
(٤) انظر: مغني اللبيب / ٤٤٧.
(٥) سورة الواقعة، الآيتان ٨٣، ٨٤.
(٦) انظر: رصف المباني/ ١٤٨.
(٧) انظر: الكتاب ١/ ٢٠، ٢١، المقتضب ٣/ ٣٠٩، علل النحو / ٤٥٦ وما بعدها، الإيضاح للزجَّاجي / ٩٧ وما بعدها، سرّ الصناعة ٢/ ٤٩٢، أسرار العربيَّة / ٣٦، مسائل خلافيَّة في النحو / ٨٣، ٨٤، التبيين / ١٧٣.

أمَّا الدلالة الزمنيَّة الَّتي يحملها التنوين فهي:

التفريق بين الماضي والمستقبل:

وهي من الدلالات الَّتي تبيِّن قيمة التنوين ودوره الكبير في الدلالة، فإذا كان سلب التنوين قد شبَّه ما لا ينصرف بالفعل في الثقل فإنَّ إثباته قد شبَّه المنصرف ـ في بعض المواضع ـ بالفعل في حمل دلالة الزمن، يتَّضح ذلك في اسم الفاعل المجرَّد من (أل) إذا دخله التنوين وعمل عمل الفعل، أو تجرَّد عن التنوين وأضيف، وهو الفرق بين التركيبين (هذا قاتلٌ أخي) و (هذا قاتلُ أخي)، فالتنوين في الأوَّل دليلٌ على أنَّه لم يقتله ـ لكن توعَّد وأراد المستقبل ـ، وحذف التنوين في الثاني دليلٌ على أنَّه قد قتله في الماضي.[1]

ولهذه الدلالة جاز دخول ﴿غَدًا﴾ في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْىْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ۝ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾[2]؛ لأنَّ التنوين في ﴿فَاعِلٌ﴾ جعل الكلام مستقبلاً.[3]

فالفرق الدلاليّ كبيرٌ بين التركيبين (هذا قاتلٌ أخي) و (هذا قاتلُ أخي)، والتنوين وحده يحمل عبء هذا الفرق الدلاليّ؛ حيث خفيت حركة الاسم الواقع بعد الوصف، ربَّما لو ظهرت ـ مثل: قاتلٌ زيدًا، قاتلُ زيدٍ ـ لكان التنوين مشتركًا مع حركة الاسم ـ بين كونه مفعولاً منصوبًا أو مضافًا إليه مجرورًا ـ في بيان دلالة التركيب، أمَّا مع الإعراب بالحروف أو بالحركات المقدَّرة فالتنوين هو المتكفِّل ببيان المعنى.

ومن الدلالات النغميَّة:

قيام التنوين بوظيفة السكت:

ولكي ندرك أهمِّيَّة السكت من حيث هو مظهرٌ صوتيٌّ يجب أن نضعه موضعه من نظام اللغة، فاللغة العربيَّة لغةٌ تتَّخذ الوصل بين الكلمات أصلاً[4]،وحال الوصل فيها «أعلى رتبةً

(١) انظر: تأويل مشكل القرآن / ١٤.
(٢) سورة الكهف، الآيتين ٢٣، ٢٤.
(٣) انظر: الأشباه والنظائر ٦/ ٢١١، ٢١٢.
(٤) انظر: أسرار العربيَّة / ٣٩.

من حال الوقف؛ وذلك أنَّ الكلام إنَّما وُضِع للفائدة، والفائدة لا تُجنى من الكلمة الواحدة، وإنَّما تُجنى من الجُمل ومدارج القول»[1]، ولهذا اعتُبِر الوقف عارضًا.[2]

فاللغة العربيَّة ليس فيها وقفٌ بين الكلمات كما هو الحال في لغةٍ أجنبيَّةٍ كالإنجليزيَّة مثلاً، ولتجنُّب الثقل كان لا بدَّ فيها من مظاهر صوتيَّة تحقِّق الخفَّة وتقوم بمطلب الفصل بين الكلمات بدلاً من السكت، فحقَّقت هذه الغاية الحركاتُ الإعرابيَّة والتنوين، فالحركات الإعرابيَّة المفردة بمثابة سكتة قصيرة المدى؛ إذ هي أبعاض حروف المدّ، أمَّا التنوين فهو بمثابة سكتة أطول؛ لأنَّه « خفيفٌ، يضارع حروف العلَّة»[3]، ولم يمنع اختلاف الصفة بين حرف النون الصامت وحروف المدِّ الصوائت من هذه المضارعة بينهما، والَّذي قرَّب بينهما أنَّ النون حرفٌ مريحٌ للجهاز الصوتيّ؛ فهو غنَّةٌ في الخيشوم، ولا معتمد له في الحلق.[4]

وللأسباب السابقة يبيِّن ابن جنِّي أنَّ أسباب وجود التنوين في الوصل هي: الخفَّة، والتمكُّن، والفصل بين المتحرِّكات في الإدراج،ولذلك يُستَغنى عنه في الوقف فيُحذَف[5]، ويُقابل ابن الأنباري بين التنوين والإضافة من حيث إنَّ الإضافة علامة اتِّصال الكلمات والتنوين علامة الانفصال بينها.[6]

ومن الدلالات الإيقاعيَّة:

الخفَّة والتطريب:

وحين نتحدَّث عن الخفَّة والتطريب فنحن نتحدَّث عن نوعين من التنوين لهما ارتباطٌ بالإنشاد والترنُّم، وهما (تنوين الترنُّم، والتنوين الغالي)، فقيمتهما إيقاعيَّة يحتاج إليها الكلام الموسيقيّ (الشعر)، وهذه الحاجة جعلت النظام النحويَّ يتَّسع لدخولهما على سائر أنواع

(١) الخصائص ٢/ ٣٣١.
(٢) انظر: اللباب ٢/ ٣٠٣.
(٣) أسرار العربيَّة / ٣٥، وفي سرِّ صناعة الإعراب ٢/ ٤٣٨ وما بعدها أوجه لشبه النون بحروف اللين.
(٤) انظر: أسرار العربيَّة / ٣٦.
(٥) انظر: سرّ صناعة الإعراب ٢/ ٤٩٢.
(٦) انظر: الإنصاف ٢/ ٤٩٣.

الكلمات وعدم اختصاصهما بالأسماء، وجعلت النظام العروضيّ يتَّسع لدخول التنوين الغالي زيادة على وزن البيت بعد استيفاء أجزائه.

وإذا كان تنوين الترنُّم والتنوين الغالي نوعين فهما في النهاية نوع واحد؛ إذ لا يختلف التنوين الغالي عن تنوين الترنُّم إلاَّ في شيءٍ واحد، هو أنَّ الغالي يدخل على القوافي المقيَّدة، بينما يدخل تنوين الترنُّم على القوافي المطلقة.(١)

وقد تحدَّث سيبويه عن وجوه القوافي في الإنشاد، فذكر أنَّ العرب إذا ترنَّموا في الإنشاد ألحقوا الألف والياء والواو ما يُنوَّن وما لا يُنوَّن؛ بغرض مدِّ الصوت، كقولهم:

قفا نبكِ من ذكرى حبيبٍ ومنزلي(٢)

أمَّا إذا لم يترنَّموا فهم على ثلاثة أوجه، منها ما ذكر أنَّه لناس كثير من تميم، وهو أنَّهم «يبدلون مكان المدَّة النون فيما ينوَّن وما لم ينوَّن، لَمَّا لم يريدوا الترنُّم أبدلوا مكان المدَّة نونًا ولفظوا بتمام البناء وما هو منه، كما فعل أهل الحجاز ذلك بحروف المدّ».(٣)

ويذكر ابن جنِّي أنَّ تنوين الترنُّم «يلحق أواخر القوافي معاقبًا بها فيه من الغنَّة لحروف اللين»(٤)، وما دامت غنَّة النون ملحوظة فالغرض منه التطريب كما ذكر ابن يعيش، حيث كان العرب يستلذُّون الغنَّة في كلامهم(٥)، ومن فوائده أيضًا أن يُستطاع الفصل به بين كلِّ بيتين حين مواصلة الإنشاد.(٦)

ولحاق هذا التنوين للقوافي على ضربين:(٧)

(١) انظر: ابن يعيش ٩/ ٣٣، ٣٤.
(٢) ديوان امرئ القيس / ١١٠، الكتاب ٤/ ٢٠٤.
(٣) الكتاب ٤/ ٢٠٦، ٢٠٧.
(٤) سرّ صناعة الإعراب ٢/ ٥٠١.
(٥) انظر: ابن يعيش ٩/ ٣٣.
(٦) انظر: العمدة ٢/ ٣١١.
(٧) انظر: سرّ صناعة الإعراب ٢/ ٥٠١، ابن يعيش ٩/ ٣٣، ٣٤، شرح الكافية للرضي ١/ ٤٥.

الأوَّل: أن يلحق القوافي المطلقة متمِّمًا للبناء العروضيِّ ومكمِّلاً له، وهو مطلق الترنُّم، أمَّا **الثاني**: ـ وهو المخصوص باسم (الغالي) ـ فيلحق القوافي المقيَّدة زيادةً في آخر البيت بعد استيفائه جميعَ أجزائه، فهو يشبه الزيادة في أوَّله المعروفة باسم (الخزم).

فمن أمثلة الأوَّل إنشاد بيت امرئ القيس:

قفا نبكِ من ذكرى حبيبٍ ومنزلِنْ   بسقط اللوى بين الدخولِ فحوملِنْ(1)

وقول جرير:

أقلِّي اللوم عاذلَ والعتابَنْ   وقولي إن أصبتُ لقد أصابَنْ(2)

وقول رؤبة:

داينتُ أروى والديونُ تُقضَنْ
فمطلت بعضًا وأدَّت بعضَنْ(3)

وقول رؤبة أيضًا:

يا أبتا علَّك أو عساكَنْ(4)

ونلاحظ في هذه الشواهد أنَّ تنوين الترنُّم قد دخل على الاسم القابل للتنوين، والاسم المحلَّى بأل، والفعل، والضمير.

ومن أمثلة التنوين الغالي إنشاد قول رؤبة:

وقاتم الأعماق خاوي المخترقنْ
مشتبه الأعلام لمَّاع الخفقنْ(5)

وقد سُمِّي هذا النوع باسم (الغالي) لأنَّه دخل بعد الرويِّ دخولاً جاوز الحدَّ ومنع من الوزن(6)، فالقاف في بيت رؤبة نهاية الوزن العروضيّ، ولا اعتبار للنون فيه، وسبب زيادتهم

---

(1) البيت في ديوانه / ١١٠.
(2) سرّ صناعة الإعراب ٢/ ٥٠٣، ابن يعيش ٩/ ٣٣.
(3) ديوان رؤبة / ٧٩.
(4) ديوان رؤبة / ١٨١.
(5) السابق / ١٠٤.
(6) انظر: ابن يعيش ٩/ ٣٤.

لهذه النون بعد تمام الوزن أنَّهم اعتادوا زيادتها في ما يحتاج إليه الوزن، فلمَّا اعتادوه في ما يكمِّل وزنه شبَّهوا ما لا يحتاج الوزن إليه بما يحتاجه فألحقوه في ما هو مستغنٍ عنه.(١)

ويذكر الإمام عبد القاهر أنَّ بني تميم يستعملون تنوين الترنُّم «إذا أرادوا تركَ الترنُّم والغناء؛ لأجل أنَّ التنوين ليس فيه من الامتداد ما في الألف وأختيها، وهو مع ذلك يشاكل حروف اللين لما فيه من الغنَّة».(٢)

ومعنى كلامه -وكلام سيبويه المذكور آنفًا- أنَّ تنوين الترنُّم سمِّي بذلك لأنَّ فيه ترك الترنُّم لدى بني تميم، وذكر ذلك أيضًا ابن مالك(٣)، وعلى هذا فتسميته بتنوين الترنُّم من باب المتضادّ، أو على حذف المضاف (تَرك)، أو يكون المثبَت في حقِّه الترنُّم بالنون وما فيها من غنَّة، والمنفيُّ الترنُّم بإطلاق حروف المدِّ.

وممَّا سبق يمكن إيجاز خصائص تنوين الترنُّم والتنوين الغالي في نقاط، وهي أنَّهما:

* لا يختصَّان بالأسماء، بل يدخلان جميع الكلمات.
* موضعهما أواخر الأبيات، وأواخر الأشطر المصرَّعة، فهما مرتبطان بالقافية.
* لا يدخلان في حساب العروض أو صنعة الشعر.
* مرتبطان بالإنشاد.
* يدخلان جميع أنواع القوافي بجميع حركاتها.
* الغرض منهما التطريب بغنَّة النون، والفصل بين الأبيات.(٤)
* تنوين الترنُّم بديلٌ للترنُّم بالمدِّ في الرويِّ المطلق، والغالي قائمٌ مقام المدِّ في الرويِّ المقيَّد.

---

(١) انظر: سرّ صناعة الإعراب ٢/ ٥٠٣.
(٢) المقتصد ١/ ٧٥.
(٣) تسهيل الفوائد / ٢١٧.
(٤) يقول بعض العلماء: الغرض من إلحاق التنوين الغالي الدلالة على الوقف لأجل أنَّ الشعر مسكَّن الآخر، وهذا لا يتنافى مع ما ذكرت، يُراجع: المقتصد ١/ ٧٦، جواهر الأدب / ١٦٥، خزانة الأدب ١/ ٧٩.

* يُعتبران من خصائص لهجة تميم.

وبعد هذا البيان لبعض خصائص التنوين وفوائده يبرز سؤال: إنَّ تنوين الممنوع من الصرف في الشعر لم يخصصه العلماء بأحد أنواع التنوين، فلم يقل أحدٌ إنَّه – مثلاً – تنوين تنكير، أو تنوين تمكين، أو للخفَّة والفصل بين المتحرِّكات أو لإضافة تطريب بغنَّة النون، لم يقل أحدٌ بشيءٍ من هذا، فهل يحقُّ لنا أن نزعم أنَّ القيم الَّتي ثبتت للتنوين بجميع أنواعه تظلُّ فاعلة في بنيته المعنويَّة العميقة حين استعماله في الشعر على خلاف الأصل النثريّ ؟ وعلى هذا يجوز لنا أن نلمح آثار بعض تلك المعاني إذا اقتضاها السياق، وها هو بيت النابغة:

فلتأتينك قصائدٌ ولتدفعن جيشًا إليك قوادمُ الأكوارِ

لا يمكن أن نقول إنَّه صرف (قصائد) لأنَّ ذلك جائزٌ في الشعر من غير أن نتذكَّر أنَّ هذا الجمع نكرةٌ تدلُّ على الشيوع والعموم، والتنوين يؤكِّد ذلك المعنى، والتنغيم يدعم معنى الكثرة بمدِّ الكلمة وإعطاء التنوين حقَّه من النطق ليحيط بمعنى التكثير والتفخيم، فيكون التنوين مقوِّيًا لدلالة جمع الكثرة، إنَّ صرف الممنوع ما دام مستعملاً في (فلتأتينْكَ قصائدٌ) فهو جزءٌ من سياق استعمل الشاعر فيه اللام ونون التأكيد الخفيفة وأتى بصيغة منتهى الجموع ونوَّنها، فالتنوين عضوٌ فاعل لا تقلُّ فائدته عن تلك العناصر بل يتآزر معها لبيان المعنى.

نعم إنَّ صرف الممنوع رجوع للأصل، والرجوع للأصل لا يُسأل عن علَّته، ولكنَّه ينبغي أن لا يخلو من الفائدة؛ فهي الَّتي تفاضل بين استعمالين: ما هو على الأصل، وما هو على خلافه، وقد قال النحاة في حروف الزيادة إنَّ فائدتها تأكيد الكلام وتقويته، فربَّما جاز لنا أن نقول ذلك في تنوين الممنوع من الصرف؛ إذ هو في حقيقته نون زائدة، فنستطيع أن نقول إنَّ من فوائده التأكيد والتقوية ثمَّ نبيِّن ذلك التأكيد وتلك التقوية في سياق وقوعه.

نأتي إلى ذكر ما وقع من صرف ما لا ينصرف في شعر الصيرفيّ، وهذا بيانه:

* جاء لفظ واحد ممَّا هو على فعلان الَّذي مؤنَّثه فَعلى، وهو (هيمان) في قوله:

يعيش في الأرض مأخوذًا بعالمه ويهجر الأرض هيمانًا بأكوان[1]

(١) الألحان الضائعة / ١٦.

وصرف ما كان على وزن (فعلان) لهجة قبيلة (أسد)؛ لأنَّهم لا يؤنِّثونه على (فَعْلى)، بل يؤنَّث عندهم بالتاء، فيقولون: عطشانة، ولهذا يصرفون المذكَّر فيقولون: عطشانٌ، ويجرُّونه بالكسرة.[1]

وقد حقَّق صرف الممنوع في بيت الصيرفيّ شيئًا من التناسب بين الصدر والعجز، فتركيب الصدر: يعيش في الأرض/ مأخوذًا/ بعالمه، يوازي تركيب العجز: ويهجر الأرض / هيمانًا / بأكوان، ومجيء (هيمانًا) في مقابل (مأخوذًا) يجعل التنوين مستحسنًا من أجل المناسبة، فضلاً عن كونه مقبولاً لأنَّه لهجةٌ عربيَّةٌ ووارِدٌ في الشعر.

أمَّا ما يمثِّل ظاهرة في شعر الصيرفي فهو صرف ما كان على صيغة منتهى الجموع، فقد تكرَّر مع سبعة عشر لفظًا، كلُّها على وزن (مفاعل)، منها قوله:

كم هدمنا معالمًا ... ضوَّأتْ ظلمة الدخَنْ

وطوينا صحائفًا ... بعد أن ذِعْنَ في علنْ

ووأدنا مواهبًا ... وهْي تزهو وترجَحِنْ[2]

* وقوله:

طاشت عقولٌ وضلَّت أنفسٌ وبغتْ ... شراذمٌ من شرارِ الخلقِ أوشابُ[3]

وغيرها[4]، وقد كان صرف هذا النوع من الجمع مرتبطًا ببيان التكثير، فالتنوين فيها مساعدٌ لدلالة صيغة منتهى الجموع[5]، ومفيدٌ للمبالغة في الوصف بالكثرة.

---

(١) انظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٤١، ارتشاف الضرَب ٢/ ٨٥٦، المساعد ٣/ ٩.
(٢) زاد المسافر/ ٤٢.
(٣) صدى ونور ودموع / ٢٠٣.
(٤) انظر: الألحان الضائعة / ٥٤، نوافذ الضياء / ٥٦، الشروق / ٨، عودة الوحي / ٢٦، ٦٨، صدى ونور ودموع / ٩٩، ١٣٣، ٢٥٩، ٢٨٤، ٢٨٩، ٣٠٣.
(٥) وصرف الجمع المتناهي كثير، انظر: عبث الوليد / ٩٣، وقد رُوي عن الأخفش أنَّ بعض العرب يصرفون الجمع المتناهي، يُراجَع: ارتشاف الضرب ٢/ ٨٩١، والمساعد ٣/ ٤٤.

وممَّا جاء به الصيرفي مصروفًا: بعض أسماء الأعلام، فمنها ما لم يُقصد به الشخص بل الصفة، كصرف (قيصر) في قوله يذكر مصر:

وكم طوت من جحفلٍ حائرٍ   من قيصرٍ حينًا ومن كسرى(١)

فالمراد القيصر باعتباره ملكًا للروم لا باعتبار اسم العلم، وكذلك (مارس) اسم الشهر في قوله:

في مارسٍ حين الربيع انتشى   بعطره الفوَّاح عبر الهواءْ(٢)

فإنَّه لم يرد تعيينه، بل أراد أحد الشهور الَّتي تُسمَّى بهذا الاسم.(٣)

ومنها ما صرفه لأنَّه لا يُخشى من صرفه لبس، فالتنوين فيه لا يضفي شبهة التنكير ولا يوقع في اللبس؛ إذ هي أعلام متعيِّنة غير مشتركة، وإطلاقها يجعل ذهن المتلقِّي ينصرف إليها لا إلى غيرها، فمن ذلك (يسوع)، و (مكَّة) في قوله:

أرضٌ مشى فيها يسوعٌ كما   تمشي يدُ الآسي لتشفي الضنا

وطار فيها من ذرى مكَّةٍ   محمَّدٌ مثل وضيء السنا(٤)

و(يسوع) أيضًا في قوله في حماته:

وزهرة خيرٍ من يسوعٍ تنقَّلت   إلى روضةٍ يُزكي محمَّدُها التُّرْبا(٥)

و(آدم) في قوله:

خيالٌ من جنان الله   طاف بآدمٍ يوما(٦)

---

(١) عودة الوحي / ٣٧.

(٢) عودة الوحي / ٨.

(٣) اسم الشهر وإن كان معرفة إلاَّ أنَّه ليس بمعرفة معيَّنة، بل هو شائعٌ في جميع هذا القبيل، لا يُراد به واحد بعينه، انظر: الحجَّة ١/ ٣٥، ٣٦.

(٤) صلواتي أنا / ١١٤.

(٥) صدى ونور ودموع / ٢٧٦.

(٦) السابق / ٩٢.

و (قابيل) في قوله:

قابيلٌ من قدم الدهرِ أوحى لبنيها بالغدر[١]

و(شهريار) في قوله:

شهريارٌ عاد في ثوبٍ جديدِ يا ليالي الحزن روحي لا تعودي[٢]

زيادة (الباء):

الباء من الحروف الَّتي كثر تصرُّفها واتَّسعت العرب في معانيها حتَّى وصلت أربعة عشر معنى[٣]، وهذا دليلٌ على قدرتها على الوفاء بأغراض المتكلِّم والمعاني الَّتي يريد تأديتها، سواء كانت تؤدَّى بها على سبيل الحقيقة أو التجوُّز أو النيابة عن أخواتها من حروف الجرّ.[٤]

ومن المعاني الَّتي ترد لها الباء: التوكيد، وهي الزائدة، ولزيادتها مواضع ذكرها النحاة، منها:

- مع الفاعل[٥]، كما في قوله تعالى: ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾[٦].

- مع المبتدأ[٧]، نحو: بحسبك درهم.

- مع الخبر[٨]، وهو نوعان:

١- غير موجب، تنقاس فيه زيادة الباء، كقوله تعالى: ﴿وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعۡمَلُونَ﴾[٩].

---

(١) السابق / ٤١.
(٢) شهرزاد / ٣٦.
(٣) انظر: الجنى الداني / ٣٦ وما بعدها، مغني اللبيب / ١٣٧ وما بعدها.
(٤) انظر: من أسرار حروف الجرّ في الذكر الحكيم / ١٦٥.
(٥) ابن يعيش ٨/ ١٣٨، مغني اللبيب / ١٤٤.
(٦) سورة الرعد، الآية ٤٣.
(٧) مغني اللبيب / ١٤٨.
(٨) السابق / ١٤٩.
(٩) سورة البقرة، الآية ٧٤.

٢- موجب، يُتوقَّف فيه على السماع، كقول الأخفش[١] بزيادتها في قوله تعالى: ﴿جَزَآءُ سَيِّئَةٍۭ بِمِثۡلِهَا﴾[٢]، والأَوْلى عند ابن هشام تعليق ﴿بِمِثۡلِهَا﴾ باستقرارٍ محذوف هو الخبر[٣].

* مع المفعول[٤]، كما في قوله تعالى: ﴿وَهُزِّيٓ إِلَيۡكِ بِجِذۡعِ ٱلنَّخۡلَةِ﴾[٥]، وكما في قول النابغة الجعديّ:

نـحن بنو ضبَّة أصحـــاب الفلَجْ
نضرب بالسيف ونرجو بالفرجْ [٦]

«وتُزاد قياسًا في مفعول (علمت)، و(عرفت)، و(جهلت)، و(سمعت)، و(تيقَّنت)، و(أحسست)»[٧]، كقوله تعالى: ﴿أَلَمۡ يَعۡلَم بِأَنَّ ٱللَّهَ يَرَىٰ﴾[٨].

«وقلَّت زيادتها في مفعول ذي مفعولين»[٩]، كما في قول حسَّان بن ثابت:

تبلت فؤادك في المنام خريدةٌ تسقي الضجيعَ ببارِدٍ بسَّامِ[١٠]

* مع الخبر المنفيّ بـ (ليس)، وتُزاد فيه كثيرًا[١١]، كقوله تعالى: ﴿أَلَسۡتُ بِرَبِّكُمۡۖ﴾[١٢].

* مع الخبر المنفيّ بـ (ما)[١٣]، كقوله تعالى: ﴿وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعۡمَلُونَ﴾[١٤].

---

(١) انظر: معانيه ٢/ ٥٦٧، ٥٦٨.
(٢) سورة يونس، الآية ٢٧.
(٣) انظر: مغني اللبيب / ١٤٩.
(٤) ابن يعيش ٨/ ١٣٨.
(٥) سورة مريم، الآية ٢٥.
(٦) الإنصاف١/ ٢٨٤، خزانة الأدب ٩/ ٥٢٠.
(٧) شرح الكافية للرضي ٤/ ٢٨٨.
(٨) سورة العلق، الآية ١٤.
(٩) شرح التسهيل ٣/ ١٥٤.
(١٠) ديوانه / ٢١٤.
(١١) انظر: المساعد ١/ ٢٨٦.
(١٢) سورة الأعراف، الآية ١٧٢.
(١٣) شرح الكافية للرضي٤/ ٢٨٧.
(١٤) سورة البقرة، الآية ٧٤.

وفائدة زيادة الباء في خبر (ليس) و (ما) « دفع توهُّم أنَّ الكلام موجب؛ لاحتمال أنَّ السامع لم يسمع النفي أوّل الكلام، فيتوهّمه موجبا، فإذا جيء بالباء ارتفع التوهُّم»[١]، ولذلك لا تدخل الباء في خبر (ليس) و(ما) حين يكون موجبًا، نحو: ليس زيد إلاَّ قائما، وما زيد إلاَّ قائم.[٢]

* مع التوكيد بالنفس والعين[٣]، مثل: جاء الأمير بنفسه.
* مع الحال المنفيّ عاملها، كقول القحيف العقيليّ:

فما رجعت بخائبةٍ ركابٌ　　　حكيمُ بن المسيَّب منتهاها[٤]

فالمعنى عند ابن مالك[٥] وابن هشام[٦]: فما رجعت خائبةً، ويخالفهما أبو حيَّان[٧]، فالكلام عنده على حذف الموصوف، والتقدير: «بحاجةٍ خائبةٍ، فالجارُّ والمجرور هو الحال»[٨].

- وتُزاد مع الخبر التالي لاستفهامٍ بـ (هل)[٩] -لا مطلق الاستفهام- لكنَّ ذلك «غير مقيس»[١٠]، ومنه قول الفرزدق:

يقولُ إذا اقلولى عليها وأقردتْ　　　ألا هل أخو عيشٍ لذيذٍ بدائمِ؟[١١]

- وتزاد قليلاً مع خبر (لكنَّ)[١٢]، كما في قول الشاعر:

---

(١) همع الهوامع ١/ ١٢٧.
(٢) انظر: ارتشاف الضرب٣/ ١٢١٥.
(٣) مغني اللبيب / ١٥٠.
(٤) خزانة الأدب ١٠/ ١٣٧.
(٥) انظر: شرح الكافية الشافية٢/ ٧٢٨.
(٦) انظر: مغني اللبيب/ ١٤٩.
(٧) ارتشاف الضرب٣/ ١٢٢٠.
(٨) خزانة الأدب ١٠/ ١٣٨، ١٣٩.
(٩) انظر: شرح الكافية للرضي ٤/ ٢٨٧.
(١٠) الجنى الداني/ ٥٤.
(١١) شرح التسهيل ١/ ٣٨٣، واقلولى: أي ارتفع، وأقردت: سكنت.
(١٢) انظر: شرح الكافية للرضي ٤/ ٢٨٨.

ولكنَّ أجرًا لو فعلتِ بهيِّنٍ وهل يُنكَر المعروف في الناس والأجرُ ؟[1]

- وكذلك قلَّت زيادتها مع المصدر المؤوَّل من (أن) وما بعدها الواقع في محلِّ رفع[2]، كما في قول امرئ القيس:

ألا هل أتاها والحوادثُ جَمَّةٌ بأنَّ امرأ القيس بن تملك بيقرا ؟[3]

وقد استعمل الصيرفي زيادة الباء في ثلاث مواضع من شعره، اثنان في خبر (ليس)، وواحد في خبر (ما)، وزيادة الباء مع (ليس) و (ما) كثيرةٌ في لغة العرب كما قدَّمت، وممَّا يبيِّن حسن زيادتها مع خبر (ليس) أنَّه ورد العطف عليه بالجرِّ مع كون الباء محذوفة، كما في قول زهير بن أبي سُلمى:

بدا ليَ أنِّي لستُ مُدركَ ما مضى ولا سابقٍ شيئًا إذا كان جائيا[4]

قال ابن جنِّي معلِّلاً هذا الاستعمال: «لأنَّ هذا موضع يحسن فيه (لست بمدرك ما مضى)».[5]

وهذا بيان زيادتها في خبر (ليس):

❋ قوله في رثاء شقيقته:

وتسلبنا الأعزَّ وليس حرصٌ بمانع كفِّها عنْ الاستلابِ[6]

أي الدنيا، وزيادة الباء في البيت تؤكِّد على أنَّه لا شيء يؤخِّر الموت أو يمنعه من اختطاف الأحبَّة، ويدلُّ على التأكيد أيضًا في البيت إتيانه باسم (ليس) نكرة، إمَّا لإفادة العموم، أو على حذف نعت يفتح المجال لتقديره بحرصٍ عظيمٍ أو شديدٍ أو نحو ذلك.

❋ وقوله يخاطب زهرًا قُطِف من أغصانه:

---

(١) خزانة الأدب ٩/ ٥٢٣.
(٢) انظر: شرح الكافية للرضي ٤/ ٢٨٨.
(٣) ديوانه / ٦٢، والخزانة ٩/ ٥٢٤.
(٤) ديوانه / ١٠٧.
(٥) الخصائص ٢/ ٤٢٤.
(٦) صدى ونور ودموع / ٢٤١.

نجوتَ من القيد المـذلِّ ولم تعُدْ   تُحجِّبُك الأكمام منطبقاتِ
فطِر عن حماك الآن، لستَ بنائلٍ   خلاصًا، وما الأغصان غير حماةِ[١]

والتوكيد هنا أوصل الشاعر إلى غايةٍ يريدها هي إحداث المفارقة والمفاجأة، فقد أوهم الزهر بموافقته في تفكيره (في كون الأغصان قيدًا مرهِقًا) ثمَّ فاجأه بقوله: (لست بنائلٍ خلاصًا) على هذا الأسلوب المؤكَّد بزيادة الباء مع الخبر ليُحدث وقعًا أشدَّ تأثيرًا ومفاجأةً ممَّا لو أتى بالنفي من غير الباء.

وأمَّا زيادتها في خبر (ما) فهذا موضعه:

* في قوله في رثاء شقيقته:

وما بالهيِّن الخطب افتقادي   أعزَّ الأقربين إلى انتسابي[٢]

وقد أراد الصيرفيّ في البيت أن يؤكِّد معناه بكلِّ ما يمكن من تصرُّف في التركيب، فأتى لذلك بـ (ما) النافية، وزاد الباء في خبرها، وقدَّمه على اسمها (افتقادي)، وقدَّم الصفة (الهيِّن) على الموصوف (الخطب)، وهذا التصرُّف في النظم يؤازر الأوصاف الَّتي استعملها (أعزَّ الأقربين إلى انتسابي) لإفادة شدَّة حزنه لوفاة شقيقته.

زيادة اللام:

اللام «حرفٌ كثير المعاني والأقسام»[٣] ، ومن أقسامها أن تكون عاملة، وتنقسم اللام العاملة إلى جارَّة وجازمة، وتصل معاني اللام الجارَّة إلى اثنين وعشرين معنى[٤]، وأوصلها بعض النحاة إلى ثلاثين[٥]، ومن معانيها: التوكيد، وهي اللام الزائدة، وزيادتها على ضربين[٦]: مطَّرد، وغير مطَّرد.

---

(١) الألحان الضائعة / ٤٤.
(٢) صدى ونور ودموع / ٢٣٩.
(٣) الجنى الداني / ٩٥.
(٤) انظر: مغني اللبيب / ٢٧٥.
(٥) انظر: الجنى الداني / ٩٦.
(٦) انظر: السابق / ١٠٥.

فالمطَّرد أن تزاد مع المفعول به، بشرطين:

الأوَّل: أن يكون العامل متعدِّيًا إلى واحد.

الثاني: أن يكون قد ضعف:

- إمَّا بتأخيره عن معموله، نحو قوله تعالى: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾[1].

- أو بفرعيَّته في العمل، نحو قوله تعالى: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾[2].

وهي في هذه الحالة تسمَّى لام التقوية [3]؛ لما تقوم به من تقوية العامل الضعيف.

وغير المطَّرد فيما عدا ما تقدَّم،وتكون فيه لمجرَّد التوكيد[4]، كما في قول ابن ميَّادة:

وملكْتَ ما بين العراق ويثرب　　ملكًا أجار لـمسلمٍ ومعاهَدِ[5]

وقد وقعت زيادة اللام في شعر الصيرفي مرَّةً واحدة، في قوله يرثي الدكتور أحمد فؤاد الأهواني:

قد أضاعتْكَ حقبةٌ　　للثميناتِ لم تَصُنْ[6]

وهذا الموضع ممَّا يبيِّن الوعي في السلوك النحويّ للصيرفي في شعره، فالزيادة هنا من المطَّرِد؛ لأنَّ الفعل (صان) متعدٍّ إلى واحد، وقد ضعف بسبب تأخُّره عن المفعول، فكانت زيادة اللام هنا مطلوبة، وقد كان يمكنه أن يقول: (الثميناتِ لم تصن) بلا مانع، وهذا يعني أنَّه اختار زيادة اللام عن وعيٍ وإدراك.

(١) سورة يوسف، الآية ٤٣.

(٢) سورة البروج، الآية ١٦.

(٣) انظر: شرح الكافية للرضي ٤/ ٢٩٢، ومغني اللبيب / ٢٨٦.

(٤) انظر: الجنى الداني / ١٠٧، وشرح الأشموني ٢/ ٧٧.

(٥) السابق.

(٦) زاد المسافر / ٤٣.

المبحث الثاني

زيادة حرف ثنائيِّ البناء

وفيه ثلاث قضايا:

- ***الأولى: زيادة (ما).***

- ***الثانية: زيادة (لا).***

- ***الثالثة: زيادة (مِن).***

زيادة (ما):

(ما) الزائدة أحد أقسام (ما) الحرفيَّة[1]، وقد كثُرت زيادتها توكيدًا للكلام[2]، وتأتي على أقسام، يُدخِل فيها بعض العلماء[3] كونها كافَّة، إمَّا عن عمل الرفع (وهي الداخلة على الأفعال: قلَّ وكثُر وطال)، أو عن عمل النصب والرفع (وهي المتَّصلة بإنَّ وأخواتها)، أو عن عمل الجرِّ (وهي المتصِّلة ببعض الأحرف مثل: رُبَّ والكاف والباء ومن، وبعض الظروف مثل: بعد وبين وحيث وإذ).

وفي عدِّ (ما) الكافَّة من الزوائد نظر؛ « لأنَّ لها تأثيرًا قويًّا وهو منع العامل من العمل وتهيئته لدخول ما لم يكن له أن يدخله »[4]، وهذا التأثير يخالف سمة الزوائد؛ إذ هي لا تؤثِّر في التركيب النحويِّ بل يكون دخولها كخروجها.

أمَّا غير الكافَّة فهي نوعان: عوض، وغير عوض، فالعوض في مواضع:

١- أن تكون عوضًا من فعل [5]، في نحو قول العرب: أمَّا أنت منطلقًا انطلقتُ، فالأصل: لأن كنتَ منطلقًا انطلقتُ، فحُذفت لام التعليل، وحُذفت (كان)، فانفصل الضمير المتَّصل بها لحذف عامله، وجيء بـ (ما) عوضًا من (كان)، ومثل هذا في قولهم: افعل هذا إمَّا لا [6]، وأصله: إن كنت لا تفعل غيره.

٢- أن تكون عوضًا من الإضافة [7]، كقولهم: حيثما، وإذْما، جاءت (ما) فيهما عوضًا من الإضافة؛ لأنَّهما لمَّا قُصد الجزم بهما قُطِعا عن الإضافة وجيء بـ (ما) عوضًا منهما.

وغير العوض في مواضع، منها:[8]

(١) انظر: الجنى الداني / ٣٢٢.
(٢) انظر: الخصائص ٢/ ٢٨٢.
(٣) انظر: الجنى الداني / ٣٣٣، مغني اللبيب / ٤٠٣ وما بعدها.
(٤) شرح الكافية للرضي ٤/ ٤٦٥.
(٥) انظر: الجنى الداني / ٣٣٣.
(٦) انظر: مغني اللبيب / ٤١٠.
(٧) انظر: الجنى الداني / ٣٣٣.
(٨) انظر: مغني اللبيب / ٤١١ وما بعدها.

١- بعد الرافع، كقول مهلهل بن ربيعة التغلبي:

لو بأبانَيْن جاء يخطبها رُمِّل ما أنفُ خاطبٍ بدمِ[1]

٢- وبعد الناصب الرافع، نحو: ليتما زيدًا قائمٌ.

٣- وبعد الجازم، كقوله تعالى: ﴿ وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ نَزْغٌ ﴾[2].

٤- وبعد الخافض، سواء كان حرفًا كما في قوله تعالى: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ﴾[3]، أو اسمًا كقوله تعالى: ﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ ﴾[4]، وقد قيل: إنَّ زيادتها بعد المضاف قليلة[5]، وقيل: إنَّها بعد الخافض نكرةٌ مجرورة، والمجرور بعدها بدلٌ منها.[6]

٥- وندرت زيادتها قبل الخافض، كما في قول بعضهم: (ما خلا زيدٍ، وما عدا عمرٍو) بالخفض.

٦- وبعد أداة الشرط، جازمةً كانت، كقوله تعالى: ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ ﴾[7]، أو غير جازمة، كقوله: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا مَا جَآءُوهَا ﴾[8]، وزيادتها بعد (إذا) الظرفيَّة و(إنْ) الشرطيَّة جائزة قياسًا.[9]

٧- وبين المتبوع وتابعه، في نحو قوله تعالى: ﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً ﴾[10].

وممَّا تُزاد من أجله (ما): أن تكون منبِّهةً على وصفٍ لائق[11]، وهي في ذلك على ثلاثة أقسام:

---

(١) ابن يعيش ١/ ٤٦، همع الهوامع ٢/ ١٥٨.
(٢) سورة الأعراف، الآية ٢٠٠.
(٣) سورة آل عمران، الآية ١٥٩.
(٤) سورة القصص، الآية ٢٨.
(٥) انظر: شرح الكافية للرضي ٤/ ٤٦٦.
(٦) السابق.
(٧) سورة النساء، الآية ٧٨.
(٨) سورة فصلت، الآية ٢٠.
(٩) انظر: رصف المباني / ٣٨٢.
(١٠) سورة البقرة، الآية ٢٦.
(١١) انظر: الجنى الداني / ٣٣٤.

١- للتعظيم والتهويل، كقول أنس بن مدركة:

عزمتُ على إقامة ذي صباحٍ ... لأمرٍ ما يُسوَّد مَن يسودُ[(١)]

فالمعنى: لأمرٍ عظيم أو خطير.

٢- للتحقير: كما يُقال لمن يفخر بما أعطى: وهل أعطيتَ إلاَّ عطيَّةً ما ؟ تحقيرًا لعطيَّته وتهوينًا من شأنها.

٣- للتنويع: مثل: ضربته ضربًا ما، أي: نوعًا من الضرب.

وقد نظر سيبويه إلى زيادة (ما) نظرةً تُراعي حقَّ التركيب النحويِّ وحقَّ المعنى والدلالة، وذلك في قوله: « وتكون توكيدًا لغوًا، وذلك قولك: متى ما تأتني آتِك، وقولك: غضبت من غير ما جرم، وقال الله عزَّ وجلَّ: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ﴾[(٢)]، وهي لغوٌ في أنَّها لم تُحدِث إذ جاءت شيئًا لم يكن قبل أن تجيء من العمل، وهي توكيدٌ للكلام»[(٣)]، فباعتبار التركيب النحويِّ هي لغوٌ لا يغيِّر شيئًا من الإعراب، وباعتبار الدلالة هي زيادة في مبنى التركيب تزيد في معناه وتؤكِّده.

وبتتبُّع مواضع زيادة (ما) في شعر الصيرفيِّ وجدت أكثر استعماله لها مع (إذا)، حيث وقعت معها في أربعة عشر موضعًا، مثل قوله في رثاء العقَّاد:

أهنُا الصوت الَّذي كان إذا ... ما ارتقى المنبرَ قالوا: ليثُ غابْ؟[(٤)]

* وقوله:

إذا ما اجتمعنا كان ثالث جمعنا ... براءة قلبَيْنا هدىً ومنارا[(٥)]

---

(١) من شواهد الكتاب ١/ ٢٢٧، وابن يعيش ٣/ ١٢، وهمع الهوامع ١/ ١٩٧.
(٢) سورة النساء، الآية ١٥٥.
(٣) الكتاب ٤/ ٢٢١.
(٤) صلواتي أنا / ٨٧.
(٥) عودة الوحي / ٨٢.

وغيرها[1]، فلو نظرنا إلى إفادة (ما) للتأكيد وعلمنا أنَّ الفعل الَّذي يلي (إذا) يكون «متيقَّن الكون أو في حكم المتيقَّن»[2] لأدركنا أن ربط الصيرفيّ بينهما ـ وورودهما في شعره بهذا القدر ـ لم يقع اتِّفاقًا، بل عن وعي وإدراك، وقياسيَّة زيادة (ما) في هذا الموضع مع مناسبتها للمعنى يفسِّر كونها ظاهرة في شعر الصيرفي، فإنَّه لم يأت بها زائدة في أيِّ موضع آخر بهذا الكمّ.

وقد استعمل الصيرفي أيضًا زيادة (ما) مع (إنْ) في ثلاثة مواضع، وقد يبدو التعارض بين (ما) المؤكِّدة و (إنْ) الَّتي تدخل على المشكوك فيه[3] الَّذي لا رجحان لكونه أو عدم كونه[4]، ولكن بالنظر إلى مواضع استعماله لها في قوله:

فلا تـتـهيَّبي؛ فـالـلـيـل أمـنٌ   به إمَّا احتواكِ او احتواني[5]

* وقوله:

حيَّيْتَ فيَّ وفائي وهْو منقبتي   من أنعُم الله إمَّا تُذكَر النعمُ[6]

* وقوله:

وإمَّا تبادلنا الأحاديث أنصتت   لرقَّتنا النجوى فطاب حوارا[7]

نجد أنَّ زيادتها مقصودة لتنقل الفعل بعدها من كونه مشكوكًا في حدوثه إلى كون حدوثه راجحًا.

واستعمل الصيرفي زيادة (ما) في مواضع سوى (إذا) و (إن)، لكنَّها في حكم النادر، فمنها زيادة (ما) بعد المضاف في قوله:

---

(١) انظر: الألحان الضائعة/ ٢١، ٢٨، ٦١، ٨٤، ٨٥، ٨٧، النبع/ ٢١، ٨٥، صدى ونور ودموع/ ١٧٦، ٢٠٦، نوافذ الضياء / ٥٦، زاد المسافر / ٤٩.

(٢) شرح التسهيل ٣/ ٢١١.

(٣) انظر: الجنى الداني / ٣٦٧.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٣/ ٢١١.

(٥) صدى ونور ودموع / ١٥٢.

(٦) عودة الوحي / ٢٧.

(٧) السابق/ ٨٣.

رحلةٌ دون ما مدى   وكفاحٌ بغير زادْ[1]

* وبعد (كي) في قوله:

كيما تطارد ما أحسُّ به   من الرهب القويَّه[2]

* وفي قوله على لسان الشِعر:

خلقتْني مشيئة الله كيما   أتغنَّى بحسنه الحقِّ دوما[3]

زيادة (لا):

تأتي (لا) الزائدة على ثلاثة أضرب[4]:

الأوَّل: أن تكون زائدةً من جهة اللفظ فقط، كقولهم: جئت بلا زادٍ، وغضبت من لا شيءٍ، وسبب وصفها بالزيادة هنا وصول عمل ما قبلها إلى ما بعدها، وهو سبب لفظيّ، أمَّا من جهة المعنى فقد أفادت النفي.

الثاني: أن تكون زائدة لتوكيد النفي، نحو: ما يستوي زيد ولا عمرو.

الثالث: أن تكون زائدة دخولها كخروجها، وهذا شاذٌّ لا يُقاس عليه؛ إذ لا تأثير لها في المعنى ولا في الإعراب، كما في قول الشاعر:

تذكَّرتُ ليلى فاعترتني صبابةٌ   وكاد ضمير القلب لا يتقطَّعُ[5]

ولزيادة (لا) فوائد وأغراض، منها:

١- أنَّها تُزاد بعد الواو العاطفة بعد النفي فترفع احتمال حدوث أحد المنفيَّيْن دون الآخر، في مثل: ما جاءني زيدٌ ولا عمرو[6]، فلو قيل: ما جاءني زيدٌ وعمرو، احتمل أن يكون

(١) صدى ونور ودموع/ ١٣١.
(٢) الألحان الضائعة / ٢٦.
(٣) السابق / ٣٤.
(٤) انظر: رصف المباني / ٣٤٤، والجنى الداني / ٣٠٠ وما بعدها.
(٥) مجهول القائل، رصف المباني / ٣٤٤، والجنى الداني / ٣٠٠.
(٦) انظر: شرح الكافية للرضي ٤/ ٤٦٦.

النفي لاجتماعهما في المجيء[1]، ومثل ذلك في النهي.

٢- أنَّها تُزاد قبل المُقسَم به بكثرة؛ إيذانًا بأنَّ جواب القسم منفيّ[2]، كقول امرئ القيس:

لا وأبيك ابنة العامريِّ لا يدَّعي القومُ أنِّي أفِر[3]

٣- أنَّها تُزاد لتوكيد الكلام وتثبيت معناه[4]، كما في قوله تعالى: ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَـٰبِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَىْءٍ مِّن فَضْلِ ٱللَّهِ﴾[5]، أي: لأن يعلم أهل الكتاب أنَّهم لا يقدرون على شيءٍ من فضل الله.[6]

٤- أنَّها تُزاد على بعض الأحرف فتنقلها عن معناها الَّذي وُضِعت له إلى معنى غيره[7]، وهي: لو، وهل، وأنْ، وهمزة الاستفهام، فقد أصبحت بزيادة (لا): لولا، وهلاَّ، وألاَّ، وألا - مخفَّفة -، وصارت معانيها على النحو التالي:

- (لو) نُقلت من امتناع الشيء لامتناع غيره إلى معنيين:

١- التحضيض، مثل: لولا تكرم زيدا.

٢- امتناع الشيء لوجود غيره، نحو: لولا زيدٌ لجئتُك.

- (هل) نُقلت من الاستفهام إلى التحضيض، كقول عنترة:

هلاَّ سألتِ الخيل يا ابنة مالكٍ إن كنتِ جاهلةً بما لم تعلمي[8]

- (أن) نُقلت من معنى المصدريَّة أو التفسير إلى التحضيض، مثل: ألاَّ تُعطي بكرًا.

---

(١) انظر: ابن يعيش ٨/ ١٣٧.
(٢) انظر: شرح الكافية للرضي ٤/ ٤٦٦.
(٣) ديوانه / ٦٨، وفي البيت حذف للمتحرك الأول وهو ما يُعرف في العروض بالخَرم.
(٤) ابن يعيش ٨/ ١٣٦.
(٥) سورة الحديد، الآية ٢٩.
(٦) انظر: أمالي ابن الشجري ٢/ ٥٤١.
(٧) انظر: المرجع السابق ٢/ ٥٤٣ وما بعدها.
(٨) شرح القصائد العشر / ٢٩٤.

- (الهمزة) لَمَّا رُكِّبت مع (لا) صلحت لمعاني:

١ - التحضيض[١]، نحو: ألا تكرم أخاك.

٢ - والتمنِّي، نحو: ألا ماءَ أشربه.

٣ - واستفتاح الكلام، نحو قوله تعالى: ﴿ أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْمُفْسِدُونَ ﴾[٢].

وقد استعمل الصيرفي زيادة (لا) في موضعين من شعره:

* في قوله في التقاء النيل بالبحر المتوسِّط في (رأس البرّ):

لا البحرُ يطغى، لا ... ولا النيل عليه جانِ[٣]

وزيادة (لا) هنا توكيد للجملة المنفيَّة قبلها، فكأنَّها وحدها إعادة للجملة السابقة بصورة مختزلة، والتوكيد في هذا الموضع مفيد؛ لأنَّ طغيان البحر عند لقائه بالنهر أمر وارد؛ للتفاوت بينهما، فالتأكيد على نفيه أدلُّ على المعنى.

* وفي قوله في رثاء أبيه:

طالت بخطوك الطريق يا أبي ... طالت هنا بخطـــوك الطريقْ

لا واحةٌ لا راحةٌ ولا مـدى ... ولا صُوى تُهدهِد البريــق

ولا سمير في المسير في الهجيـ ... ـــر في الطريق لا ولا رفيق[٤]

ولا تُستغرب زيادة (لا) في هذا السياق الَّذي كثر فيه النفي بـ (لا)، وتأكيد النفي بها يعطي المعنى قوَّة قصد إليها الشاعر لإبراز المعنى وتقويته، فقد جسَّمت زيادتها معاني الوحدة والإرهاق الَّتي أراد الشاعر بيان وقوعها لأبيه.

---

(١) هذه عبارة ابن الشجري، ولعلَّ التعبير بـ (العرض) أكثر مناسبة للمعنى.
(٢) سورة البقرة، الآية ١٢.
(٣) صلواتي أنا / ٢٧.
(٤) السابق / ٦١.

زيادة (من):

تأتي (من) الزائدة لمعنييْن:[1]

الأوَّل: التنصيص على العموم، وهي الزائدة في نحو: (ما جاءني من رجل)؛ فإنَّه قبل دخولها يحتمل نفي الجنس ونفي الوحدة، ولهذا صحَّ قبل دخول (من) أن يُقال: (بل رجلان)، وامتنع ذلك بعد دخولها.

الثاني: توكيد العموم، وهي الزائدة في نحو: ما جاءني من أحد أو من ديَّار؛ فإنَّ (أحدًا) و (ديَّارًا) صيغتا عموم. ويشترط البصريُّون لزيادتها ثلاثة شروط[2]، هي:

١- أن يكون الكلام قبلها غير موجب، بأن يتقدَّم عليها نفي، أو نهي،أو استفهام بـ (هل)، فمن النفي والاستفهام قوله تعالى: ﴿مَّا تَرَىٰ فِي خَلْقِ ٱلرَّحْمَٰنِ مِن تَفَٰوُتٍ فَٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ﴾[3]، ومن النهي: لا يقم من أحد.

٢- أن يكون مجرورها نكرة.

٣- وأن يكون فاعلاً، أو مفعولاً به، أو مبتدأ.

ولزيادة (من) مواضع[4]، هي:

١- مع المبتدأ، كما في قوله تعالى: ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾[5].

٢- مع الفاعل، كما في قوله تعالى: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم﴾[6].

٣- مع المفعول به، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِۦ﴾[7].

---

(١) انظر: مغني اللبيب / ٤٢٥.
(٢) انظر: الجنى الداني / ٣١٧، مغني اللبيب / ٤٢٥، ٤٢٦.
(٣) سورة الملك، الآية ٣.
(٤) الجنى الداني/ ٣١٩، ٣٢٠.
(٥) سورة الأعراف، الآية ٥٩.
(٦) سورة الأنبياء، الآية ٢.
(٧) سورة إبراهيم، الآية ٤.

٤- وقد تُزاد مع الحال[١]، نحو قراءة زيد بن ثابت وأبي الدرداء وأبي جعفر وزيد بن علي والحسن ومجاهد وغيرهم[٢] قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ يَنۢبَغِى لَنَآ أَن نُّتَّخَذَ مِن دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَآءَ﴾[٣] ببناء ﴿نُّتَّخَذَ﴾ للمفعول، فعليها تكون ﴿أَوْلِيَآءَ﴾ حالاً، وتكون (من) مزيدةً مع الحال.

ومن المهمّ أن أسجِّل هنا نصًّا لسيبويه يفيد أنَّ كون (من) زائدة لا يمنع من إفادتها معنىً آخر كالتبعيض، يقول سيبويه: « وقد تدخل في موضع لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيماً، ولكنَّها توكيد بمنزلة (ما)، إلاَّ أنَّها تجرُّ لأنَّها حرف إضافة، وذلك قولك: ما أتاني من رجل، وما رأيت من أحد، ولو أخرجت (من) كان الكلام حسنًا، ولكنَّه أكّد بمن لأنَّ هذا موضع تبعيض، فأراد أنَّه لم يأته بعض الرجال والناس».[٤]

ولا شكَّ أنَّ نفي البعض أدعى إلى تأكيد النفي؛ لأنَّ البعض في النفي أقوى من الكلّ، وما فطن إليه سيبويه يصلح مثله أيضًا في زيادة (من) في النهي والاستفهام، فالنهي عن البعض أدعى إلى النهي عن الكلِّ، والاستفهام مع زيادة (من) يختلف في معناه عن الاستفهام من غير زيادتها، فإذا سأل رجل أهل بيته: هل عندكم طعام؟ فهذا سؤال لا يحمل في لفظه دلالة على غير الاستفهام، أمَّا إذا كان السؤال: (هل عندكم من طعام ؟) فهذا صادر من متوقِّع للنفي في الجواب؛ لفقرٍ أو قلَّة زادٍ أو نحو ذلك.

* وقد استعمل الصيرفي زيادة (من) في شعره مع المبتدأ الواقع بعد استفهام في قوله:

آه يـا ربِّ أمانـيَّ اختـفـت ... كاختفاء الأمس في الماضي البعيدْ

هل لها من عودةٍ يـا ربِّ أم ... أنَّـها كالأمس ماضٍ لا يعودْ؟[٥]

---

(١) انظر: شرح التسهيل ٣/ ٣١٩.

(٢) انظر: المحتسب ٢/ ١١٩، ١٢٠، الدرّ المصون ٨/ ٤٦٥.

(٣) سورة الفرقان، الآية ١٨.

(٤) الكتاب ٤/ ٢٢٥، واعترض ابن مالك عليه بقوله: « وهذا غير مرضيّ؛ لأنَّه يلزم منه أن تكون ألفاظ العموم للتبعيض. وإنَّما تكون للتبعيض إذا لم يُقصَد عموم »شرح التسهيل ٣/ ١٣٥، ١٣٦.

(٥) الألحان الضائعة / ٥٠.

وفي زيادة (من) في البيت قبل المبتدأ في سياق الاستفهام تأكيد يقتضيه المعنى؛ فالمقام مقام دعاء، والإلحاح فيه يناسبه زيادة (من)، لأنَّ المسؤول عنه الأماني الَّتي اختفت عن إحساس الشاعر (كاختفاء الأمس في الماضي البعيدْ)، وإذا كان خفاؤها بهذا الشكل فلا يكفي في السؤال عنها أن يقول (هل لها عودة ؟)، ودلالة (من) على التبعيض يجعله باستعمالها متوقِّعًا للجواب بالنفي كما قدَّمت.

* واستعمل زيادتها مع المبتدأ الواقع بعد نفي في قوله يخاطب الشاعر محمَّد الهمشري وهو يرثيه:

حلمتَ بوادي الموت قبل اجتيازه   وما فيه من حَلي ولا من زخارفِ[1]

وفي زيادة (من) في البيت زيادة في المعنى؛ لأنَّه يبرز غرابة هذا الحلم الَّذي اتَّجه الشاعر (الهمشري) بفكره إليه، فهو وادٍ للموت، وفوق ذلك تنتفي فيه الحلي والزخارف انتفاءً مؤكَّدًا، وهذا شيء يستحقّ التنويه به على الصورة المؤكَّدة الَّتي ساعدت في رسمها زيادة (من).

* واستعمل زيادة (من) مع التمييز، في قوله:

في كلِّ هدْبٍ وترٌ خافقٌ   مع الرؤى، أجمِل به من خفوقْ[2]

ولا خلاف بين النحاة في جواز جرِّ التمييز بـ (من) إذا صلح لمباشرتها، بألاَّ يكون تمييزًا للعدد، ولا محوَّلاً عن المفعول، ولا فاعلاً في المعنى مُحوَّلاً عن فاعل في الصناعة.[3]

يقول سيبويه: «قولك: ويحه رجلاً، ولله درُّه رجلاً، وحسبك به رجلاً... وما أشبه ذلك، وإن شئت قلت: ويحه من رجل، وحسبك به من رجل، ولله درُّه من رجل فتدخل (من) هاهنا كدخولها في (كم) توكيدًا».[4]

---

(١) صدى ونور ودموع / ٤٢.
(٢) نوافذ الضياء/ ٣٩.
(٣) انظر: شرح الأشموني٢/ ٤٩،همع الهوامع١/ ٢٥١.
(٤) الكتاب ٢/ ١٧٤.

لكنَّ الخلاف في (من) هذه هل هي للتبعيض أم زائدة؟[1]، وقد صحَّح أبو حيَّان كونها زائدة[2]، ونسب البغداديّ القول بزيادتها للمرادي في شرحه على الألفيَّة[3]، ولم تصحّ هذه النسبة له؛ فقد نصَّ على أنَّها للتبعيض[4].

وممَّا يدلُّ على أنَّها زائدة قول الحطيئة:

طافت أمامةُ بالركبان آونةً يا حسنه من قوامٍ ما ومنتقِبا[5]

بنصب (منتقبا) على محلِّ (قوام)؛ «لأنَّه في معنى: يا حسنه قوامًا»[6]

والخلاف في كون (من) زائدة مع التمييز متفرِّع عن خلافهم في جواز زيادتها في الكلام الموجب، فالمرويّ عن سيبويه وسائر البصريِّين أنَّها لا تُزاد إلاَّ في كلام غير موجب[7]، أمَّا الأخفش[8] فيجوِّز أن تكون (من) زائدة في الكلام الموجب وأن يكون مجرورها معرفة، وهو مذهب الكوفيِّين[9]، وأبي علي الفارسي[10]، ويُروى عن الكسائي[11]، وبه قال ابن مالك؛ «لثبوت السماع بذلك نظمًا ونثرًا».[12]

فمن شواهد زيادة (من) في الكلام الموجب من القرآن الكريم قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْۗ﴾[13]، وقوله: ﴿وَلَقَدْ جَآءَكَ مِن نَّبَإِيْ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾[14].

---

(١) انظر: ارتشاف الضرب٤/ ١٦٣٢، ١٦٣٣، وشرح الأشموني٢/ ٥١.
(٢) ارتشاف الضرب٤/ ١٦٣٣.
(٣) خزانة الأدب ٣/ ٢٧٠.
(٤) توضيح المقاصد ٢/ ٧٣٤.
(٥) الخصائص ٢/ ٤٣٢، خزانة الأدب ٣/ ٢٧٠، شرح الأشموني ٢/ ٥١.
(٦) الخصائص ٢/ ٤٣٢.
(٧) انظر: المقتضب ٤/ ٤٢٠، ابن يعيش ٨/ ١٣٧، شرح التسهيل ٣/ ١٣٨، الجنى الداني / ٣١٧.
(٨) انظر: معاني القرآن ١/ ٢٧٢، ٢/ ٤٦٤، ٤٨٨، ٥٠٩.
(٩) انظر: رصف المباني / ٣٩١، جواهر الأدب / ٣٤٤، مغني اللبيب / ٤٢٨.
(١٠) انظر: المسائل المشكلة / ٢٤٢.
(١١) انظر: السابق، والتبيان ٢/ ٨٧٨، وشرح التسهيل ٣/ ١٣٩.
(١٢) شرح التسهيل ٣/ ١٣٨، وانظر: شواهد التوضيح والتصحيح / ١٢٦.
(١٣) سورة البقرة، الآية ٢٧١.
(١٤) سورة الأنعام، الآية ٣٤.

ومن المأثور النثريّ عن العرب قولهم: قد كان من مطر، يريدون: قد كان مطر[1]

ومن الشعر قول عمر بن أبي ربيعة:

ويَنمى لها حبُّها عندنا فما قال من كاشحٍ لم يضر[2]

أراد: فما قال كاشح لم يضر[3]، وقول آخر:

يظلُّ به الحرباءُ يمثُلُ قائمًا ويَكثُرُ فيهِ من حنين الأباعرِ[4]

أراد: ويكثر فيه حنين الأباعر.[5]

وغيرها من الشواهد كثير، والشواهد الَّتي احتجَّ بها الأخفش ومن تابعه تجعل شروط زيادة (من) الَّتي وضعها البصريُّون محلَّ نظر، وتؤيِّد القول بزيادتها من غير شرط، فهو قولٌ صحيح لا يصطدم مع المسموع الفصيح.

خلاصة:

بدأتُ هذا الفصل ببيان معنى الزيادة، فبيَّنتُ أنَّ المراد بكون عنصر من عناصر التركيب زائدًا أنَّه لم يُؤتَ به قصدًا إلى معنىً في ذاته، بل ليُتَوصَّل به إلى زيادة المعنى الكائن قبل وجوده، فهو زائدٌ على مطالب الصحَّة والإفادة، ثمَّ عرَّجتُ على بيان فائدة الزيادة، فبيَّنتُ أنَّ الزيادة في اللفظ لا بدَّ أن تقترن بزيادة في المعنى، ولا يكفي لبيان فائدتها أن يُقال إنَّها لتأكيد المعنى، بل يجب أن يُنظر إلى موقعها من السياق وعلاقتها به فتظهر فائدتها واضحةً جليَّة.

وكانت دراستي للزيادة في شعر الصيرفيّ في مبحثين: أحدهما لزيادة حرفٍ أحاديِّ البناء، والآخر لزيادة حرفٍ ثنائيِّ البناء.

(١) انظر: جواهر الأدب / ٣٤٤، مغني اللبيب / ٤٢٨.
(٢) ديوانه / ١٠٤.
(٣) شرح التسهيل ٣/ ١٣٨.
(٤) شرح التسهيل ٣/ ١٣٩، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٧٩٩، والبيت في وصف يوم حارّ.
(٥) السابق.

فدرستُ تحت مبحث زيادة حرفٍ أحاديِّ البناء ثلاث قضايا:

الأولى: صرف الممنوع من الصرف، حيث بدأتُ بذكر مفهوم الصرف، وناقشتُ ما رُوي من كون صرف الممنوع من الصرف جائزًا في الاختيار، وارتضيتُ كونه من خصائص لغة الشعر، ولا يُستعمل في غير الشعر إلاَّ لسبب قويّ كالتناسب، ثمَّ بيَّنتُ بعض فوائد التنوين على اختلاف أنواعه، فذكرتُ منها: التفريق بين النكرة والمعرفة، واختزال التركيب واختصاره، والتفريق بين الماضي والمستقبل، وقيامه بوظيفة السكت، والخفَّة والتطريب في الشعر، ثمَّ تعرَّضتُ لقضيَّة تحديد نوع ووظيفة التنوين الَّذي دخل ما لا ينصرف في الشعر، وذكرتُ أنَّ القيم الَّتي ثبتت للتنوين بجميع أنواعه يجوز أن تظلَّ فاعلةً في بنيته المعنويَّة العميقة حين استعماله في الشعر على خلاف الأصل النثريّ، ويجوز أن نلمح آثار بعض تلك المعاني إذا اقتضاها السياق؛ فمع أنَّ صرف الممنوع رجوع للأصل، والرجوع للأصل لا يُسأل عن علَّته، إلاَّ أنَّه ينبغي أن لا يخلو من الفائدة، ثمَّ بيَّنتُ أنَّ أكثر ما جاء من صرف الممنوع في شعر الصيرفي قد وقع في صيغة منتهى الجموع الَّتي على وزن (مفاعل)، وكان وقوعها مرتبطًا بتأكيد دلالة جمع الكثرة، كما صرف الصيرفي بعض أسماء الأعلام، إمَّا قصدًا إلى الصفة لا العلم، وإمَّا لأمن اللبس حيث تتعيَّن دلالة الأسماء لمسمَّى معيَّن ولا تُشرك معه غيره.

الثانية: زيادة الباء، حيث ذكرتُ أنّها من الحروف الَّتي كثر تصرُّفها واتَّسعت العرب في معانيها، ممَّا يدلُّ على قدرتها على الوفاء بأغراض المتكلِّم والمعاني الَّتي يريد تأديتها، وبيَّنتُ المواضع الَّتي تُزاد فيها الباء، ثمَّ بيَّنتُ المواضع الَّتي استعمل فيها الصيرفي زيادتها وهي ثلاث مواضع في خبر (ليس) و (ما)، وبيَّنتُ موضعها من السياق وأثرها في المعنى.

الثالثة: زيادة اللام، حيث بيَّنتُ موضع زيادتها باطِّراد، وبيَّنتُ أنَّ الصيرفيّ لم يستعمل زيادة اللام إلاَّ في موضع واحد تطَّرد زيادتها فيه ويقتضيها المقام؛ لتقوية العامل الَّذي ضعف بتأخُّره، وهذا دليلٌ على الوعي في سلوكه النحويّ.

ودرستُ تحت مبحث زيادة حرفٍ ثنائيِّ البناء ثلاث قضايا:

الأولى: زيادة (ما)، حيث بيَّنتُ مواضع وقوعها وأغراضها، ثمَّ بيَّنتُ مواضع وقوعها في شعر الصيرفي، وقد استأثرت (إذا) بأغلب هذه المواضع (١٤) موضعًا، وكان ذلك لأنَّ الفعل الَّذي يليها يكون متيقَّن الوقوع، ممَّا يناسبه التأكيد بزيادتها، فربط الصيرفيّ بينهما لم يقع اتِّفاقًا، بل عن وعيٍ وإدراك.

الثانية: زيادة (من)، حيث بيَّنتُ أنَّها تأتي للتنصيص على العموم أو لتأكيده، وأنَّ نحاة البصرة اشترطوا لزيادتها ثلاثة شروط - اتضَّح مصادمتها لنصوص فصيحة تقوِّي حجَّة من لم يشترطها من النحاة - وذكرتُ مواضع زيادتها، ثمَّ أوردتُ نصًّا لسيبويه يفيد أنَّ كون (من) زائدة لا يمنع من إفادتها معنىً آخر كالتبعيض، ومع اعتراض ابن مالك عليه إلاَّ أنَّ معناه يصحّ، ثمَّ بيَّنتُ مواضع زيادة (من) في شعر الصيرفيّ حيث كان منها موضعٌ زيدت فيه مع المبتدأ الواقع بعد استفهام، وثانٍ مع المبتدأ الواقع بعد نفي، وآخر مع التمييز، وقد كان ذكر هذه المواضع مرتبطًا ببيان معنى الزيادة فيها.

الثالثة: زيادة (لا)، حيث بيَّنتُ أضرب زيادتها، والفوائد والأغراض الَّتي تُزاد من أجلها، كرفع الاحتمال، والإيذان بأنَّ جواب القسم منفيّ، وتوكيد الكلام وتثبيت معناه، ونقل بعض الأحرف من معانيها إلى معانٍ أخرى، ثمَّ بيَّنْتُ مواضع زيادة (لا) في شعر الصيرفي وهما موضعان.

ومن أهمِّ نتائج البحث في هذا الفصل: أنَّ الصيرفي في شعره لا يميل إلى الزيادة، ولا يستعملها إلاَّ حين تمسُّ حاجة المعنى إليها أو حين تكون مطَّردة في اللغة، وباستثناء صرف الجمع المتناهي على وزن (مفاعل)، وزيادة (ما) مع (إذا) لا يوجد في شعره استعمال للزوائد بكثرة؛ وهو ما يوازن استعماله الكثير للحذف، فهو في شعره يميل إلى الإيجاز ولا يقترب كثيرًا من الحشو.

الفصل الثالث

التقديم والتأخير

وفيه توطئة وثلاثة مباحث:

- ***المبحث الأَوَّل: تقديم الاسم المفرد.***

- ***المبحث الثانِي: تقديم شبه الجملة.***

- ***المبحث الثالث: تقديم ما يرد مفردًا وجملةً وشبهَ جملة.***

وذُيِّل بخلاصةٍ لأهمِّ نتائج البحث فيه.

توطئة

مفهوم التقديم والتأخير:

يراد بالتقديم والتأخير أن تخالف عناصر التركيب ترتيبها الأصليّ في السياق فيتقدَّم ما الأصل فيه أن يتأخَّر ويتأخَّر ما الأصل فيه أن يتقدَّم.

والحاكم للترتيب الأصليّ بين عنصرين يختلف إذا كان الترتيب لازمًا أو غير لازم، فهو في الترتيب اللازم (الرتبة المحفوظة) حاكمٌ صناعيٌّ نحويّ، أمَّا في غير اللازم (الرتبة غير المحفوظة) فيكاد يكون شيئًا غير محدَّد، ولكن توجد بعض الأسباب العامَّة الَّتي قد تفسِّر الترتيب الأصليّ - بنوعيه - بين عنصرين، وهي مختلفة في اعتباراتها، فمنها ما اعتباره معنويّ، ومنها ما اعتباره لفظيّ، أو منطقيّ، أو صناعيّ، ومن أهمّ هذه الأسباب:

* أن تكون العلاقة بين العنصرين علاقة المحكوم عليه بالحكم، فمقتضى الأصل أن يتقدَّم المحكوم عليه ويتأخَّر الحكم، كتقدُّم المبتدأ على الخبر.[1]

* أن تكون العلاقة بينهما علاقة العامل بالمعمول، فمقتضى الأصل أن يتقدَّم العامل ويتأخَّر المعمول، كتقدُّم الفعل على المفعول.[2]

* أن تكون العلاقة بينهما علاقة المقدِّمة بالنتيجة، فمقتضى الأصل أن تتقدَّم المقدِّمة وتتأخَّر النتيجة، كتقدُّم فعل الشرط على جواب الشرط.[3]

* أن تكون العلاقة بينهما علاقة الكلِّ بالجزء المقتطَع منه، فمقتضى الأصل أن يتقدَّم الكلُّ ويتأخَّر الجزء، كتقدُّم المُستثنى منه على المُستثنى.

* أن يكون تقدُّم عنصرٍ ضروريًّا لحفظ تقسيم معلوم من اللغة بالضرورة، كتقدُّم الفعل على الفاعل؛ لما عُلِمَ من وجود جملة فعليَّةٍ تقف جنبًا إلى جنب مع الجملة الاسميَّة مكوِّنةً معها أساسًا ثنائيًّا لورود الجمل.

---

(١) انظر: شرح الكافية للرضي ١/ ٢٠١.

(٢) انظر: أسرار العربية / ٨٥، والمرجع السابق.

(٣) انظر: ابن يعيش ٩/ ٧.

وللتقديم والتأخير علَّة هي الرتبة، فالرتبة مبدأٌ نحـويٌّ لولاه لم يكن ثَمَّ تقديمٌ ولا تأخير، فما الرتبة ؟ وما أنواعها ؟

الرتبة قرينةٌ نحويَّةٌ من قرائن المعنى، يمكن تعريفها بأنَّها جزءٌ من النظام النحويِّ «يحدِّد موقع الكلمة من بناء الجملة»[١] ويفرض لكلمتين بينهما ارتباط أن تأتي إحداهما أوَّلاً والأخرى ثانيًا[٢]، ويمتنع العكس إذا كانت الرتبة محفوظة، أمَّا إذا كانت الرتبة غير محفوظة فيجوز أن تتقدَّم إحدى الكلمتين في تعبيرٍ وتتأخَّر في تعبيرٍ آخر من غير اتِّصاف أحد التعبيرين بالخطأ النحويِّ.

وهناك تجاذبٌ بين الرتبة والإعراب، فالرتبة في اللغات غير الإعرابيَّة تُحدِّد الوظيفة التركيبيَّة لأجزاء الجملة، أمَّا في اللغات الإعرابيَّة فتظهر مرونة الرتبة وإتاحتها حرِّيَّة الحركة لتلك الأجـزاء؛ بسبب تكفُّل الإعـراب بتحديد الوظيفة التركيبيَّة لها، فإذا خفي الإعراب انتفى ذلك ووجب الالتزام بالرتبة.[٣]

والفرق بين الرتبة المحفوظة وغير المحفوظة أنَّ الترتيب السياقيَّ للكلمات في حالة الرتبة المحفوظة يُراعى في نظام اللغة وفي الاستعمال، ولا يقع خلافه إلاَّ موصوفًا بالخطأ النحويِّ، أمَّا في حالة الرتبة غير المحفوظة فترتيب الكلمات في السياق أصلٌ افتراضيٌّ اتَّخذه النظام النحويُّ، وقد يُحتِّم الاستعمال ـ حسب المقام والغرض ـ خلافه بتقديم المتأخِّر.

ويُوصَف العنصر المتقدِّم في الرتبة المحفوظة بأنَّه متقدِّم وجوبًا – ومن ذلك تقدُّم الموصـول على الصلة، والموصـوف على الصـفة، وحرف الجرِّ على المجرور، وغيرها ـ أمَّا في الرتبة غير المحفوظـة ـ كالَّتي بين المبتدأ والخبر، والفاعل والمفعـول به، والضمير والمرجع، وغير ذلك ـ فالتقديم والتأخير اختيارٌ أسـلوبيٌّ جائزٌ للمتكلِّم بحسـب ما يعبِّر عن غرضه ويُفهِم معناه المقصود .[٤]

---

(١) معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض / ١١٧ .

(٢) انظر: البيان في روائع القرآن ١/ ٦٧.

(٣) انظر: ضوابط التقديم وحفظ المراتب في النحو العربيّ / ٢٦٠ .

(٤) انظر: اللغة العربيَّة معناها ومبناها / ٢٠٧ .

وقد يُلغى هذا الاختيار وتُحفَظ الرتبة؛ إمَّا لاتِّقاء لبس، كما في (ضرب موسى عيسى)، أو لاتِّقاء مخالفة القاعدة، كما في (رأيتُكَ)[1]، فانتقال الرتبة من دائرة الرتبة غير المحفوظة إلى دائرة الرتبة المحفوظة أمرٌ وارد.

والفرق بين الرتبة المحفوظة والرتبة غير المحفوظة هو عينه الفرق بين الواجب والجائز في النحو؛ فالتقديم في الرتبة المحفوظة حكمٌ تركيبيٌّ نحويٌّ صرف لا مجال فيه لاختيار المتكلِّم، فهو إمَّا جارٍ على القاعدة بحفظها، أو مخالفٌ للقاعدة مُخِلٌّ بسلامة التركيب بإهماله لها، أمَّا الرتبة غير المحفوظة فالتقديم فيها أمرٌ اختياريٌّ يمكِّن من التصرُّف في العبارة؛ لأنَّه يصبح وسيلة أسلوبيَّة تُستجلب بها المعاني وتُقلَّب العبارة لتناسب مقتضى الحال[2]، ولهذا دار البحث البلاغيُّ في علم المعاني حول الرتبة غير المحفوظة.

مخالفة الأصل فيهما:

ينطلق الحديث عن التقديم والتأخير من منطلق الرتبة الَّتي منها ـ كما أسلفت ـ رتبة محفوظة لا تُخالَف إلاَّ خطأً وانحرافًا عن النظام السياقيِّ، ورتبة غير محفوظة قد تُراعَى وقد لا تُراعَى.

والترتيب الَّذي جعله النظام النحويُّ أصلاً في الرتبة غير المحفوظة لا يُسأل عن علَّته في غالب الأحيان، وإنَّما يُسأل عمَّا جاء على خلافه: لَمَ خالف ؟ وما الغاية من الخلاف؟

فالتقديم والتأخير نوعٌ من التصرُّف في التركيب والعدول عن أصل ترتيب عناصره لغاية بيانيَّة معنويَّة، وهذا التصرُّف لا يكون اعتباطًا لغير علَّة وإلاَّ كان جورًا على التركيب ومعناه وإفسادًا للكلام بأسره.

حاصل القول في ظاهرة التقديم والتأخير (الجائز) أنَّها تفتقر إلى أمور:

الأوَّل: تحديد الأصل في ترتيب عناصر التركيب.

الثاني: تحديد العدول عن الأصل في هذا الترتيب.

الآخر: البحث عن علَّة هذا العدول وتأثيره في المعنى والدلالة.

---

(١) انظر: البيان في روائع القرآن ١/ ٦٩.
(٢) انظر: السابق ١/ ٦٧.

أغراض التقديم:

للتقديم أغراض متعدِّدة متنوِّعة، يتعيَّن أحدها بحسب العنصر المقدَّم، وبحسب المقامات والأحوال، إلاَّ أنَّ الغرض الأوَّل من تقديم عنصرٍ ما هو كون ذكره أهمّ من ذكر باقي أجزاء الكلام، والعناية به أكثر من العناية بذكر غيره[1]، وهو ما عبَّر عنه سيبويه بقوله في الفاعل والمفعول: «... يقدِّمون الَّذي بيانه أهمُّ لهم وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعًا يُهِمَّانهم ويعنيانهم»[2]، وجعله الإمام عبد القاهر قاعدةً للتقديم بقوله: «... لم نجدهم اعتمدوا فيه شيئًا يجري مجرى الأصل غير العناية والاهتمام»[3]، إلاَّ أنَّه أكَّد أنَّ الاقتصار على العناية والاهتمام لا يكفي لبيان سبب تقديم لفظٍ ما، بل يجب أن يُفسَّر وجه العناية فيه وسبب أهمِّيَّته الَّتي جعلته يتقدَّم في حين تأخَّر غيره.[4]

وما دام القول بالعناية وحدها لا يكفي فقد ذكر العلماء من الأغراض ما يُعدُّ وجوهًا لهذه العناية؛ ففيها تفسيرٌ لها وتعليل، وليس فيها حجرٌ على غيرها من الأغراض؛ فلكلِّ سياقٍ خواصُّه، ولكلِّ تقديمٍ أسراره.

وممَّا ذكروه من أغراض تقديم الخبر المفرد على المبتدأ:

١- التخصيص، كأن يقول أحد: زيد إمَّا قائم أو قاعد، « فيردِّده بين القيام والقعود من غير أن يخصصه بأحدهما»[5]، فالردُّ عليه يكون بتقديم الخبر لتخصيص المبتدأ به، فيقال: قائمٌ هو.

٢- الافتخار، نحو: «تميميٌّ أنا»، فتقديم الخبر هنا «يُفهَم منه معنى لا يُفهَم بتأخيره»[6]، وهو الافتخار -أو غيره كالتخصيص في مقام آخر- فيجب التقديم مراعاةً للمعنى والغرض.

(١) انظر: الأطول ١/ ٣٦٦.
(٢) الكتاب ١/ ٣٤، وفي معناه: الكتاب ١/ ٥٦، ٢/ ١٤٣.
(٣) دلائل الإعجاز / ١٠٧.
(٤) انظر: السابق.
(٥) الإيضاح / ١٠١.
(٦) شرح الكافية للرضي ١/ ٢٣٤.

٣- التفاؤل أو التشاؤم، مثل: ناجحٌ زيدٌ، ومقتولٌ إبراهيم.[١]

ومن أغراض تقديم الخبر الظرف والجارّ والمجرور:

١- الاختصاص، نحو قول الله تعالى: ﴿لَهُ ٱلْمُلْكُ وَلَهُ ٱلْحَمْدُ﴾[٢]، فالغرض من التقديم هنا بيان «اختصاص الملك والحمد بالله عزَّ وجلَّ»[٣] لا بغيره.

ويجب التنبيه هنا إلى أنَّ التقديم للاختصاص ليس مقصورًا على كون المقدَّم ظرفًا والمؤخَّر مبتدأ؛ فقد «كاد أهل البيان يُطبقون على أنَّ تقديم المعمول يفيد الحصر، سواء كان مفعولاً أو ظرفًا أو مجرورًا، ولهذا قيل في ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾[٤]: معناه: نخصُّك بالعبادة والاستعانة».[٥]

٢- التنبيه من أوَّل الأمر على أنَّ الظرف خبرٌ لا نعت[٦]، كما في قول الشاعر:

له هممٌ لا منتهى لكبارها وهمَّته الصغرى أجلُّ من الدهر[٧]

فإنَّه «لو أخَّر فقال: هممٌ له، لتُوُهِّم أنَّه صفة»[٨]، فقدَّم الخبر للتنبيه وإزالة الوهم.

ولتقديم المبتدأ على الفعل أغراض كثيرة، منها:

١- التخصيص بالخبر الفعليِّ، نحو: أنا سعيتُ في حاجتك؛ لإفادة الانفراد بالسعي وعدم الشركة فيه.[٩]

---

(١) انظر: معاني النحو / ١٥٣.
(٢) سورة التغابن، الآية ١.
(٣) الكشَّاف ٤/ ١١٢.
(٤) سورة الفاتحة، الآية ٥.
(٥) معترك الأقران ١/ ١٨٩.
(٦) انظر: عروس الأفراح ١/ ٤٦٥.
(٧) نسبه القزويني وشُرَّاح التلخيص إلى حسَّان بن ثابت ﷺ في مدح الرسول ﷺ، وحقَّق الدكتور عبد الحميد هنداوي أنَّه لبكر بن النطَّاح في أبي دلف، يُراجع: المطوَّل/ ٣٥٤ (حاشية ٢)، الأطول ١/ ٥٠٧ (حاشية ٢).
(٨) عروس الأفراح ١/ ٤٦٥.
(٩) انظر: دلائل الإعجاز / ١٢٨.

٢- تحقيق الأمر وإزالة الشكِّ، نحو: هو يعطي الجزيل، فليس الغرض هنا ادِّعاء اختصاصه بذلك دون غيره، وإنَّما الغرض تأكيد المعنى في نفس السامع.(١)

٣- تعجيل مسرَّة السامع أو مساءته (٢)، نحو: خليلك عاد من السفر، ونحو: الكئيب يزورك اليوم.

وغير ذلك من الأغراض ممَّا سيأتي مفصَّلاً في موضعه.

قيمة التقديم والتأخير:

ظاهرة التقديم والتأخير -شأن الظواهر السياقيَّة الأخرى كالحذف والزيادة وغيرها- مظهرٌ من مظاهر شجاعة العربيَّة(٣)؛ ففيها إقدام على مخالفة لقرينة من قرائن المعنى من غير خشية لبس، اعتمادًا على قرائن أخرى، ووصولاً بالعبارة إلى دلالاتٍ وفوائد تجعلها عبارةً راقيةً ذات رونقٍ وجمال.

والقيمة البيانيَّة للتقديم والتأخير مرتبطةٌ بالجائز منه، ومرهونةٌ بحسن استعماله على وفق مقتضى الحال، والوعي باستعماله في موضعه، وإلاَّ كان عبثًا لا قيمة له ولا فائدة بل ربَّما يؤدِّي إلى إفساد المعنى.

والأغراض الَّتي تتفتَّق عنها ظاهرة التقديم تبيِّن ثراءها وكثرة فوائدها، وكونها منبعًا ثرًّا لرقيِّ الأساليب وارتفاعها في البيان.

فلا عجب حين نرى احتفاء الإمام عبد القاهر الجرجاني بهذه الظاهرة في قوله عن بابها: «هو بابٌ كثير الفوائد، جمُّ المحاسن، واسع التصرُّف، بعيد الغاية، لا يزال يفترُّ لك عن بديعة، ويفضي بك إلى لطيفة، ولا تزال ترى شعرًا يروقك مسمعُه، ويَلطُف لديك موقعُه، ثم تنظر فتجد سبب أن راقك ولطف عندك أن قُدِّم فيه شيءٌ وحُوِّل اللفظ عن مكان إلى مكان».(٤)

(١) انظر: دلائل الإعجاز / ١٢٩.
(٢) انظر: الإيضاح / ٥٦، والأطول ١/ ٣٦٩.
(٣) انظر: الخصائص ٢/ ٣٦٠.
(٤) دلائل الإعجاز / ١٠٦.

المبحث الأوَّل

تقديم الاسم المفرد

وفيه ثلاث قضايا:

الأولى: تقديم الفاعل على الفعل.

الثانية: تقديم المفعول على الفاعل.

الثالثة: مجيء الاسم بعد (إذا) الشرطية.

تقديم الفاعل على الفعل:

صورة هذه المسألة أن ينتقل الاسم من كونه فاعلاً يقع بعد الفعل إلى كونه مبتدأً يقع قبل الفعل وتصبح الجملة الفعليَّة بعده خبرًا له، وإذا نظرنا إلى هذا من جهة الإسناد المجرَّد فليس ثمَّة فرق؛ لأنَّ المبتدأ فاعلٌ في المعنى(1)، وأمَّا من جهة الصنعة النحويَّة ومعانيها فالتقديم وسيلةٌ أسلوبيَّة نقلت التركيب من نطاق الجملة الفعليَّة إلى نطاق الجملة الاسميَّة، ونقلةٌ كهذه لا بدَّ من أن يكون وراءها شيءٌ كثير من جهة الدلالة، ولذلك كان لهذا التقديم أغراض كثيرة وفوائد جمَّة على ما سيأتي بيانه.

الجملة الَّتي يتقدَّم فيها الاسم ويتأخَّر الفعل لا تظلُّ جملةً فعليَّةً كما يقول نحاة الكوفة؛ فهناك عدَّة أسباب تمنع من كون الاسم المقدَّم فاعلاً، منها:

١- أنَّ الفاعل معمول والفعل عامل، والمعمول يتأخَّر عن العامل.

٢- وأنَّ الفاعل «بمنزلة الجزء من الفعل»(2)، فهما «كجزأي كلمة، ولا يجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها».(3)

٣- وأنَّ الفاعل يتعرَّض بالتقديم لتسلُّط العوامل عليه، فلا يعمل ما تأخَّر فيه، كما نقول في (زيدٌ قام): إنَّ زيدًا قام، فانتصاب (زيد) بـ (إنَّ) دليل على أنَّه لم يكن مرفوعًا على الفاعليَّة وإنَّما رُفع على الابتداء، وهو عاملٌ ضعيف، فلذلك انتسخ عمله بعمل (إنَّ).(4)

٤- وأنَّ اللفظ أقوى من المعنى، وما دام الفعل حين قُدِّم الاسم قد لحقه ألف الضمير وواوه ونونه (في نحو: الزيدان قاما، والزيدون قاموا، والهندات قمن)، فهذا دليلٌ على أنَّه شُغِل بمضمَرٍ حين أُخِّر(5)، فلا يظلُّ الاسم المقدَّم فاعلاً له.

---

(١) انظر: الخصائص ١/ ٣٤٣.
(٢) أسرار العربيَّة / ٧٩، وفيه سبعة أوجه للدلالة على ذلك نأيتُ عن التطويل بذكرها.
(٣) شرح الأشموني ١/ ٣٨٨.
(٤) انظر: شرح التسهيل ٢/ ١٠٧.
(٥) انظر: السابق.

ثمَّ إنَّ الافتراق بين الجملة الاسميَّة والجملة الفعليَّة يجعل تقديم الفاعل لا أصل له عند البصريِّين، ولكلِّ هذا كان الصحيح قولهم بوجوب تأخير الفاعل عن عامله(١)، فإذا وُجِد ما صورته تقدُّم الفاعل وجب كونه مبتدأً وتقدير الفاعل ضميرًا مستترًا في الفعل، وتكون الجملة الفعليَّة خبرًا للمبتدأ.(٢)

ولتقديم المبتدأ على الخبر الفعليِّ أغراض كثيرة، منها:

١- التخصيص بالخبر الفعليِّ، بالنصِّ على أنَّ المبتدأ «فاعله دون واحد آخر، أو دون كلِّ أحد»(٣)، ومن شواهد ذلك في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿وَبِٱلۡأٓخِرَةِ هُمۡ يُوقِنُونَ﴾(٤)، أي أنَّهم أصحاب اليقين دون غيرهم، وفي تخصيصهم بذلك «تعريضٌ بأهل الكتاب وبما كانوا عليه من إثبات أمر الآخرة على خلاف حقيقته، وأنَّ قولهم ليس بصادرٍ عن إيقان، وأنَّ اليقين ما عليه مَن آمن بما أُنزل إليك وما أُنزِل من قبلك»(٥)، ومنه في المثل: تُعْلمني بضبٍّ أنا حرَشْتُه؟(٦)، فتقديم (أنا) للتخصيص، والمعنى: أنا حرشتُه دون غيري.

٢- تحقيق الأمر للسامع وإزالة الشكِّ من ذهنه، بالتأكيد على أنَّ الفاعل المعيَّن قد فعل، فلذلك يُذكَر الفاعل أوَّلاً ليقع في نفس السامع قبل الفعل فيباعده من الشبهة ويمنعه من الإنكار وظنِّ الغلط والتزيُّد،ومثال ذلك:فلانٌ يحبُّ الثناء،فليس مراد القائل أن يزعم أنَّ فلانًا وحده يحبُّ الثناء، ولا أن يُعرِّض بإنسان لا يحبُّ الثناء، ولكنَّ المراد بيان أنَّ حبَّ الثناء دأبه على جهة التحقيق للسامع وتمكين ذلك في نفسه.(٧)

وتحقيق الأمر يرد في مقامات عدَّد منها الإمام عبد القاهر:(٨)

---

(١) انظر: همع الهوامع ١/ ١٥٩.
(٢) انظر: المقتضب ٤/ ١٢٨، شرح جمل الزجَّاجي لابن هشام/ ١٠٨، شرح الأشموني ١/ ٣٨٨.
(٣) دلائل الإعجاز/ ١٢٨.
(٤) سورة البقرة، الآية ٤.
(٥) الكشَّاف ١/ ١٣٧.
(٦) مجمع الأمثال ١/ ١٧٢.
(٧) انظر: دلائل الإعجاز/ ١٢٨، ١٢٩.
(٨) انظر: السابق/ ١٣٣ وما بعدها.

أ) فيما سبق فيه إنكارٌ من منكِر، نحو أن يقول قائل: ليس لي علمٌ بالَّذي تقول، فأقول له: أنت تعلم أنَّ الأمر على ما أقول، ولكنَّك تميل إلى خصمي.

ب) وفيما اعترض فيه شكٌّ، نحو أن يقول قائل: كأنَّك لا تعلم ما صنع فلان ولم يبلغك، فأقول: أنا أعلم، ولكنِّي أداريه.

ج) وفي تكذيب مدَّع، كقول الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَإِذَا جَآءُوكُمْ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَقَد دَّخَلُواْ بِٱلْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُواْ بِهِۦۚ﴾[1]، وذلك أنَّ قولهم: ﴿ءَامَنَّا﴾ دعوى منهم أنَّهم لم يخرجوا بالكفر كما دخلوا به، فالموضع موضع تكذيب.

د) وفيما القياس في مثله أن لا يكون، كقوله تعالى: ﴿وَٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً لَّا يَخْلُقُونَ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾[2]، وذلك أنَّ عبادتهم لها تقتضي أن لا تكون مخلوقة.

هـ) وفي كلِّ شيءٍ كان خبرًا على خلاف العادة وعمَّا يُستغرَب من الأمر، نحو أن تقول: ألا تعجب من فلان ؟ يدَّعي العظيم وهو يعيا باليسير، ويزعم أنَّه شجاعٌ وهو يفزع من أدنى شيء.

و) وفي الوعد والضمان، وذكر أنَّه ممَّا يحسُن فيه ويكثُر، كقول الرجل: أنا أعطيك، أنا أكفيك، أنا أقوم بهذا الأمر؛ وذلك أنَّ من شأن من تَعِدُهُ وتَضمنُ له أن يعترضه الشكُّ في تمام الوعد وفي الوفاء به، فهو من أحوج شيءٍ إلى التأكيد.

ز) ويكثر أيضًا في المدح والفخر، نحو: أنت تعطي الجزيل، وذلك أنَّ من شأن المادح أن يمنع السامعين من الشكِّ فيما يمدح به ويباعدهم من الشبهة، وكذلك شأن المفتخر.

٣- الثالث من أغراض تقديم المبتدأ على الخبر الفعليّ: تعجيل المسرَّة أو المساءة؛ لكون المسند إليه يسرُّ السامع أو يسوؤه[3]، نحو: صديقك يعود اليوم، عدوُّك جاء إلى البلد.

---

(١) سورة المائدة، الآية ٦١.

(٢) سورة الفرقان، الآية ٣.

(٣) انظر: الأطول ١/ ٣٦٩.

٤- التعظيم أو التحقير، فممَّا التقديم فيه للتعظيم قول الله تعالى: ﴿ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴾[١]، حيث قُدِّم لفظ الجلالة على فعل الاستهزاء؛ «للتنبيه على أنَّ الاستهزاء بالمنافقين هو الاستهزاء الأبلغ الَّذي لا اعتداد معه باستهزائهم؛ لصدوره عمَّن يضمحلُّ علمهم وقدرتهم في جانب علمه وقدرته»[٢]، وممَّا التقديم فيه للتحقير أن نقول: الغبيُّ جاء.[٣]

٥- الغرابة، أي كون الفعل مستغرَب الوقوع من ذلك الفاعل، لا لأنَّ الفعل غريبٌ في نفسه، فيُقدَّم الفاعل ويكون مبتدأ، نحو: الأخرس نطق، الأعمى أبصر.[٤]

٦- تنبيه المخاطَب إلى المحدَّث عنه، قال سيبويه: «فإذا بنيت الفعل على الاسم قلت: زيدٌ ضربتُهُ، فلزمَتْهُ الهاء، وإنَّما تريد بقولك مبنيٌّ عليه الفعل أنَّه في موضع (منطلقٌ) إذا قلت: عبد الله منطلقٌ، فهو في موضع هذا الَّذي بُنِي عليه الأوَّل وارتفع به، فإنَّما قلت: (عبد الله) فنبَّهْتَه[٥] له، ثمَّ بنيتَ عليه الفعل ورفعتَه بالابتداء»[٦]، فكلام سيبويه في هذا الموضع صريحٌ في أنَّ تقدُّم الاسم ورفعه بالابتداء وبناء الفعل عليه يفيد تنبيه المخاطَب إلى الاسم المقدَّم.

وقد قدَّم الصيرفيّ المبتدأ على الفعل في مواضع، منها:

* في قوله في عودة الوحي:

عـاد ليَ الوحيُ وعـاد الـرواءْ — للشعرِ والشدوِ بهذا اللقـاءْ
في مارسٍ حين الربيعُ انتشـى — بعطره الفوَّاح عبْر الهواءْ[٧]

(١) سورة البقرة، الآية ١٥.
(٢) روح المعاني ١/ ١٥٩.
(٣) انظر: معاني النحو ١/ ١٦٠.
(٤) السابق.
(٥) (فنبَّهتَه) هو اللفظ الوارد في طبعة ديرنبورغ الَّتي حظيتْ بأصحِّ نسخة من كتاب سيبويه وجعلها المرحوم الشيخ عبد السلام هارون أساسًا في المعارضة، ومع هذا فقد أثْبَتَ في متن مُحقَّقته (فنسبته له) خلافًا لها ولطبعة بولاق.
(٦) الكتاب ١/ ٨١.
(٧) عودة الوحي/ ٨.

والتقديم في قوله: (حين الربيع انتشى) لتعجيل المسرَّة والتفاؤل، بتصدير لفظ (الربيع) الَّذي يحمل دلالة السعادة والبهجة، بما يتناسب مع جوِّ الفرح في القصيدة بسبب عودة الوحي.

* وفي قوله في الشاعر العراقيّ هلال ناجي:

وإن جلا الحسنَ قلتَ: الريشةُ انطلقتْ بكلِّ لونٍ يُباهي كلَّ ما رسموا[1]

وتقديم (الريشة) في البيت لتنبيه المتلقِّي إلى المتحدَّثِ عنه، وهذا التنبيه لازم في هذا الموضع؛ ففي البيت انتقال بالصورة من مجال الشعر إلى مجالِ الرسم، وهذا الانتقال قد لا يُدرك بسرعة، فكان لا بدَّ من تصدير ما يدلُّ على هذا الانتقال، فقدَّم الريشة الَّتي هي أداة الرسَّام.

* وفي رثائه لعزيز فهمي، النائب المثالي، والوطنيّ المخلص، والمحامي النابغة، والشاعر الملهَم:

خـلِّ الـعـزاء فـمـا يـفـيدُ عـزاءُ ساد الظلامُ وغامت الأضواءُ

الشعلةُ انطفأتْ.. وكان وراءها للمدلجين الحائريـــن رجاءُ[2]

والتقديم في قوله: (الشعلةُ انطفأتْ) أقرب إلى إرادة التعظيم، لبيان أنَّ الَّذي وقع له الانطفاء ليس شيئًا هيِّنًا، وإنَّما هو الشعلة الَّتي تهدي المدلجين الحائرين، فالأهمِّيَّة هنا ليست للمسند (الانطفاء) وإنَّما للمسند إليه (الشعلة)، فلذلك كان المسند إليه أحقَّ بالتقديم.

* وفي قوله في رثاء سامية محمَّد الصيرفي:

وكتسبيحة المصلِّي إذا ما حرسته الأملاكُ والطهر ضمَّه[3]

---

(١) السابق / ١٥.

(٢) صدى ونور ودموع / ٢٨١.

(٣) صلواتي أنا / ٦٧.

ومع أنَّ في التقديم هنا نوعًا من القلق؛ لأنَّه عطف جملة اسميَّة على جملة فعليَّة[١] إلاَّ أنَّ فيه فائدتين: الأولى من جهة المعنى، بتخصيص الطهر بضمِّ المصلِّي، والثانية من جهة اللفظ، حيث تأخَّر الفعل (ضمَّه) ليأخذ مكانه من القافية.

* وقوله في قصيدة (لغة الضاد):

البخاريُّ لم يكن قرشيًّا   حين يروي لسيِّد المرسلينا[٢]

والفعل المؤخَّر في البيت منفيّ، وتقديم المسند إليه على المسند المنفيّ يفيد المبالغة في النفي، وقد يفيد التخصيص[٣]، وتتعيَّن المبالغة في البيت، ووجه المبالغة في النفي إظهار صورة مفادها أنَّ الإمام البخاريّ مع كونه في ذروة العلماء لم يكن قرشيًّا، ومع هذا فقد يُسِّر لحفظ حديث النبيّ ﷺ ذي اللسان العربيّ المبين، ممَّا يدلُّ على أنَّ اللغة العربيَّة محفوظةٌ بحفظ الله، وهو يهيِّء لحفظها من شاء من العرب أو من غيرهم.

تقديم المفعول على الفاعل:

التقديم المقصود هنا هو سبق المفعول للفاعل مع بقائه منصوبًا كما كان في حالة التأخير، فالتغيير عن الأصل من حيث الترتيب فقط، ولا يمتدُّ إلى الإعراب، يقول سيبويه: «فإن قدَّمت المفعول وأخَّرت الفاعل جرى اللفظ كما كان في الأوَّل، وذلك قولك: ضرب زيدًا عبدُ الله؛ لأنَّك إنَّما أردت به مؤخَّرًا ما أردت به مقدَّمًا، ولم ترد أن تشغل الفعل بأوَّل منه وإن كان مؤخَّرًا في اللفظ، فمن ثَمَّ كان حدُّ اللفظ أن يكون فيه مقدَّمًا، وهو عربيٌّ جيِّدٌ كثير»[٤]، ومقبولٌ في القياس.[٥]

---

(١) للنحاة في عطف الجملة الاسميَّة على الفعليَّة والعكس ثلاثة أقوال: جوازه مطلقًا، ومنعه مطلقًا، وجوازه في الواو فقط، وقد جعل ابن هشام القول بالمنع المطلق أضعف الثلاثة، انظر: مغني اللبيب/ ٦٣٠.

(٢) صلواتي أنا/ ٩٢.

(٣) انظر: معترك الأقران ١/ ١٨٧.

(٤) الكتاب ١/ ٣٤.

(٥) انظر: الخصائص ٢/ ٣٨٢.

مقتضى الأصل أن يتقدَّم الفاعل على المفعول[١]؛ « لأنَّ الفعل قد يستغني عن المفعول، ولأنَّ المفعول فضلة في الكلام»[٢]، ولكن تعرض أمور فتوجب مخالفة الأصل بتأخير الفاعل عن المفعول، وهي:[٣]

١- أن يتَّصل بالفاعل ضمير مفعول راجع إلى مفعول، نحو: ضرب زيدًا غلامُهُ.

٢- أن يكون الفاعل محصورًا بـ (إلاَّ)، نحو: ما ضرب عمرًا إلاَّ زيدٌ، أو بـ (إنَّما)، نحو: إنَّما ضرب عمرًا زيدٌ.

٣- أن يتَّصل مفعوله وهو غير متَّصل، نحو: أكرمك محمَّدٌ.

وتعرض أمورٌ توجب التزام الأصل بتقديم الفاعل على المفعول، وهي:[٤]

١- أن يخفى الإعراب اللفظيّ في الفاعل والمفعول معًا مع انتفاء القرينة اللفظيَّة أو المعنويَّة الَّتي تميِّز أحدهما من الآخر، نحو: ضرب موسى عيسى.

٢- أن يكون الفاعل ضميرًا متَّصلاً وجب تقديمه على المفعول، سواء كان المفعول اسمًا ظاهرًا، نحو: ضربت زيدًا، أو مضمرًا منفصلاً، نحو: ما ضربت إلاَّ إيَّاك، أو مضمرًا متَّصلاً، نحو: ضربتُكَ.

٣- أن يكون المفعول محصورًا بإلاَّ، نحو: ما ضرب زيدٌ إلاَّ عمرًا، أو بإنَّما، نحو: إنَّما ضرب زيدٌ عمرًا.

أمَّا فيما عدا تلك الحالات فتقديم المفعول جائز «إذا كان الكلام موضحًا عن المعنى»[٥] وكان الإعراب مفصحًا عن الفاعل والمفعول [٦]، ومنه في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿ لَن يَنَالَ ٱللَّهَ لُحُومُهَا ﴾[٧].

---

(١) انظر: المقتضب ٤/ ١٠٢، جمل الزجَّاجي / ١٠.
(٢) شرح جمل الزجَّاجي لابن هشام / ١٠٨.
(٣) انظر: شرح الكافية للرضي ١/ ١٧١.
(٤) انظر: شرح الكافية للرضي ١/ ١٦٦، وشرح الأشموني ١/ ٤٠٣.
(٥) المقتضب ٣/ ٩٥.
(٦) انظر: السابق، وشرح جمل الزجَّاجي لابن هشام / ١٠٨.
(٧) سورة الحجّ، الآية ٣٧.

ويدور غرض تقديم المفعول على الفاعل حول العناية والاهتمام الَّذي هو الأصل في أغراض التقديم عامَّة، وممَّا يبيِّن وجه العناية والاهتمام ما ذكره الإمام عبد القاهر في تفسيرهما بمثال في قوله: «معنى ذلك أنَّه قد تكون أغراض الناس في فعلٍ ما أن يقع بإنسانٍ بعينه، ولا يبالون من أوقعه، كمثل ما يُعلم من حالهم في حال الخارجيِّ يخرج فيعيث ويفسد ويكثر به الأذى، أنَّهم يريدون قتلَه، ولا يبالون مَن كان القتل منه، ولا يعنيهم منه شيء، فإذا قُتل وأراد مريدٌ الإخبار بذلك فإنَّه يقدِّم ذكر الخارجيّ فيقول: قَتلَ الخارجيَّ زيدٌ، ولا يقول: قتلَ زيدٌ الخارجيَّ؛ لأنَّه يعلم أنْ ليس للناس في أن يعلموا أنَّ القاتل له زيدٌ جدوى وفائدة فيعنيهم ذكره ويهمِّهم ويتَّصل بمسرَّتهم، ويعلم من حالهم أنَّ الَّذي هم متوقِّعون له ومتطلِّعون إليه: متى يكون وقوع القتل بالخارجيِّ المفسد، وأنَّهم قد كُفوا شرَّه وتخلَّصوا منه».[1]

وقد استعمل الصيرفيُّ تقديم المفعول على الفاعل بكثرة، فمن ذلك:

* قوله في جيهان السادات:

كــرَّم اللهُ مَــنْ تُـكـرِّمُ جـيـلاً   قد تناسى كفاحَهُ الأبناءُ [2]

وتقديم المفعول (كفاحه) مطلوبٌ في هذا الموضع؛ إذ لا شكَّ أنَّ العناية بذكره أكثر من العناية بذكر الأبناء، لا سيَّما وهم يتناسون كفاح أسلافهم.

* وقوله يخاطب الرئيس محمَّد أنور السادات:

تكسو الحديثَ رواءً في بساطته   لأنَّه من صميم القلبِ نبضاتُ

فيه الحقائقُ لم تسترْ معالَمها   عن المسامع في النفس السياساتُ[3]

ووجه العناية في تقديم المفعول (معالمها) أنَّ معالم الحقائق أهمُّ من السياسات وأشرف، فالسياسات تتقلَّب بين الحقِّ والباطل، أمَّا الحقائق فلها وجه واحد واضح المعالم، وفيه نكتة لفظيَّة هي أنَّ الفاعل (السياسات) تأخَّر ليأخذ مكانه من القافية.

(١) دلائل الإعجاز / ١٠٧، ١٠٨.
(٢) عودة الوحي / ٨٧.
(٣) السابق / ٩٥.

* وقوله في رثاء عبَّاس العقَّاد، يصف أدبه:

أدبٌ أقــوى مــن الـمـوتِ ولا يعرفُ الموتَ الَّذي جاز السحابْ[1]

وتقديم المفعول هنا بغرض التخصيص، فحين يتلو الموت فعل المعرفة يصبح نفي المعرفة مخصوصًا بالموت، وهذا يوصل إلى تأكيد معنى خلود الأدب الرفيع (الَّذي جاز السحاب) وعدم موته.

ومواضع كثيرة أخرى[2]، وقد استأثر غرض العناية والاهتمام بأكثرها، فأكتفي بعرض الأبيات السابقة تجنُّبًا للتكرار.

مجيء الاسم بعد إذا الشرطية:

يدور البحث في هذه المسألة حول التراكيب الَّتي ترد فيها (إذا) الظرفيَّة المضمَّنة معنى الشرط وبعدها اسمٌ يليه فعل، كما في قول الله تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتۡ﴾[3]، ففي مثل هذا التركيب خلاف، ومذهب الجمهور فيه أنَّ فعل الشرط محذوف يفسِّره الفعل المذكور بعد[4]، والتقدير عندهم: إذا انفطرت السماء انفطرت، أمَّا مذهب الكوفيّين فهو أنَّ الاسم بعد (إذا) مرفوعٌ بالفعل بعده، وهو فاعلٌ متقدِّم على فعله[5]، أو مبتدأ خبره ما بعده.[6]

والخلاف في هذا فرعٌ عن الخلاف في (إذا) هل هي مختصَّة بالدخول على الجملة الفعليَّة أم لا، وأقوال النحاة في هذه المسألة ثلاثة:

القول الأوَّل: يجوز دخول (إذا) على الجملة الاسميَّة إذا كان الخبر فيها فعلاً، وهو قول سيبويه، قال عن (حيث) و (إذا): «والرفع بعدهما جائز؛ لأنَّك قد تبتدئ الأسماء

(١) صلواتي أنا / ٨٦.

(٢) انظر: صلواتي أنا/ ٢٤، ٣٠، ٦٩، زاد المسافر/ ٤٨، نوافذ الضياء/ ١٢، ٢٥، ٥١، عودة الوحي/ ١٤، ١٥، ٤٩، ٩٤، ١٠٠، النبع / ٧٧، الشروق / ٣٠، ٥٨، صدى ونور ودموع / ٦٦، ٧٥، ١٠٠، ١١٧، ١٤٥، ١٦٩، ٢٥٧، الألحان الضائعة / ١٥، ٣٢، ٣٤، ٧٠.

(٣) سورة الانفطار، الآية ١.

(٤) انظر: المقتضب٢/ ٧٤، المفصّل/ ٢٠٧، ابن يعيش٤/ ٩٦.

(٥) انظر: معاني الأخفش ٢/ ٧٣٦.

(٦) انظر: شرح التسهيل ٢/ ٢١٣.

بعدهما فتقول: اجلس حيث عبد الله جالس، واجلس إذا عبد الله جلس»[1]، فيؤخذ من قوله: «قد تبتدئ الأسماء بعدهما» أنَّه يرى جواز رفع الاسم بعد (إذا) على الابتداء، ويؤخذ من تمثيله أنَّه يشترط لجوازه أن يكون الخبر فعلاً.

وقد اقترن قول سيبويه بجواز ذلك بوصفه له بالقبح، قال: « ويقبح إن ابتدأت الاسم بعدهما إذا كان بعده الفعل» [2]، فهو «في قياسه من باب المستقيم القبيح، فاستقامته من جهة معناه ولفظه، وقبحه من جهة ترتيبه؛ لأنَّه أوَّلاً قدَّم الاسم وأخَّر الفعل».[3]

وقد غُلِط على سيبويه فنُسِب إليه القول باختصاص (إذا) بالدخول على الجملة الفعليَّة[4]، وربَّما أوقع في هذا الغلط قولُه: « جملة هذا الباب أنَّ الزمان إذا كان ماضيًا أُضيف إلى الفعل وإلى الابتداء والخبر؛ لأنَّه في معنى (إذ)، فأُضيف إلى ما يُضاف إليه (إذ)، وإذا كان لِما لم يقع لم يُضف إلاَّ إلى الأفعال؛ لأنَّه في معنى (إذا)، و (إذا) هذه لا تُضاف إلاَّ إلى الأفعال»[5].

فالَّذين نظروا إلى هذا النصِّ وحده دون الأوَّل لم يفهموا مراده، ومراعاة النصَّين تجعلنا نرى بوضوح أنَّ سيبويه لا يُجيز مثل: اجلس إذا عبد الله جالس، وإنَّما يجيز مثل: اجلس إذا عبد الله جلس، « فتكون الجملة بعد (إذا) مبنيَّة من اسم وفعل، فقبُح من جهة الترتيب، فأمَّا أن يكون محالاً فلا". [6]

القول الثاني: يجوز دخول (إذا) على الجملة الاسميَّة مطلقًا، سواء كان الخبر فيها فعلاً أو اسمًا، ويُروَى هذا القول عن الأخفش[7] والكوفيِّين [8]، واختاره ابن مالك.[9]

(١) الكتاب ١/ ١٠٧.
(٢) السابق، نفسه.
(٣) الانتصار لسيبويه على المبرِّد / ٦٧.
(٤) انظر مثلاً: شرح التسهيل ٢/ ٢١٣، وشرح الألفيَّة لابن الناظم / ٣٩٥، وشرح الكافية للرضي ١/ ٤١٩، والجنى الداني / ٣٦٨، وشرح الأشموني ٢/ ١٥٢.
(٥) الكتاب ٣/ ١١٩.
(٦) الانتصار / ٦٦.
(٧) انظر: الجنى الداني / ٣٦٨، وشرح الأشموني ٢/ ١٥٢.
(٨) انظر: شرح الكافية للرضي ١/ ٤١٨، ٤١٩، ومغني اللبيب / ٧٥٧.
(٩) انظر: التسهيل / ٩٤، وشرحه ٢/ ٢١٣.

القول الثالث: تختصُّ (إذا) بالدخول على الجملة الفعليَّة، وإذا وقع بعدها اسمٌ مرفوعٌ فهو فاعلٌ لفعلٍ محذوفٍ يدلُّ عليه المذكور، وهو قول المبرّد[١] ومن تابعه، كالفارسيّ[٢] والزمخشريّ[٣] وغيرهما.[٤]

والجدير بالقبول من هذه الأقوال هو قول سيبويه؛ فالَّذين أجازوا دخول (إذا) الظرفيَّة المضمَّنة معنى الشرط على الجملة الاسميَّة مطلقًا لا يعضد قولهم شواهد كثيرة فصيحة، ولا يروون من شواهد دخولها على الجملة الاسميَّة ذات الخبر الاسميِّ إلاَّ ما الندور والشذوذ أولى به، كقول الفرزدق:

إذا باهليٌّ تحته حنظليَّةٌ   له ولدٌ منها فذاك المذرَّعُ[٥]

وأمَّا الَّذين خصُّوها بالجملة الفعليَّة وفتحوا الباب للتأويل والتقدير فقالوا في مثل قوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتۡ﴾ إنَّ التقدير: إذا انفطرت السماء انفطرت، فلا يخفى أنَّ تقديرهم بعيدٌ عن المعنى، يفسد الكلام، ويجعله في غاية الركاكة، من غير فائدة يؤدِّيها، فما الغرض من الحذف والذكر وتفسير الشيء بنفسه؟

إنَّ هذا التأويل يضيِّع تعبيرًا بليغًا وأسلوبًا جليلاً ورد بكثرة في أفصح النصوص، فقد دخلت (إذا) الظرفيَّة المضمَّنة معنى الشرط على الجملة الاسميَّة ذات الخبر الفعليّ في اثنين وعشرين موضعًا من القرآن، في سور (المرسلات، والتكوير، والانفطار، والانشقاق)، سوى ما ورد منه في الشعر، كقول أبي ذؤيب الهذليّ:

وإذا المنيَّة أنشبت أظفارها   ألفيت كلَّ تميمةٍ لا تنفعُ[٦]

وقول الفقعسيّ:

---

(١) انظر: المقتضب ٣/ ١٧٧، والكامل ٣/ ١٢٢٩.
(٢) انظر: التعليقة ١/ ١١٦.
(٣) انظر: المفصّل/ ٢٠٧.
(٤) انظر: البسيط ٢/ ٨٧٦، وابن يعيش ٤/ ٩٦، وهمع الهوامع ١/ ٢٠٧.
(٥) انظر: شرح التسهيل ٢/ ٢١٣، وقد أُوِّل البيت على إضمار (كان) على أنَّها فعل الشرط، يُراجع: مغني اللبيب ١/ ١٢٧.
(٦) شرح أشعار الهذليين ١/ ٤.

وهلاَّ أعدُّوني لمثلي تفاقدوا إذا الخصمُ أبزى مائل الرأس أنكب[1]

وغيرها[2]، وكثرة المسموع منه تجعل التأويل غير مقبول فيه؛ فالتأويل إنَّما هو وسيلةٌ لإلحاق النادر الشاذّ بالكثير المستقيم، واستعماله مع كثيرٍ فصيحٍ لا حاجة إليه ولا ضرورة تبرِّره.

ومع رجحان مذهب سيبويه في هذه المسألة فإنَّ نظرته إلى هذا الأسلوب على أنَّه قبيح فيها إجحاف، وليست تستقيم مع منهجه في الاهتمام بالمعاني والدلالات وإخضاع النحو لها، فوصفه له بالقبح غير مسلَّم.

إنَّ تقديم الاسم على فعل الشرط أسلوبٌ عربيٌّ فصيح، وهو ضربٌ من تقديم المسند إليه له معانٍ وأغراض، أوَّلها العناية والاهتمام الَّتي تتعدَّد أوجهها:

فقد يكون التقديم للتخصيص، نحو: إذا عليٌّ جاءك فأعطه هذا الكتاب، فالمعنى أنَّ إعطاء الكتاب يجب أن يختصَّ بعليٍّ دون سواه.

وقد يكون التقديم للتهويل، نحو قوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتۡ وَإِذَا ٱلۡكَوَاكِبُ ٱنتَثَرَتۡ وَإِذَا ٱلۡبِحَارُ فُجِّرَتۡ﴾[3]، فهذا موطن من مواطن التهويل؛ لأنَّ انفطار السماء وانتثار الكواكب وما تبعها فيه هولٌ كبيرٌ ورعبٌ وفزع، ويتَّضح هذا إذا نظرنا إلى آيةٍ أخرى لم يقدَّم الاسم فيها، في قوله تعالى: ﴿إِذَا زُلۡزِلَتِ ٱلۡأَرۡضُ زِلۡزَالَهَا﴾[4]؛ لأنَّ مشهد الزلازل مألوفٌ وواقعٌ متكرِّر ـ وإن كانت تلك زلزلة أعظم ـ بخلاف انفطار السماء، وانتثار الكواكب، وتفجير البحار... فالهول فيها أكبر، ولهذا تقدَّم الاسم.

وقد يكون للتعظيم، نحو: إذا الحبرُ قال بذلك فصدِّق.

وقد يكون لتعجيل المسرَّة، نحو: إذا الحبيبُ حضر وهبت لك ما تريد.

---

(١) شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١/ ٢١٤، وأبزى: أي جاء وهو متأخر العجز مائل الرأس منحرفا.
(٢) قد رصد المرحوم أحمد مكي الأنصاري أكثر من ألفي بيت لهذه الظاهرة في كتابه (النحو القرآني).
(٣) سورة الانفطار، الآيات ١ – ٣.
(٤) سورة الزلزلة، الآية ١.

أو لتعجيل المساءة، نحو: إذا السفَّاحُ حكم البلاد فلا خير في الحياة.

أو لغير ذلك من أغراض التقديم الكثيرة.[1]

وإذا ثبت لنا أنَّ تقديم الاسم على فعل الشرط أسلوبٌ عالٍ له قيمته في البيان فلنقف على مواضع استعمال الصيرفي لهذا الأسلوب في شعره، وقد ورد في ستَّة مواضع:

* في قوله:

فكم خدعتني رؤىً كاذبات إذا الليلُ عسعس لم تسطعِ[2]

قدَّم الاسم (الليل) على فعل الشرط (عسعس)، والغرض من تقديمه إبرازه في التركيب وإعطاؤه شيئًا من الاهتمام؛ لأنَّه الأهمُّ لدى الشاعر، وتبدو أهمِّيَّته في أنَّ الشاعر أراد إحداث المفارقة والتناقض بين (الرؤى) و (الليل) على غير ما هو مألوفٌ وشائعٌ من اجتماعهما واقترانهما، فلهذا عجَّل بذكر الليل قبل الإخبار عن إقباله بظلامه (وهو معنى العسعسة).[3]

* وقوله:

إذا الأنفسُ افتقدت هدْيَها مشتْ في طريق الهوى ضاغنهْ[4]

والغرض من تقديم الاسم (الأنفس) على الفعل (افتقدت) التحقير، تحقير الأنفس لانتفاء ما يمنحها قيمتها (وهو الهدي)، ولهذا أوردها بصيغة جمع القلَّة، مع ملاحظة أنَّ الصيرفي في البيت مخطئ لاستعماله (افتقد) بمعنى (فقد)، فهذا خطأ؛ لأنَّ معنى (افتقد) الشيء: طلبه[5]، وليس هذا ما أراده في البيت.

* وقوله في أحمد زكي أبي شادي:

(١) انظر: معاني النحو٤/ ١٠٤. صدى ونور ودموع/ ١٤٦.
(٢) صدى ونور ودموع/ ١٤٦.
(٣) انظر: لسان العرب (ع س س).
(٤) صدى ونور ودموع/ ١٧٠.
(٥) انظر: لسان العرب (ف ق د).

إذا الأُمم اضطهدت مصلحيها   فليس لها مثلٌ أمثلُ[1]

وتقديم (الأمم) على (اضطهدت) للتهويل، فإنَّ الشاعر لم يقصد إلى إبراز اضطهاد المصلحين؛ لأنَّه من سنن الحياة اصطدام المصلحين بمن يضطهدهم ويقاوم عملهم، أمَّا أن يكون الاضطهاد واقعًا من (الأمم) بأكملها فهذا هو الشيء الَّذي يستحقُّ إبرازه وتهويله في معرض الذمّ، ويدلُّ على استعظامه وقوع هذا من الشعب أو الأمَّة قوله في البيت بعده:

وأيُّ بناءٍ يقومُ لشعبٍ   يحاربُ مَن شاد أو يخذُلُ ؟!

* وقوله في أمِّه:

كان لي ظلٌّ إذا اليأسُ طغى   ردَّني بعد ضلالي مؤمنا[2]

وتقديم الاسم في هذا البيت للتهويل، فقد صدَّره بعد (إذا) ليأخذ حقَّه في الأداء، فالإتيان بلفظ (اليأس) في صدر التركيب الشرطيّ يعطي للفظ (اليأس) تأثيرًا أقوى ممَّا لو قال: إذا طغى اليأس، فقدَّمه ليكون لهذا الظلّ معنى أكبر وأعظم؛ فإنَّه كلَّما عظم الداء عظم دواؤه، (وقد استعمل الظلّ هنا رمزًا لأمِّه، وإن لم يوفَّق في دمجه مع عناصر البيت الأخرى لرسم الصورة المعبِّرة).

* وقوله على لسان شهرزاد تخاطب شهريار:

فاغتفر لي - مرَّةً - أهونَ زلَّهْ

فإذا الغفران ألقى فيك ظلَّهْ

عُدتَ قلبًا لم تجد في الأرض مثلَهْ[3]

وتقديم الاسم في قوله: (فإذا الغفران ألقى فيك ظلَّه...) لإفادة التخصيص، والمعنى أنَّه لا ينقصه سوى الغفران ليصبح ذا قلبٍ لا مثيل له في الأرض.

(١) صدى ونور ودموع / ١٨٠.
(٢) السابق / ٢٦٨.
(٣) شهرزاد / ٤٧.

❁ وقوله مطلع قصيدة بعنوان (حياتي):

إذا الفجر حرَّر منِّي الجفونَ وأيقظ فيَّ القوى الخائرهْ[1]

وتصدير لفظ (الفجر) على هذا النحو في المطلع بغرض التفاؤل، فلا شكَّ أنَّ الفجر يبعث الارتياح في نفس الشاعر، وتحرير الجفون وإيقاظ القوى الخائرة يستمدُّ قيمته لدى الشاعر من كونه من فعل الفجر، وقد أنس الشاعر إلى التفاؤل الواضح في مطلع القصيدة -الَّذي أوصل إليه تقديم الاسم- فأكمل متفائلاً على غير عادته:

وهبَّ نسيم الصباح العليل يوزِّع أنفاسه العاطرهْ

ورنَّت على راقصات الغصون سواجعُ كالأنفس الشاعرهْ

ولاح على قسمات الوجود تبسُّمُ جنَّاته الزاهرهْ

صحوتُ أناجي خيالاً جميلاً وفي ناظريَّ رؤىً ساحرهْ[2]

---

(١) الألحان الضائعة / ١٦.

(٢) السابق / ١٦.

المبحث الثاني

تقديم الجار والمجرور

وفيه قضيتان:

- ***الأولى: تقديم الجارِّ والمجرور على المتعلَّق.***

- ***الثانية: تقديم الجارِّ والمجرور على أفعل التفضيل.***

تقديم الجارّ والمجرور على المتعلَّق:

لا بدَّ لحروف الجرِّ - عدا الزوائد منها - من وجود ما تتعلَّق به ظاهرًا أو مضمرًا[1]؛ لأنَّ معاني الحروف تتوقَّف على ذكر المتعلّق، بخلاف الأسماء والأفعال.[2]

ومعنى التعلُّق: أن يوصل الحرف معنى الفعل إلى الاسم، « فالَّذي وصل معناه هو الَّذي يتعلَّق به الحرف، كقولك: سرت من البصرة، فـ (من) أوصلت معنى السير إلى البصرة على معنى الابتداء وهو متعلَّق به ».[3]

وإنَّما كانت هذه الحروف توصل معاني الأفعال إلى الأسماء لأنَّ الأفعال الَّتي ترد قبلها لا تتجاوز الفاعل إلى المفعول، وتكون ضعيفة عن أن تصل وتفضي إلى الأسماء (المفاعيل) الَّتي بعدها بلا واسطة، فتقوم حروف الجرِّ بهذه الواسطة[4]، أي أنَّها «معونة لتعدِّي الفعل»[5]، تدخل مع الفعل «لتقوِّيه فتعدِّيه».[6]

ومن أمثلة ذلك: الأفعال (عجبتُ) و (مررتُ) و (ذهبتُ)، فلو قيل: عجبتُ زيدًا، أو مررتُ جعفرًا، أو ذهبتُ محمَّدًا، لم يجز ذلك؛ لضعف هذه الأفعال عن الوصول إلى الأسماء، فتوصلها حروف الجرِّ فيقال: عجبتُ من زيد، ومررتُ بجعفر، وذهبتُ إلى محمَّد، وكانت هذه الأسماء مجرورة لا منصوبة بالأفعال للفصل بين الفعل الواصل بنفسه والفعل الواصل بغيره ليمتاز السبب الأقوى من السبب الأضعف.[7]

ولا بدَّ في المتعلَّق به من أن يكون عاملاً، « وهو فعلٌ، أو ما يشبهه، أو مؤوَّلٌ بما يشبهه، أو ما يشير إلى معناه »[8]، أو بالتفصيل: الفعل، واسم الفعل، والمصدر، واسم الفاعل،

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٨٢.
(٢) انظر: الإيضاح شرح المفصّل ٢/ ١٣٧.
(٣) أمالي ابن الحاجب ٤/ ١٦.
(٤) انظر: ابن يعيش ٨/ ٨.
(٥) الخصائص ١/ ٣٤١.
(٦) السابق ٣/ ٢٢٩.
(٧) انظر: ابن يعيش ٨/ ٨.
(٨) شرح الأشموني ٢/ ١١٩.

واسم المفعول، والصفة المشبَّهة، واسم التفضيل، وصيغة المبالغة، والمشتقَّات غير العاملة كاسم الزمان واسم المكان.[1]

وقد يخلو الكلام من ذكر العامل المتعلَّق به لكونه محذوفًا، إمَّا جوازًا لكثرة الاستعمال وأمن اللبس أو لوجود دليل الحذف، وإمَّا وجوبًا لدلالته على مجرَّد الكون العامّ، وذلك في مسائل أشهرها سبعة: أن يقع صفةً، أو حالاً، أو صلةً، أو خبرًا لمبتدأ أو لناسخ، أو أن يكون ملتزم الحذف لجريان العرب على حذفه في أسلوب معيَّن، أو أن يكون الجارُّ هو الواو أو التاء المستعملتان في القسَم، أو أن يرفع الجارَّ مع مجروره الاسم الظاهر عند القائلين بذلك.[2]

وعند حذف العامل ينبغي تقديره، إمَّا فعلاً (استقرَّ، حصل، وُجِد، ...) أو وصفًا يشبه الفعل (مستقرّ، حاصل، كائن، ...)، إلاَّ في القسم وصلة غير (أل) الموصولة فيجب تقديره فيهما فعلاً؛ لأنَّ جملتي القسم والصلة لغير (أل) لا تكونان هنا إلاَّ جملة فعليَّة.[3]

والأصل في الترتيب بين الجارِّ والمجرور ومتعلَّقهما أن يتقدَّم عليهما، وإذا كان محذوفًا قُدِّر « مقدَّمًا عليهما، كسائر العوامل مع معمولاتها، وقد يعرض ما يقتضي ترجيح تقديره مؤخَّرًا، وما يقتضي إيجابه، فالأوَّل نحو: في الدار زيد؛ لأنَّ المحذوف هو الخبر، وأصله أن يتأخَّر عن المبتدأ، والثاني نحو: إنَّ في الدار زيدًا؛ لأنَّ (إنَّ) لا يليها مرفوعها، ويلزم من قدَّر المتعلّق فعلاً أن يقدِّره مؤخَّرًا في جميع المسائل؛ لأنَّ الخبر إذا كان فعلاً لا يتقدَّم على المبتدأ».[4]

وتقديم الجارّ والمجرور -شأن جميع المعمولات- يدور غرضه حول التخصيص والحصر[5]، وممَّا وقع منه في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾[6]، فـ﴿تُحْشَرُونَ﴾ جواب القسم الَّذي دخلت عليه اللام، « و﴿إِلَى اللهِ﴾ متعلِّقٌ به، وإنَّما قُدِّم للاختصاص، أي: إلى الله لا إلى غيره يكون حشركم، أو للاهتمام».[7]

---

(١) انظر: النحو الوافي ٢/ ٤٣٩، ٤٤٠.

(٢) راجع: السابق / ٤٤١، ٤٤٢.

(٣) انظر: السابق / ٤٤٢.

(٤) مغني اللبيب / ٥٨٧.

(٥) انظر: معترك الأقران ١/ ١٨٩.

(٦) سورة آل عمران، الآية ١٥٨.

(٧) الدرّ المصون ٣/ ٤٥٩.

ويشبِّه الإمام عبد القاهر تقديم الجارِّ والمجرور بتقديم المفعول المنصوب، يقول: «وحكم الجارِّ مع المجرور في جميع ما ذكرنا حكم المنصوب، فإذا قلت: ما أمرتك بهذا، كان المعنى على نفي أن تكون قد أمرته بذلك، ولم يجب أن تكون قد أمرته بشيءٍ آخر، وإذا قلت: ما بهذا أمرتك، كنت قد أمرته بشيءٍ غيره»[1] أي أنَّ المعنى إثبات حصول الأمر وتخصيص نفيه بالشيء المخصوص المشار إليه بـ (هذا).

وتقديم الجارِّ والمجرور على المتعلّق واقعٌ في شعر الصيرفيّ بكثرة، وهو جارٍ على المعهود في ذلك بإفادة التقديم للتخصيص في أغلب الأحيان، ومن ذلك:

* قوله:

للفنِّ أُلهِبُ وجداني وأُحرِقُهُ ... وأنتِ في الفنِّ قدسٌ جئتُ أعبدُهُ[2]

فقوله: (للفنِّ ألهب وجداني) أي أنَّ إلهابه وجدانَه وقفٌ على الفنِّ، ولا يلهبه أو يحرقه لغيره.

* وقوله:

صورُ الوجودِ جعلتِها لي لوحةً ... فإليكِ ترجعُ تحفة الفنَّانِ[3]

أي: إليكِ لا إلى غيركِ تُنسَب التحفة؛ لأنَّها من إلهامِك.

* وقوله في (موت عزرائيل):

وكبير قد عاجلتْهُ المنايا ... في فتاةٍ بالشيخ كانت تبرُّ[4]

وتقديم الجارّ والمجرور في (بالشيخ كانت تبرُّ) أولى بأن يُحمل على غرض الاهتمام؛ إذ ليس المقصود أنَّها كانت تبرُّ أباها وحده، ولكنَّ المراد زيادة بيان لبرِّها به، وقد يجوز كونه للتخصيص على سبيل المبالغة.

---

(١) دلائل الإعجاز / ١٢٧.

(٢) الشروق / ٣١.

(٣) السابق / ٤١.

(٤) الألحان الضائعة / ٤٦.

* وقوله في (المنديل):

فاروَ مِمَّا شئتَ أو ما   شاءت الآلامُ دهــرا

فإذا جفَّت دموعي   فابق للآلام ذكرى[1]

وقوله: (فابق للآلام ذكرى) للتخصيص، أي أنَّ بقاء المنديل ذكرى مخصوص بكونها للآلام؛ لارتباطها بالبكاء وارتباط البكاء بالمنديل.[2]

تقديم الجارِّ والمجرور على أفعل التفضيل:

الأصل الواجب أن تكون (مِن) التفضيليَّة ومجرورها بعد أفعل التفضيل؛ « لأنَّها من تمام معناه»[3]، ويجب تقديمها عليه إذا كان المجرور بها اسم استفهام أو مضافًا إلى اسم استفهام[4]، نحو: مِن أيِّ الناس أنت أكرم ؟ مِن غلام أيِّهم أنت أجمل؟ وعلَّة ذلك أنَّ الاستفهام له الصدارة في الكلام.[5]

فإن لم يكن المجرور بـ (من) اسم استفهام ولا مضافًا إلى اسم استفهام فالأصل تأخيره، وتقديمه نادر[6] أو مخصوص بالشعر[7]، ومن شواهد تقديم (من) والمفضول الَّذي ليس اسم استفهام ولا مضافًا إليه قول ذي الرُّمَّة:

ولا عيب فيها غير أنَّ سريعها   قَطوفٌ وأنْ لا شيءَ منهنَّ أكسلُ[8]

---

(١) السابق / ٧٧.

(٢) وانظر من مواضع تقديم الجار والمجرور على المتعلق: زاد المسافر/ ٤١، ٧٠، ٧٥، عودة الوحي / ٣٣، ٨٤، شهرزاد / ٢٥، ٣١، ٣٢، صلواتي أنا/ ٢١، ٥١، ٦٢، ٦٨، ٧٧، صدى ونور ودموع / ٢٥، ٤٩، ٦٩، ٨٦، ٩١، ١٧٧، نوافذ الضياء / ١٤، ٣٢، ٥٦، النبع / ٢٤، ٢٧، ٢٨، ٤٣، ٤٥، ٥٥، ٥٧، ٥٨، ٧٣.

(٣) شرح الكافية للرضي٣/ ٥٢١.

(٤) انظر: شرح التسهيل٣/ ٥٤.

(٥) انظر: توضيح المقاصد٢/ ٩٤٢.

(٦) انظر: المرجعين السابقين، وشرح الأشموني ٢/ ٣٠٩.

(٧) انظر: شرح الكافية للرضي ٣/ ٥٢١، وهمع الهوامع ٢/ ١٠٤.

(٨) انظر: شرح التسهيل ٣/ ٥٤.

وقول الفرزدق:

فقالت لنا: أهلاً وسهلاً، وزوَّدَتْ جنى النحلِ، بل ما زوَّدَتْ منه أطيبُ[1]

ويُلاحَظ في هذين الشاهدين أنَّ تقديم الجارّ والمجرور ليس هو القصد الأوَّل، بل القصد تأخير أفعل التفضيل ليأخذ مكانه في القافية، ممَّا يعني أنَّ هذا النوع من التقديم لا يخلو من الفوائد اللفظيَّة، وهو أيضًا لا يخلو من الفوائد المعنويَّة، وممَّا يدلُّ على ذلك أنَّ أفعل التفضيل من المشتقَّات الَّتي تعمل عمل الفعل، فتقديم الجارّ والمجرور عليه ترد عليه أغراض تقديم متعلّقات الفعل على الفعل، ومن أهمِّ تلك الأغراض: التخصيص، ومنها: مجرَّد الاهتمام، والتبرُّك، والاستلذاذ، وموافقة كلام السامع، وضرورة الشعر، ورعاية السجع أو الفاصلة، وما أشبه ذلك.[2]

وقد استعمل الصيرفيّ تقديم (من) ومجرورها على أفعل التفضيل، واستعماله لذلك في حكم النادر، حيث لم يرد في شعره إلاَّ مرَّة واحدة:

* في قوله في ذكرى الدكتور أحمد زكي أبي شادي:

ذكرى تعود مع الربيع وتنشرُ هي منه أزكى وهْي منهُ أنضرُ[3]

والتقديم في البيت للتخصيص، والمعنى أنَّها أزكى وأنضر من الربيع على وجه الخصوص، لما عُلِم من اقتران الربيع بالحدِّ الأعلى من الزكاء والنضارة، ولذلك تقدَّم ضمير (الربيع) المجرور على (أفعل) المصوغ من الصفتين، فالتخصيص هنا طريق للمبالغة.

وممَّا يتَّصل بذلك تقديم (الباء) ومجرورها المتعلّقان بأفعل التفضيل، وقد ورد ذلك في شعره ثلاث مرَّات، كلُّها للتخصيص، وهذا بيانها:

* في قوله يرثي عاشق التراث محمَّد رشاد عبد المطَّلب:

ونم هانئًا فاليافعان عليهما من الله ظلٌّ مُسدَلٌ ومحلِّقُ

(١) انظر: السابق.

(٢) انظر: المطوَّل/ ٣٧٢ وما بعدها.

(٣) صلواتي أنا / ٧٠.

جزاءَ الَّذي قدَّمتَ للناس راضيًا وإنَّ الَّذي قدَّمتَ بالشكر أخلقُ[1]

وتقديم الجارِّ والمجرور في قوله (بالشكر أخلق) لإفادة التخصيص، والمعنى أنَّ ما فعله المرثيّ في حياته من خدمة العلم والباحثين لا يليق به إلاَّ الشكر.

* وقوله على لسان شهرزاد:

فكرتي كانت خلاصي ونجاتي

ونـجـاة الأنـثـيات الأخـرياتِ

غـير أنِّي الآن أُنْسـيتُ حـياتي

أنتَ بالإنقاذ أَوْلَى من لِداتي[2]

وتقديم الجارّ والمجرور في قوله (أنت بالإنقاذ أولى...) يفيد التخصيص، تخصيص شهريار باستحقاقه للإنقاذ، فالتقديم هنا تصرُّفٌ سياقيٌّ مساعد للدلالة المعجميَّة لكلمة (أولى).

* وقوله:

القلب بعد الجراحْ يعاف مرأى الدماءْ

والعين بعد النواحْ تخاف ذكر البكاءْ

فما لهذا الحنينْ ؟

خبِّرني يا ليلُ خبِّر فأنت بالسرِّ أدرى[3]

والتقديم في البيت للتخصيص، تخصيص دراية الليل بمعرفة السرّ في الحنين الَّذي يحسُّ به الشاعر، فليست درايته مطلقة وإنَّما هي مخصوصة بهذا السرّ.

---

(١) زاد المسافر / ٧٦.

(٢) شهرزاد / ٣٢.

(٣) الألحان الضائعة / ٦٣، وفي قوله: (خبرني) تقصير للحركة الطويلة (الياء) لتنطق كالكسرة من غير إشباع.

المبحث الثالث

تقديم ما يرد مفردًا وجملةً وشبهَ جملة

وفيه أربع قضايا:

الأولى: تقديم الخبر على المبتدأ.

الثانية: تقديم خبر (كان).

الثالثة: تقديم الصفة على الموصوف.

الرابعة: تقديم الحال على صاحبه.

تقديم الخبر على المبتدأ:

المبتدأ والخبر عنصران بمجموعهما يكتمل بناء الجملة وتحصل الفائدة، ويعبَّر عنهما بأنَّ المبتدأ معتمد الفائدة والخبر محلُّ الفائدة[1]، وبأنَّ المبتدأ محكوم عليه والخبر حكم[2]، وبأنَّ المبتدأ موصوف والخبر وصف له في المعنى[3]، ولهذه الاعتبارات كان الأصل تأخير الخبر.[4]

وقد توجب علَّة نحويَّة مخالفة هذا الأصل بوجوب تأخير المبتدأ وتقديم الخبر، ومن هذه العلل:[5]

١- أن يكون المبتدأ نكرة محضة والخبر جارٌّ ومجرور أو ظرف مختصَّان، نحو: عندي درهم، ولي وطر.

٢- أن يعود على الخبر ضمير من المبتدأ، نحو: على التمرة مثلها زبدًا.

٣- أن يكون الخبر ممَّا له الصدارة، بأن يكون أداة استفهام أو مضافًا إليها، نحو: مَن عندك؟ ابن مَن أنت؟

٤- أن يكون الخبر منحصرًا بإلاَّ أو بإنَّما، نحو: ما عندك إلاَّ زيد، وإنَّما عندك زيدٌ.

٥- أن يكون المبتدأ (أنَّ) المفتوحة وصلتها، نحو: عندي أنَّك فاضل.

وهناك حالات توجب التزام الترتيب الأصليّ بتقديم المبتدأ وتأخير الخبر، منها:[6]

١- أن يستوي المبتدأ والخبر في التعريف والتنكير بلا قرينة تعيِّن كون أحدهما مبتدأ والآخر خبرًا، نحو: صديقي زيد.

---

(١) انظر: ابن يعيش ١/ ٩٤.
(٢) انظر: شرح الكافية للرضي١/ ٢٠١.
(٣) انظر: شرح ابن عقيل ١/ ٢٢٧.
(٤) انظر: ارتشاف الضرَب٣/ ١١٠٣.
(٥) انظر: شرح التسهيل١/ ٣٠٠ وما بعدها، وشرح الأشموني١/ ٢٠٢.
(٦) انظر: شرح التسهيل١/ ٢٩٦ وما بعدها، وشرح الأشموني١/ ١٩٩.

٢- أن يكون الخبر مقرونًا بالفاء، نحو: الَّذي يحضر فله درهم.

٣- أن يكون الخبر فعلاً فاعله ضمير مستتر، نحو: زيدٌ قام.

٤- أن يكون الخبر منحصرًا، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌۖ﴾[١].

٥- أن يكون المبتدأ مقترنًا بلام الابتداء، نحو: لَزيدٌ قائم.

٦- أن يكون المبتدأ ممَّا له الصدارة،كاسم الاستفهام،والشرط،والتعجُّب،و (كم) الخبريَّة.

وفيما عدا حالات وجوب التزام الأصل وحالات وجوب مخالفته تكون حرِّيَّة الترتيب عند أمن اللبس - بتقديم أحد العنصرين أو تأخيره - متوفِّرة، ولا يقدح فيها قول الكوفيِّين بمنع تقديم خبر المبتدأ عليه؛ فهو قولٌ مرجوحٌ مردود. [٢]

وحرِّيَّة الترتيب بين المبتدأ والخبر ينتج عنها صورتان لكلٍّ منهما دلالات وأغراض تقترن بها، ومع أنَّ تقديم الخبر جوازًا على المبتدأ يبدو ذا فوائد أكثر وفيه أسرار أكبر إلاَّ أنَّنا نجد علماء البلاغة ينظرون نظرةً سواء إلى تقديم الخبر وتقديم المبتدأ؛ لأنَّهم لم ينظروا إلى تقديم المبتدأ جوازًا على أنَّه الأصل الَّذي لا يحتاج إلى تعليل، لكنَّهم عدُّوه تنازلاً اختياريًّا عن العدول والتزامًا مقصودًا بالترتيب الأصليّ، ولذلك تحدَّثوا عن أغراض تقديم المسند إليه.[٣]

ولتقديم الخبر على المبتدأ صور تتعدَّد باختلاف نوع الخبر، فقد يكون الخبر مفردًا أو جارًّا ومجرورًا أو ظرفًا، ومن الأغراض العامَّة لتقديمه:

١- كونه أهمَّ عند المتكلِّم، نحو: صديقي مَن ضربتَهُ، والأهمِّيَّة في التقديم «ليست اعتبارًا مقابلاً للاعتبارات الأخرى، بل هي المعنى المقتضي للتقديم»[٤]، وجميع الأغراض بعدها تفاصيل لها.

---

(١) سورة الرعد، الآية ٧.

(٢) انظر: الإنصاف ١/ ٦٥ وما بعدها.

(٣) انظر مثلاً: عروس الأفراح ١/ ٣٣٧، وحديثهم عن تقديم المسند إليه غير مقصور على كونه مبتدأ، والغرض الأوَّل من تقديمه عندهم أنَّه الأصل ولا مُقتضى للعدول عنه.

(٤) المطوَّل/ ٣٥٦.

٢- التخصيص، نحو: قائمٌ زيدٌ اليوم، فالمعنى أنَّه مقصورٌ على القيام، لا يتجاوزه إلى غيره كالقعود أو النوم.[١]

٣- التفاؤل أو التشاؤم، بتصدير الخبر الَّذي يحمل دلالةً تبعث على التفاؤل أو التشاؤم، فالتفاؤل نحو: فالحُ عمر،في الجنَّة فقيدُك،والتشاؤم نحو: ضائعٌ سعيُك،مذبوحٌ الأسير.

٤- الافتخار: نحو: « تميميٌّ أنا »، فهذا أسلوب من يفتخر بقبيلته تميم[٢]، ولو أراد مجرَّد الإخبار لقال: أنا تميميّ، أما إذا كان الخطاب في قوله «تميميٌّ أنا» لمن يردِّده بين تميم وغيرها فالتقديم للتخصيص.

٥- التشويق إلى ذكر المبتدأ[٣]، وهو من الأغراض ذات القيمة العالية؛ ففيه تنبيه لذهن المتلقِّي وتهيئة له، ومثاله قول محمَّد بن وهيب في المعتصم:

ثلاثةٌ تشرق الدنيا ببهجتها شمسُ الضحى وأبو إسحاق والقمرُ

فإنَّه حين ابتدأ بذكر الخبر (ثلاثة) وصفته (تشرق الدنيا...) شوَّق السامع إلى معرفة المبتدأ المخبَر عنه بذلك[٤]، فكان تقديم الخبر أجمل بالمعنى.

ومن الأغراض المختصَّة بتقديم الخبر الظرف أو الجارِّ والمجرور: التنبيه من أوَّل الكلام على أنَّ الظرف خبرٌ لا نعت، فالتقديم هنا وسيلةٌ لمنع اللبس وزيادة الإيضاح، كما في قول الشاعر:

له هممٌ لا منتهى لكبارها وهمَّته الصغرى أجلُّ من الدهر

---

(١) انظر: المطوَّل / ٣٥٣.
(٢) انظر: شرح الكافية للرضي ١/ ٢٣٤.
(٣) انظر: المطوَّل / ٣٥٥.
(٤) انظر: عروس الأفراح ١/ ٤٦٦، وقد قيل: إنَّ (ثلاثة) مبتدأ، وسوَّغ الابتداء بها مع كونها نكرة الإفادة أو التعيين، و (تشرق) خبره.

فإنَّه لو قال: (همٌّ له) لتُوُهِّم كون (له) نعتًا لـ(هم)[1]؛ فاحتياج النكرة إلى ما يخصِّصها أكثر من احتياجها إلى الخبر، وكذلك يُوقِع تأخير الخبر في توهُّم أنَّ (لا منتهى لكبارها) هي الخبر، وليس هذا مراد الشاعر.

وقد استعمل الصيرفي تقديم الخبر جوازًا على المبتدأ في مواضع عدَّة، ولأغراض عدَّة، فمن تقديم الخبر المفرد للتخصيص:

❋ قوله:

قدِّيسةٌ أنتِ.. جاءتْ على جناحيْ رســالَهْ
من عالم الطهر تُضفـي على الوجودِ جمالَهْ[2]

فتقديم الخبر في قوله (قدِّيسةٌ أنتِ) يجعل التركيب مساويًا لأن يقول: ما أنتِ إلاَّ قدِّيسة.

❋ وقوله:

الـشـغـر ثـغـر نـاعــمِ والطرف طرف ساهـمِ
سكرانُ هذا الثغر مـــن خـمـرة كـلِّ هـائـمِ[3]

وتقديم الخبر (سكران) لإفادة القصر أيضًا، فكأنَّه قال: ما هو إلاَّ سكران.

ومن تقديمه لإظهار الشكوى والتألُّم:

❋ قوله:

يا جنَّةَ الحبِّ قاسٍ أمرُ رضوانكْ مُنِعتُ عن شدوِ لحني فوق أفنانِكْ[4]

فالأصل: أمرُ رضوانك قاسٍ، لكنَّه قدَّم الخبر لما في التقديم من إبراز معنى القسوة الَّتي تناسب غرضه وهو الشكوى.

---

(١) انظر: المطوَّل/ ٣٥٤.
(٢) صدى ونور ودموع/ ١٧٢.
(٣) الشروق/ ٣٤.
(٤) الألحان الضائعة / ٣١.

* وقوله:

فثار عليَّ الموجُ.. قاسٍ تحامله(١)

وتقديم الخبر في البيت كسابقه، لإبراز معنى القسوة بغرض الشكوى والتألُّم.

ومن تقديم الخبر المفرد للتشويق:

* قوله:

على شاطئ الأعراف يجنح زورقٌ تـمـرَّسَ في عـاتٍ مـن الـنوْء عـاصـفِ

مُســجَّى به النـوتـيُّ تـحـت عباءةٍ من الليل حيكت من خيوطِ السوادفِ(٢)

أصل التركيب: (النوتيُّ مسجَّى به)، لكنَّه أراد تشويق المتلقِّي إلى معرفة المسجَّى في الزورق، فأخَّر ذكر المبتدأ المبيِّن لذلك.

ومن تقديم الخبر الجارِّ والمجرور للتخصيص:

* قوله في السادات:

فالناسُ عندك إخوانٌ سواسيةٌ لك الوفاءُ.. ولله الدياناتُ(٣)

فالغرض أن يبيِّن أنَّ الرئيس ليس له إلاَّ الوفاء بغضِّ النظر عن الديانات فلا تأثير لها على معاملته للشعب؛ لأنَّه ليس طرفًا فيها وإنَّما هي بين العباد وربِّهم.

* وقوله في الشاعر:

في قلبه الدنيا.. وفي روحه معـالم الـجنَّة في السـبـحِ(٤)

والتخصيص في هذا البيت ليس مقصودًا لذاته، وإنَّما هو لإبراز معنى اجتماع الدنيا والجنَّة في كيان الشاعر، فالدنيا في قلبه، والجنَّة ومعالمها مستأثرة بروحه.

---

(١) صدى ونور ودموع / ٤٣.
(٢) عودة الوحي / ٩٤.
(٣) نوافذ الضياء / ٧، وانظر مواضع أخرى في: النبع / ٣٠، الشروق / ٧، الألحان الضائعة / ١٧.
(٤) الألحان الضائعة / ١٦، وانظر موضعًا آخر في: صلواتي أنا / ٢١.

ومن تقديم الخبر الجارِّ والمجرور للتنبيه على أنَّه خبر لا نعت:

* قوله:

صحوتُ أناجي خيالاً جميلاً وفي ناظريَّ رؤىً ساحرهْ

فإنَّه لو قال: ورؤى ساحرة في ناظريّ، لبدا التعبير ناقصًا يحتاج إلى خبر؛ لتوهُّم كون (في ناظريّ) نعتًا ثانيًا للنكرة (رؤى)، فخلَّص تقديم الخبر من هذا الوهم.

ومن تقديم الخبر الجارّ والمجرور للتشويق:

* قوله:

ولـمَّا لـم أجد معنىً يـؤدِّي إليكِ تحيَّتي.. قدَّمتُ زهـري
فـفي نفحاته أصداءُ نـفسي وفـي ألـوانـه أطياف عـمـري
وفي بسماته إحســاس روحي وفي أكمامه ترحيب صدري[1]

ففي تقديم الخبر على هذا النحو لفتٌ لانتباه المتلقِّي يجعله يتطلَّع ليعرف: ماذا في نفحات الزهر ؟ وماذا في ألوانه ؟ وماذا في بسماته ؟ وماذا في أكمامه ؟ ثمَّ يأتيه الجواب على خلاف المتوقَّع، حيث مزج الشاعر بين أجزاء الورد ومشاعره ليخرج صورةً شعريَّةً في غاية الروعة.

ومن تقديمه للتهويل والمبالغة:

* قوله:

عيناكِ من بابلَ سحراهما ما زالتا تستجلبان الرحيق[2]

فالمجرور (بابل) موضعٌ شهيرٌ بالعراق ينسب العرب إليه السحر والخمر[3]، والتقديم للاهتمام على جهة التهويل والمبالغة في وصف سحر عينيها وتأثيره لكونه من ذلك الموضع.

---

(١) الشروق / ٣٥.

(٢) نوافذ الضياء / ٤٢.

(٣) راجع: القاموس المحيط، باب اللام، فصل الباء.

بقي أن أشير إلى موضع أخَّر فيه الصيرفيّ الخبر مخالفًا القاعدة النحويَّة الَّتي تُوجب تقديمه، وهو قوله في المقطع الأوَّل من قصيدة (وحي الشعر):

أنت مَن يا عــــازفًا فـــوق قلبي	**أغنيـــاتٍ تفيــض مـن وجـداني؟**
أنت من يا ســـــاكبًا فوقَ رُوحي	**ضوءَ حبٍّ يسيـــــل كالطوفانِ؟**
أنت من يا مَــن يُسـرُّ إلى النفـس	**بنجوى الأرواح مــــن رضـوان؟**
أنت من يا مــن يفكُّ قـيود اللفظَ	**حتَّى سـما جنــــاح المعـــاني؟**
أنت من يا مـن تغلغل في النفـس	**فأبدى المستـــور من أشجـــاني؟**
أنت من يا مَـــــن يُـــريني رســما	**لجنانٍ في نجـوةٍ عـــــن زمـــاني؟**
أنت مَن يـا مـن يُـنقِّــل رُوحي	**في جمال الأشكال والألـــــوانِ؟**
أنت مَن يـــا مَـن يـمـرُّ بنفسـي	**كلِحاظٍ في معرِضٍ من حِسانِ؟**[١]

ولا وجه لتأخير (مَن) الاستفهاميَّة مع استحقاقها لصدارة الكلام، وتأخيرها على هذا النحو جعل أسلوب الكلام أدنى إلى العامِّيَّة، وقد يكون ذلك الخروج مقصودًا من الشاعر، فقد نظم القصيدة صغيرًا، وربَّما أراد لفت الأنظار، وهذا التجاوز النحويّ مقرونٌ بآخرَ عروضيّ، حيث حوَّل التفعيلة الأولى في ثمانية الأبيات من (فاعلاتن) إلى (فاعلن)، فأصبح وزن الشطر الأوَّل: فاعلن مستفعلن فاعلاتن (=فاعلاتن فاعلن فاعلاتن) وخرج من الخفيف إلى المديد.

وفي هامش القصيدة: (آثر الشاعر هذا الضرب من النظم لموسيقيَّته)، وكتب الأستاذ عبد العزيز عتيق في بحثه الملحق بالديوان بعنوان (شاعريَّة الصيرفي في الألحان الضائعة): «ولن يفوتنا قبل الفراغ من هذه الدراسة أن نشير إلى أنَّ اتِّجاه الشاعر التجديديّ كان يحتِّم عليه أحيانًا التحرُّر من السير على وزنٍ واحد، كما في قصيدة (وحي الشعر)... فالشطر الأوَّل من الأبيات الثمانية الأولى من بحرٍ مولَّد، والشطر الثاني من الأبيات ذاتها من البحر الخفيف، وكان في مُكنته أن يسير على وزنٍ واحد، لولا نشوةٌ بموسيقى خاصَّة كما أشار إلى ذلك».[٢]

(١) الألحان الضائعة / ٦٥.

(٢) السابق / ١٠٤.

وفي التعليق على ذلك أقول:

- الموسيقى الَّتي في الأبيات ليست بسبب تلفيق الوزن، إنَّما هي موسيقى داخليَّة نشأت من انفصال التركيب (أنت من) في أوَّل كلِّ بيت، ثمَّ وجود المدّ في (يا)، وقد أظهرت الأبيات المدوَّرة (٣، ٤، ٥) اضطراب الوزن واضحًا.

- ليس الشطر الأوَّل من بحرٍ مولَّد كما ذكر الأستاذ، بل هو من المديد كما بيَّنت.

تقديم خبر (كان):

يتقدَّم خبر (كان) على اسمها، أو عليها وعلى اسمها معًا، وحكم هذا التقديم الصحَّة والجواز[١]، ومن تقديم خبر (كان) على اسمها قوله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[٢]، ومن تقديمه على (كان) واسمها: منطلقًا كان زيدٌ.

وقد علَّل النحاة لجواز تقديم خبر (كان) بقياسه على المفعول، يقول سيبويه: «وإن شئت قلت: كان أخاك عبدُ الله، فقدَّمتَ وأخَّرتَ كما فعلت ذلك في (ضَرَبَ)؛ لأنَّه فعلٌ مثله، وحال التقديم والتأخير فيه كحاله في (ضَرَبَ)، إلاَّ أنَّ اسم الفاعل والمفعول فيه لشيءٍ واحد».[٣]

ويقول المبرِّد: «و(كان) فعلٌ متصرِّف، يتقدَّم مفعوله ويتأخَّر...».[٤]

ويقول ابن يعيش: «قد تقدَّم أنَّ هذه الأشياء لَمَّا كانت داخلةً على المبتدأ والخبر وكانت مقتضيةً لهما جميعًا وجب من حيث كانت أفعالاً بالدلائل المذكورة أن يكون حكم ما بعدها كحكم الأفعال الحقيقيَّة، وكانت الأفعال الحقيقيَّة ترفع فاعلاً وتنصب مفعولاً، فرفعت هذه الاسم ونصبت الخبر ليصير المرفوع كالفاعل والمنصوب كالمفعول، من نحو: كان زيدٌ قائمًا، كما تقول: ضرب زيدٌ عمْرًا، ولَمَّا كان المرفوع فيها كالفاعل والفاعل لا يجوز تقديمه

(١) انظر: الإيضاح العضدي / ١٣٧، ١٣٨، والخصائص ٢/ ٣٨٢.
(٢) سورة الروم، الآية ٤٧.
(٣) الكتاب ١/ ٤٥.
(٤) المقتضب ٤/ ٨٧.

على الفعل لم يجز تقديم أسماء هذه الأفعال عليها، ولمَّا كان المفعول يجوز تقديمه على الفاعل وعلى الفعل نفسه جاز تقديم أخبار هذه الأفعال على أسمائها وعليها أنفسها ما لم يمنع من ذلك مانع»[١].

ويقول ابن مالك: «تقديم الخبر في هذا الباب شبيهٌ بتقديم المفعول، فليُحكَم بجوازه ما لم يمنع مانع»[٢].

وبالنظر في أقوال النحاة وعباراتهم في هذا التعليل نجد أنَّ من شبَّه خبر (كان) بالمفعول أدنى إلى الصواب والدقَّة ممَّن جعله مفعولاً حقيقيًّا؛ لأنَّ كونه مفعولاً حقيقيًّا يستلزم القول بفعليَّة (كان)، وهو قولٌ لا يخلو من مطاعن؛ إذ ليست (كان) طرفًا في علاقة إسناد مع اسمها، ولا تربطها بالمنصوب بعدها علاقة تعدية كما هو الحال في الأفعال[٣]، وكلُّ ما تقوم به هو وظيفة النسخ الإعرابيّ، بجانب أنَّها تضيف إلى الجملة الاسميَّة قيمةً زمنيَّةً طارئةً تخلو منها في الأصل، فالأرجح انتماؤها وأخواتها لباب الأدوات المنقولة عن الأفعال[٤]، أمَّا الإسناد فيبقى بين الاسم والخبر كما كان قبل النسخ، والتغيير الَّذي يحدث لعلاقة الإسناد أنَّها يُنظَر إليها من منظورٍ زمنيٍّ محدَّد [كالمضيّ (كان)، والتحوُّل (صار)، والملازمة (زال، وبرح، وفتئ، وانفكَّ)، وهكذا...].

أما وقد استقرَّ جواز تقديم خبر (كان) فقد نبَّه النحاة إلى أنَّه قد يعرض له ما يمنعه، «كدخول حرف مصدريٍّ على (كان)، نحو: أن يكون زيدٌ صديقَك خيرٌ من أن يكون عدوَّك، فتقديم الخبر في هذا ممتنع؛ لأنَّ الفعل صلة لـ (أن)، ومعمول الصلة داخلٌ في حكم الصلة»[٥]، وكذلك قد ينتفي الإعراب بلا قرينة، فيجب حينئذٍ تأخير الخبر، نحو: كان الفتى هذا.[٦]

---

(١) ابن يعيش ٧/ ١١٣.
(٢) شرح الكافية الشافية ١/ ٣٩٦.
(٣) انظر: الجملة الوصفيَّة في النحو العربيّ / ١٥٧.
(٤) انظر: اللغة العربيَّة معناها ومبناها / ١٩٣.
(٥) شرح الكافية الشافية ١/ ٣٩٦.
(٦) انظر: شرح الكافية للرضي ٢/ ١٧٥.

وقد ذكر الأستاذ عبَّاس حسن تفصيلاً لأحكام الترتيب بين (كان) واسمها وخبرها، وأرى من المفيد إثبات طرف مِمَّا ذكره من أحكام تقديم خبر (كان) وتأخيره باختصار، وهذا بيانه: [1]

أوَّلاً: للجملة الواقعة خبرًا:

للناسخ حكمٌ واحدٌ هو التأخير عن الناسخ واسمه:

أ- إمَّا وجوبًا، وذلك إذا اشتملت على ضمير يعود على اسم الناسخ، كما في قول أعرابيّ: فليس مَن حكى عنك نُكرا، توسعه فيك عُذرا.

ب- أو استحسانًا، وذلك إذا كانت الجملة خاليةً من ضمير يعود على اسم الناسخ.

ثانيًا: للخبر الَّذي ليس جملة (المفرد وشبه الجملة)

ستّ حالات:

١- وجوب التأخُّر عن الاسم، وذلك:

أ- حين يوقع التقديم في لبس لا يمكن معه تمييز أحدهما من الآخر، نحو: كان رفيقي أخي.

ب- حين يكون الخبر واقعًا فيه الحصر، نحو: ما كان التاريخُ إلاَّ الخبر الصادق، وإنَّما كان التاريخُ الخبر الصادق.

٢- وجوب التقدُّم على الاسم فقط (أي التوسُّط بين الناسخ واسمه)، وذلك حين يكون الاسم مضافًا إلى ضمير يعود على شيءٍ متَّصل بالخبر، مع وجود ما يمنع تقدُّم الخبر على الناسخ، مثل: يعجبني أن يكون للعمل أهلُه.

٣- وجوب التقدُّم على الناسخ، وذلك حين يكون الخبر اسمًا واجب الصدارة، نحو: أين كان الغائب ؟ بشرط ألاَّ يكون الناسخ مسبوقًا بما له الصدارة - كالنواسخ الَّتي

(١) راجع: النحو الوافي ١/ ٥٦٩ وما بعدها.

تسبقها (ما) - وألاَّ يكون الناسخ (ليس)؛ لأنَّ خبرها لا يجوز أن يسبقها على الرأي الأرجح.

٤- وجوب التوسُّط بين الناسخ واسمه، أو التأخُّر عنهما معًا، وذلك حين يكون العامل مسبوقًا بأداةٍ لها الصدارة، ولا يجوز أن يُفصل بينها وبين العامل بفاصل، مثل الاستفهام بـ (هل) في نحو: هل أصبح المريض صحيحًا، ويجوز: هل أصبح صحيحًا المريض ؟

٥- وجوب التوسُّط بين الناسخ واسمه، أو التقدُّم عليهما ما لم يمنع من ذلك مانع، وذلك:

أ. حين يكون الاسم مضافًا لضمير يعود على شيءٍ متَّصلٍ بالخبر، فمثال التوسُّط: أمسى في البستان حارسُه، ومثال التقدُّم عليهما بغير مانع: في البستان أمسى حارسُهُ.

ب. حين يكون الاسم واقعًا فيه الحصر، فمثال التوسُّط: ما كان حاضرًا إلاَّ عليٌّ، ومثال التقدُّم: ما حاضرًا كان إلاَّ عليٌّ.

٦- جواز الأمور الثلاثة: التأخُّر عن العامل، والتقدُّم عليه، والتوسُّط بينه وبين الاسم، وذلك في غير ما سبق، نحو: كان الخطيبُ مؤثِّرًا، مؤثِّرًا كان الخطيبُ، كان مؤثِّرًا الخطيبُ.

وهذه الأحوال تنطبق على جميع أخبار النواسخ في هذا الباب، عدا الَّتي يشترط لإعمالها سبقها بنفي أو شبهه، وعدا (دام) الَّتي يشترط لإعمالها سبقها بـ (ما) المصدريَّة الظرفيَّة، وعدا خبر ليس.

خبر (كان) هو المسند[1]، وتقديمه يفيد ما يفيده تقديم المسند على وجه العموم، من كونه أهمَّ عند المتكلِّم، أو تخصيصه بالمسند إليه، أو التشويق إلى ذكر المسند إليه، أو نحو ذلك.[2]

(١) انظر: شرح الكافية للرضي ٢/ ١٧٢.
(٢) انظر: المطوَّل / ٣٥٣ وما بعدها.

وقد ورد تقديم خبر (كان) في شعر الصيرفي في عدَّة مواضع، وكان تقديم الخبر على (كان) واسمها أكثر من توسُّطه بينها وبين الاسم، حيث تصدَّر خبر (كان) الجملة في تسعة مواضع، في حين توسَّط في ثلاثة مواضع فحسب، وأبدأ ببيان مواضع تقدُّمه على (كان) واسمها، فمنها:

* قوله يخاطب الرئيس محمَّد أنور السادات ويذكر خط بارليف:

يا هـــادم المعقلِ العالي برهبته　　فأنزلتْهُ من العلياء ساعاتُ

كم أمَّنوا بدعاواهم رعيَّتَهم　　وكم أشادت بمبناهُ الدعاياتُ

خرافةً كانَ وانقضَّت خرافتُهم　　وعصرُنا لم تجُز فيه الخرافاتُ[1]

والتقديم هنا للتخصيص، أي (ما كان إلاَّ خرافة)، وتخصيصه بكونه خرافةً بعد ذكر التهويل في تقديرهم له يفيد التحقير والتهكُّم.

* وقوله في (إسراء):

أحقًّا كان ما أمَّلتُ حين شعرتُ.. أم حلما ؟

أحقًّا كان بين يديَّ حين ضممتُ.. أم وهما ؟[2]

والتخصيص في هذا السؤال يفيد التلهُّف والشوق إلى معرفة الجواب وتمنِّي أن يكون حقًّا لا حلماً ولا وهما، وعلَّة ذلك أنَّ السائل يريد أن يسمع الجواب بالإيجاب من قبل أن يكمل السؤال بذكر المعادل.

* وقوله في رثاء أمِّه:

جنَّتي كانت، ولكنْ.. ذهبَتْ　　من أمامي، مثلما يخبو السنا[3]

---

(١) عودة الوحي / ١٠١.
(٢) صدى ونور ودموع / ٩١.
(٣) السابق / ٢٧٠.

وتخصيص أمِّه بكونها جنَّته هو الرثاء الَّذي لا مزيد عليه، والغاية من التخصيص هنا معنويَّة؛ لأنَّ الجنَّة موسومةٌ بوفور المسرَّات وانتفاء المكدِّرات، ووصفها بذلك ثمَّ الإخبار بأنَّها ذهبت من أمامه كما يخبو الضوء فيه بيان لشدَّة حزنه وحسرته.

* وقوله من القصيدة نفسها:

ثروةً كانت، وما أغبنني في تراب الأرض واريتُ الغنى[1]

وتقديم خبر (كان) أيضًا لإفادة التخصيص، لكنَّ الغاية منه فنِّيَّة؛ فالغرض من تخصيصها بأنَّها (ثروة) دمجها في الصورة الَّتي أراد رسمها، حيث صوَّر نفسه يدفن ثروته وغناه في تراب الأرض، وفي ذلك من الغبن ما يستدعي الحسرة.

* وقوله على لسان شهريار:

كيف بالسيف أنا أُزهِقُ روحي؟

جسدًا كنتُ مقيمًا في السفوحِ[2]

وفيه وصفٌ لتحوُّل شهريار عن فكره وتعجُّبه من ماضيه، والمقصود بقوله: (كيف بالسيف أنا أزهق روحي؟) أنَّه تخلَّى عن فكرة قتل شهرزاد لأنَّها أصبحت روحه،وتقديم خبر (كان) في قوله: (جسدًا كنت) للتخصيص، أي: ما كنت قبلها إلاَّ جسدًا من غير روح.

ومن توسُّط الخبر بين (كان) واسمها:

* قوله في (الصدى الخافت):

إن يكن خافتًا غناءُ فؤادي فهْو يسري إلى النُّهى في وضوحِ[3]

---

(١) صدى ونور ودموع/ ٢٧١، وفي قوله: «وما أغبنني» خطأ نحويّ، لأنّ الغبن ليس ممَّا يقبل معناه التفاضل، فتمتنع صياغة فعل التعجُّب منه.

(٢) شهرزاد / ٥٨، وانظر: صدى ونور ودموع / ١١٢، ١١٣، الألحان الضائعة / ٦٦

(٣) الألحان الضائعة / ٢٤.

والتقديم فيه أقرب إلى أن يكون للتخصيص، فهو يريد أن يخبر بخفوت غناء فؤاده على جهة التأكيد، وإتيانه بـ (إن) الَّتي تدخل على المشكوك فيه يضعف المعنى الَّذي أراده، فعوَّض ذلك بتقديم خبر (كان)، ويتبيَّن هذا إذا ما قال: إن يكن غناء فؤادي خافتًا، فلو قال هذا لكان كالمتردِّد، وهو خلاف الواقع.

* وقوله على لسان شهرزاد:

شـهريارٌ ! أنت لم تسفك دما
كـان ظنًّا ما مضى بل حُلُما
قد خلعتَ الظنَّ والوهم فما
أنت إلاَّ رجلٌ قد ظُلِما[1]

والخطاب من شهرزاد ردٌّ على تعبيره عن ندمه لما كان منه من سفك الدم، والغرض من تقديم خبر (كان) على اسمها (كان ظنًّا ما مضى) التخصيص، تخصيص ما مضى من القتل بأنَّه ظنٌّ ووهم، للتخفيف من ندمه، وهو مساوٍ لأن تقول: ما كان إلاَّ ظنًّا...

* وقوله في الدكتور زكي مبارك:

كان يُلقي يراعُهُ حُمَمَ النقدِ سائلا[2]

أصل التركيب: كان يراعُه يُلقي... وتقديم خبر (كان) في هذا البيت مختلفٌ عن المواضع الأخرى؛ لأنَّه فعلٌ فاعله مضمَر، وفي تقديم خبر (كان) الَّذي هو فعلٌ فاعله مضمر (أو مسألة: كان يقوم زيدٌ) خلافٌ بين النحاة، فممَّن يجيزه: ابن جنِّي، وهو داخلٌ عنده في عكس التقدير[3]، ويجيزه أيضًا ابن عصفور[4] خلاف ما حكى عنه السيوطي من المنع[5]، وصحَّح أبو حيَّان المنع[6]، ولكلٍّ علل وحججٌ ليس هذا موضع تفصيلها، ولا

(١) شهرزاد / ٦٨.
(٢) صدى ونور ودموع / ٢٧٣.
(٣) انظر: الخصائص ٢/ ٢٧٣.
(٤) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٩١.
(٥) انظر: همع الهوامع ١/ ١١٨
(٦) انظر: البحر المحيط ٥/ ١٠٩.

أرى للتقديم في بيت الصيرفيّ علَّة غير إلجاء الوزن، فمجزوء الخفيف من الأوزان القصيرة الَّتي قد يضطرُّ الشاعر معها إلى وضع اللفظ في غير موضعه.

تقديم الصفة على الموصوف

الأصل في الصفة أن تتلو الموصوف، وعلَّة ذلك:

١- أنَّ الصفة «تتمَّة للموصوف وزيادة في بيانه، والزيادة تكون دون المزيد عليه، وأمَّا أن تفوقه فلا، فإذن وجه الكلام أن تبدأ بالأعرف، فإن كفى وإلاَّ أتبعته ما يزيده بيانا».[١]

٢- وأنَّ الصفة خبر في الحقيقة، فيجوز لمن قال: جاءني زيدٌ الفاضل، أن يقال له: كذبت فيما وصفته أو صدقت، كما جاز ذلك في الخبر[٢]، ووجه الشبه بين الخبر والصفة أنَّ كلاًّ منهما محلٌّ للفائدة، والأصل فيه أن يتأخَّر عن مُعتمد الفائدة (المبتدأ، والموصوف).

٣- وأنَّ الصفة تابعة للموصوف، والتابع لا يقع قبل متبوعه. [٣]

ولهذا منع النحاة تقديم الصفة على الموصوف، وجعله ابن جنِّي قبيحًا[٤]، وقصره ابن عصفور على المسموع وذكر أنَّه قليل[٥]، فهو بذلك أقرب إلى أن يكون شاذًّا.

وممَّا جاء منه قول النابغة الذبيانيّ:

والمؤمن العائذاتِ الطيرَ يمسحها ... ركبانُ مكَّة بين الغيل والسندِ[٦]

وقول حسَّان بن ثابت:

ومن لئيمٍ عبدٍ يخالفكم ... ليست له دعوةٌ ولا شرفُ[٧]

---

(١) ابن يعيش ٣/ ٥٨.
(٢) انظر: السابق.
(٣) انظر: أمالي ابن الشجري ١/ ٩.
(٤) انظر: الخصائص ٢/ ٣٩١.
(٥) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢١٨.
(٦) ديوانه/ ١٥، وانظر: شرح الأبيات المشكلة الإعراب/ ٤٣٠، والمرجع السابق.
(٧) ديوانه/ ١٦٥.

وإن كان يحتمل كون (لئيم) و (عبد) وصفان لمحذوف.

وقد استُثني من منع تقديم الصفة على الموصوف أمران:

الأوَّل: ما نقله الأشموني[١] عن صاحب البديع[٢] من جواز تقديم الصفة على الموصوف إذا كان لاثنين أو جماعة وقد تقدَّم أحد الموصوفين، فتقول: قام زيدٌ العاقلان وعمرو، ومنه قول الشاعر:

ولستُ مقرًّا للرجال ظلامةً ... أبى ذاك عمِّي الأكرمان وخاليا[٣]

الثاني: أن يصلح النعت لمباشرة العامل، فيتقدَّم مبدلاً منه المنعوت[٤]، ومن شواهده في القرآن قوله تعالى: ﴿صِرَٰطِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَمِيدِ ٱللَّهِ﴾[٥]. ومن الشعر قول الشاعر:

ولكني بُليتُ بوصل قومٍ ... لهم لحمٌ ومنكرةٌ جسومُ[٦]

ولأنَّ تقديم الصفة على الموصوف على غير القياس فقد ذكر النحاة أنَّ الصفة المتقدِّمة تنتقل إلى الحاليَّة، قال سيبويه: «هذا باب ما ينتصب لأنَّه قبيحٌ أن يُوصَف بها بعده ويُبنَى على ما قبله، وذلك قولك: هذا قائماً رجلٌ، وفيها قائماً رجلٌ، لَمَّا لم يجز أن توصف الصفة بالاسم، وقبُح أن تقول: فيها قائمٌ فتضع الصفة موضع الاسم، كما قبُح: مررتُ بقائم، وأتاني قائم، جعلتَ القائم حالاً وكان المبنيّ على الكلام الأوَّل ما بعده، ولو حسُن أن تقول: فيها قائمٌ لجاز: فيها قائمٌ رجلٌ، لا على الصفة، ولكنَّه كأنَّه لَمَّا قال: فيها قائمٌ قيل له: من هو ؟ وما هو؟ فقال: رجلٌ، أو: عبد الله، وقد يجوز على ضعفه. وحُمِل هذا النصب على جواز: فيها رجلٌ قائماً، وصار حين أُخِّر وجهَ الكلام فرارًا من القبح»[٧]، ثمَّ قال: «وهذا كلامٌ أكثر ما يكون في الشعر، وأقلّ ما يكون في الكلام».[٨] وفي نصِّ سيبويه دلالات، منها:

---

(١) شرح الأشموني ٢/ ٣١٥.
(٢) محمَّد بن مسعود الغزني المعروف بابن الذكيّ، ت ٤٢١ هـ، انظر: بغية الوعاة ١/ ٢٤٥.
(٣) شرح الأشموني ٢/ ٣١٥.
(٤) انظر: شرح التسهيل ٣/ ٣١٩، ٣٢٠، و شرح الأشموني ٢/ ٣٣٣.
(٥) سورة إبراهيم، من الآيتين ١، ٢.
(٦) شرح التسهيل ٣/ ٣٢٠.
(٧) الكتاب ٢/ ١٢٢.
(٨) السابق ٢/ ١٢٤.

١- أنَّ حذف الموصوف قبيحٌ عنده.

٢- ولأنَّ حذفه قبيحٌ لم يجز تأخيره عن الصفة؛ لأنَّ تأخيره بمثابة حذفٍ ثمَّ ذكر.

٣- أنَّ قبح التقديم وضعفه لم يمنعا من جوازه على إبدال الموصوف من الصفة، وحمله في ذلك لدلالة التشويق.

٤- أنَّ كون المقدَّم حالاً ونصبه أولى من بقائه على الصفة وإتباعه.

٥- جواز مجيء الحال من النكرة مقدَّمًا عليها.

٦- اختصاص مجيء الحال المتقدِّمة من النكرة بالشعر، وقلَّته في الكلام.

وممَّا تقدَّمت فيه الصفة المفردة على النكرة فصارت حالاً قول كثيِّر: لعزَّة موحشًا طللُ[١]

وقول الشاعر:

وبالجسم منِّي بيِّنًا لو علمتِه   شحوبٌ وإن تستشهدي العينَ تشهدِ[٢]

فالأصل: طللٌ موحش، وشحوبٌ بيِّن.

وممَّا تقدَّمت فيه الصفة الَّتي هي جارٌّ ومجرور قول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِى بُطُونِهِمْ نَارًا﴾[٣]، «وتقديره: يأكلون نارًا كائنةً في بطونهم، فـ (في بطونهم) صفة لـ (نار) في الأصل، إلاَّ أنَّه لَمَّا قُدِّم عليها انتصب على الحال»[٤].

ومنه أيضًا قول النبيِّ ﷺ: «هو لها صدقة»[٥]، ففيه (صدقة) «خبر (هو)، و (لها) صفةٌ قُدِّمت فصارت حالاً».[٦]

(١) ديوانه / ٥٠٦، وانظر: أمالي ابن الشجري ٣/ ٩.
(٢) البيت من شواهد الكتاب ٢/ ١٢٣.
(٣) سورة النساء، الآية ١٠.
(٤) البيان لابن الأنباري ١/ ١٣٨.
(٥) رواه البخاري ٢/ ٥٤٣ في كتاب الزكاة، باب الصدقة على موالي أزواج النبي ﷺ، برقم ١٤٢٢.
(٦) شواهد التوضيح والتصحيح / ١٥٣.

وقد جعل النحاة مجيء الحال من النكرة جائزًا في هذا الموضع؛ لأنَّ الحال يتقدَّم على صاحبه، أمَّا الوصف فلا يتقدَّم على الموصوف[1].

وإنَّما جاز مجيء الحال من النكرة عند تقدُّم الحال على صاحبها في نحو: فيها قائمًا رجلٌ؛ لأنَّ تقدُّم الحال على صاحبها يؤمن التباسها بالصفة، فلو تأخَّرت لاشتبهت في حال انتصاب صاحبها بالوصف، نحو: رأيت رجلاً راكبًا. [2]

ومن النحاة من أجاز مجيء الحال من النكرة بلا مسوِّغ، روى ذلك سيبويه عن عيسى ابن عمر وتلميذه الخليل بن أحمد[3]، وهو بعد مرويٌّ عن ابن الطراوة[4]، وقال به أبو حيَّان[5]، فعلى قولهم يجوز: هذا رجلٌ منطلقًا، فينتصب على الحال كما ينتصب الحال من المعرفة، وبذلك يكون المعنى هو المسوِّغ، وتكون (راكبًا) في: رأيت رجلاً راكبًا، محتملةً لكونها وصفًا ولكونها حالاً.

وقول النحاة بتحوُّل الصفة المتقدِّمة على الموصوف إلى حال يبدو مرتبطًا بالصنعة النحويَّة ولا علاقة له بالمعنى من قريب ولا من بعيد، ومع أنَّه يحمي من التباس الحال بالصفة في مثل: رأيت رجلاً راكبًا، إلاَّ أنَّه يوقع في لبس آخر، فحين نريد في جملة مثل (أقبل طالبٌ مستهترٌ) أن نبرز صفة الاستهتار فنقول: (أقبل مستهترٌ طالبٌ)، يُلزمنا النحاة أن نقول: (أقبل مستهترًا طالبٌ)، وشتَّان بين التعبيرين؛ لأنَّ (مستهترٌ) في الأولى على الإتباع صفة ثابتة تقدَّمت على موصوفها للعناية بذكرها ولبيان أنَّ كونه مستهترًا أبرز من كونه طالبًا، أمَّا في الجملة الثانية فهي بالنصب وصفٌ للطالب بالاستهتار في حال إقباله وحسب، لا أنَّ الاستهتار صفةٌ لازمةٌ له. [6]

---

(١) انظر: شرح الكافية للرضي ٢/ ٦٢.
(٢) انظر: شرح الأشموني ٢/ ١٠.
(٣) انظر: الكتاب ٢/ ١١٢.
(٤) انظر: نتائج الفكر / ٢٣٤.
(٥) انظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٥٧٧.
(٦) انظر: معاني النحو ٢/ ٢٩٢.

إنَّ قول النحاة بأنَّ «الحال صفةٌ في المعنى»[1] لا يسوِّغ الخلط بينهما؛ إذ بينهما من الاختلاف شيءٌ كثير، فالصفة تتبع الموصوف في إعرابه، وتكون لازمةً له على كلِّ وجه، فهي بذلك أدنى إلى الثبوت واللزوم، أمَّا الحال فتخالف صاحب الحال في إعرابه، وهي وصفٌ غير ثابت له، بل يحدث في وقتٍ ويبطل في غيره، أي أنَّها مقيَّدة ومتغيِّرة[2]، ونحن في تفريقنا بين أساليب أربعة هي:

١- أقبل رجلٌ ضاحكًا.
٢- أقبل ضاحكًا رجلٌ.
٣- أقبل رجلٌ ضاحكٌ.
٤- أقبل ضاحكٌ رجلٌ.

نرى أنَّ (ضاحكًا) في الأسلوبين الأوَّلَيْن وقعت حالاً، إلاَّ أنَّ كون المقبل رجلاً في الأسلوب الأوَّل أهمُّ من كونه ضاحكًا، في حين كونه ضاحكًا في الأسلوب الثاني أهمُّ من كونه رجلاً.

وفي الأسلوبين الآخرَيْن وقعت (ضاحك) وصفًا، والموصوف في أوَّلهما (رجل) أهمُّ من الوصف، أمَّا في الأخير فالوصف (ضاحك) أهمّ، وفيه نوع من التشويق كما سبق ودلَّ عليه كلام سيبويه المذكور آنفًا.

إنَّ كلام سيبويه يجعلنا لا نرى بأسًا بتقديم الصفة على الموصوف مع بقاء اعتبارها صفة، وإن كان فيه ضعف، فهو يوصل إلى دلالات تجعل التركيب مختلفًا عن التركيب الأصليّ، ومختلفًا عن ما جاء فيه الحال المتقدِّم من النكرة، ويبقى الضابط لذلك هو الاعتماد على قرائن السياق الَّتي تكشف عن المعنى في غالب الأحوال، ولا تحتاج إلى الالتفاف على اللغة والخلط بين أجزائها، فالحال حال، والصفة صفة، وليس من روح اللغة في شيء وضع أحدهما موضع الآخر.

---

(١) الكلِّيَّات / ٥٤٥.
(٢) انظر: اللمع لابن جنِّي / ١١٦، من نصٍّ في الهامش نقله المحقِّق عن شرح اللمع لأبي القاسم عمر بن ثابت الثمانيني ت ٤٤٢هـ، وهو تلميذ ابن جنِّي.

من تقديم الصفة المفردة على الموصوف في شعر الصيرفي:

* قوله في رثاء شقيقته:

وما بالهيِّن الخطب افتقادي　　　أعزَّ الأقربين إلى انتسابي[1]

أصل التركيب: (الخطب الهيِّن)، وربَّما رأى الشاعر في هذا التقديم ضرورة معنويَّة، فإنَّه بعد أن قال: (وما بالهيِّن) بحذف الموصوف، خشي أن يقدَّر الموصوف بما لا يفي بما يريد قوله، فيمكن أن يقدَّر (أمرًا) في حين يريده الشاعر (خطبًا)؛ فهو لفظٌ يغلب استعماله في ما عظُم من الأمور (أمَّا دلالته المعجميَّة فلا فرق فيها بين عظيم وصغير) [2]، فاستدرك بعد أن قال: (وما بالهيِّن) وقال: (الخطب).

ومن تقديم الصفة الَّتي هي جارٌّ ومجرور:

* قوله:

فاستنسرتْ من بغاث الطير طائفةٌ　　　عميُ البصائر ساقتها الغواياتُ[3]

والأصل: (طائفةٌ من بغاث الطير)، وتقديم الصفة هنا للتخصيص، تخصيص الطائفة بأنَّها من بغاث الطير؛ ليناسب ذلك قوله: فاستنسرت. وقوله:

قدرةُ الحسن وهل تغلبه في الكون قُدرهْ ؟[4]

والأصل: (قدرةٌ في الكون)، ولا يبدو في تقديم الصفة في هذا الموضع غرض معنويّ، فلعلَّ المقصود تأخُّر الموصوف (قدره) ليأخذ مكانه من القافية. [5]

تقديم الحال على صاحبه:

«نسبة الحال من صاحبه نسبة الخبر من المبتدأ، فالأصل تأخيره كما أنَّ الأصل تأخير الخبر وتقديم المبتدأ، وجواز مخالفة الأصل ثابتٌ في الحال كما كان ثابتًا في الخبر، ما لم يعرض موجبٌ للبقاء على الأصل أو الخروج عنه».[6]

---

(١) صدى ونور ودموع / ٢٣٩.
(٢) انظر: القاموس المحيط، باب الباء، فصل الخاء.
(٣) عودة الوحي / ٩٨.
(٤) صدى ونور ودموع / ٨٣.
(٥) مواضع أخرى لتقديم الصفة على الموصوف في: صدى ونور ودموع / ٢٠٩، ٢٦٠، النبع / ٣٣.
(٦) شرح التسهيل ٢/ ٣٣٥.

فممَّا يوجب البقاء على الأصل: [1]

١- أن يكون صاحب الحال مجرورًا بالإضافة، نحو: عرفتُ قيام زيدٍ مسرعًا.

٢- أن يكون الحال محصورًا،كقوله تعالى: ﴿وَمَا نُرْسِلُ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾[2].

ومِمَّا يوجب الخروج عن الأصل بتقديم الحال وتأخير صاحبه: [3]

١- اقتران صاحب الحال بـ (إلاَّ)، نحو: ما جاء راكبًا إلاَّ زيد، أو (إنَّما)، نحو: إنَّما جاء راكبًا زيد.

٢- أن يضاف صاحب الحال إلى ضميرٍ يعود على ملابسٍ للحال، بإضافة، نحو: جاء زائر هندٍ أخوها، أو بغير إضافة، نحو: جاء منقادًا لعمرٍو صاحبه.

وفي غير تلك المواضع هناك مواضع اتَّفق النحاة على حكم التقديم والتأخير فيها، ومواضع أخرى وقع الخلاف بينهم فيه، وهذه الخلافات ليست من شرط البحث – إذ لم يقع شيءٌ من المختلف فيه في شعر الصيرفي – ولهذا سأقتصر على بيانها بإجمال:

١- صاحب الحال المجرور:

أ- إن كان مجرورًا بالإضافة فالإجماع على أنَّه لا يجوز تقديم الحال عليه، سواء كانت الإضافة محضة أم لا. [4]

ب- أمَّا إذا كان مجرورًا بحرف الجرّ فأكثر النحاة يمنعون تقديم الحال عليه[5]، «ونُقِل عن ابن كيسان وأبي عليّ وابن برهان الجواز»[6]، واختاره ابن مالك[7] ونصره بالسماع والقياس.

(١) انظر: السابق، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٦٧، وشرح الأشموني ٢/ ١٩.
(٢) سورة الأنعام، الآية ٤٨.
(٣) انظر: شرح التسهيل ٢/ ٣٣٥، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٦٧.
(٤) انظر: شرح الكافية للرضي ٢/ ٦٧، وشرح التسهيل ٢/ ٣٣٥، وشرح الأشموني ٢/ ١٩.
(٥) انظر مثلاً: المقتضب ٤/ ٣٠٢، اللمع لابن جنّي / ١١٨، ابن يعيش ٢/ ٥٩، شرح الأشموني ٢/ ١٥.
(٦) شرح الكافية للرضي ٢/ ٦٧، وانظر: أمالي ابن الشجري ٣/ ١٥.
(٧) انظر: شرح التسهيل ٢/ ٣٣٦ وما بعدها.

٢- صاحب الحال المرفوع أو المنصوب[1]:

إن كان مضمرًا فالإجماع على أنَّه يجوز تقديم الحال عليه.

وإن كان ظاهرًا فالبصريُّون يجيزون تقدُّم الحال عليه، ويمنعه الكوفيُّون.

وتقديم الحال على صاحبه يكون لغرض من أغراض التقديم، فقد يكون: [2]

١- للاهتمام، كأن يكون (محمَّد) مريضًا أو مكسور الرجل والسامع يعنيه مشيه، فأقول: حضر ماشيًا محمَّد، والأصل: حضر محمَّد ماشيًا.

٢- أو لإزالة الوهم وإرادة التخصيص، كأن يظنَّ المخاطَب أنَّ محمَّدًا حضر راكبًا لا ماشيًا، فيقدَّم الحال على فعله، وتصبح الجملة: ماشيًا حضر محمَّد.

٣- أو لغير ذلك من أغراض التقديم الكثيرة، كالتعجُّب والتفاؤل والتشاؤم والتهويل ونحوها.

وقد استعمل الصيرفيّ تقديم الحال المفرد والحال الجملة وشبه الجملة على صاحبه، فمن تقديم الحال المفرد في شعره:

❊ قوله في قصيدة (الشاعر):

أنشودةً عاش وألحانُها ينقلها الصدَّاحُ في الدوحِ[3]

وهنا تقدَّم الحال (أنشودةً) على صاحبه وعلى عامله الواقع فعلاً متصرِّفًا، وهذا جائز[4]، والغرض من تقديمه التخصيص، فكأنَّه قال: ما عاش إلاَّ حال كونه أنشودة.

❊ وقوله في قصيدة (دموعي):

---

(١) انظر: شرح الكافية للرضي ٢/ ٦٦، وشرح التسهيل ٢/ ٣٤٠.
(٢) انظر: معاني النحو ٢/ ٢٩٤.
(٣) نوافذ الضياء / ٦.
(٤) انظر: شرح التسهيل ٢/ ٣٤٣.

دموعي.. كنتِ آمالاً تمدُّ القلب بالبِشرِ
وكانت هذه الآمالُ كالأمواج في البحرِ
سَرَتْ فيها مباركةً سفينةُ أطيب العمرِ[1]

حيث قدَّم الحال المفرد (مباركةً) على صاحبه (سفينة أطيب العمر)، وفي تقديمه قصدٌ إلى التفاؤل،لما تحمله الدلالة المعجميَّة للحال من معنى البركة كالنماء والزيادة والسعادة.[2]

وقدَّم الحال المفرد على صاحبه في مواضع أخرى.[3]

ومن تقديم الحال الجملة الاسميَّة:

❊ قوله في (موجتان):

فكرةٌ صادفتْ هوىً فاستعدَّا　　لهجومٍ على سفينةِ صيدِ
ساقها والرجاءُ يحدوه شيخٌ　　عاش يسعى سعيَ الدؤوبِ المجدِّ[4]

وتقديم جملة الحال (والرجاء يحدوه) على صاحب الحال (شيخٌ عاش يسعى سعي الدؤوب المجدّ) للعناية بذكره، فكونه خارجًا للصيد بأملٍ ورجاء مهمٌّ لدى الشاعر لما في بيانه من إيضاح التباين بين رجائه وبين ما يحدث بعد ذلك من طغيان الموج وغرقه.

ومن تقديم الحال الجملة الفعليَّة:

❊ قوله في ذكرى الشهيد الشاعر محمَّد عبد الحكم الجراحي:

تقدَّم يلقى الموت والصبر حازمُهْ　　فتىً هيَّأتْهُ للجهاد عزائمُهْ[5]

(١) الألحان الضائعة / ٧٥.
(٢) راجع: القاموس المحيط، باب الكاف، فصل الباء.
(٣) انظر: نوافذ الضياء / ٦٥، النبع / ٢٨، صدى ونور ودموع / ١٩٩.
(٤) صدى ونور ودموع / ٧٩، وقد وقع بقوله (صيد) في سناد الردف.
(٥) الشروق / ٩٢.

وتقديم جملة الحال (يلقى الموت) على صاحبها النكرة الموصوفة (فتى) للتهويل؛ لأنَّ لقاء الموت ليس بالشيء الهيِّن الَّذي يتقدَّم إليه كلُّ أحد، وإنَّما يتقدَّم إليه مَن (هيَّأتْهُ للجهاد عزائمُهْ).[1]

ومن تقديم الحال شبه الجملة:

* قوله في (الشاعر):

كقطرةِ الماء.. كزهْر الربى عاش ولم يهبط إلى السفحِ[2]

والتقديم هنا للتخصيص، تخصيص الشاعر في معيشته بأنَّه كقطرة الماء وكزهر الربى، لما في ذلك من توضيح لصفاته وخصاله الطيِّبة.[3]

خلاصة:

بدأتُ هذا الفصل ببيان مفهوم التقديم والتأخير، وتعرَّضتُ لبعض الأسباب الَّتي تفسِّر الترتيب الأصليّ بين عنصرين، ثمَّ بيَّنتُ مفهوم الرتبة ونوعيها والفرق بينهما، وانتقلتُ إلى أغراض التقديم فذكرتُ بعض الأغراض والدلالات الَّتي تنتج عن تقديم بعض العناصر، وختمتُ التوطئة ببيان القيمة البيانيَّة للتقديم والتأخير.

وقد كانت دراستي للتقديم والتأخير في شعر الصيرفيّ في ثلاثة مباحث: تقديم الاسم المفرد، وتقديم الجارّ والمجرور، وتقديم ما يرد مفردًا وجملة وشبه جملة.

فدرستُ تحت مبحث تقديم الاسم المفرد ثلاث قضايا:

الأولى: تقديم الفاعل على الفعل، وقد نأيتُ فيها عن مذهب الكوفيّين باعتبار المقدَّم فاعلاً وذكرت أسباب ذلك، ثمَّ بيَّنتُ أغراض التقديم في هذه المسألة كالتخصيص والتحقيق وتعجيل المسرَّة أو المساءة والتعظيم أو التحقير والغرابة وتنبيه المخاطَب إلى

---

(١) موضعان آخران لتقديم الحال الجملة الفعليَّة في: عودة الوحي / ٩٣، النبع / ٢٧.

(٢) نوافذ الضياء / ٦.

(٣) موضع آخر لتقديم الحال شبه الجملة في: نوافذ الضياء / ١٤.

المحدَّث عنه، ثمَّ بيَّنت مواضع وقوع هذا التقديم في شعر الصيرفيّ مرتبطًا ببيان أغراضه ودلالاته.

الثانية: تقديم المفعول على الفاعل، حيث بيَّنتُ فيها أنَّ مقتضى الأصل تأخير المفعول عن الفاعل، ويجب التزام الأصل في مواضع و مخالفته في مواضع أخرى، وأتبعتُ ذلك ببيان الغرض الَّذي يدور حوله تقديم المفعول وهو العناية والاهتمام، وكان تقديم المفعول على الفاعل كثيرًا في شعر الصيرفيّ، فذكرت منه نماذج دالَّة على ما سواها.

الثالثة: مجيء الاسم بعد (إذا) الشرطية، وكان الحديث فيها عن ورود (إذا) الظرفيَّة المضمَّنة معنى الشرط وبعدها اسمٌ ثمَّ فعل، وذكرت مذاهب النحاة في إعراب هذا الأسلوب، ورجَّحت قول سيبويه بجواز دخول (إذا) على الجملة الاسميَّة إذا كان الخبر فيها فعلاً، وبيَّنت أنَّ كلام سيبويه لم يمحِّصه كثيرٌ من النحاة فنسبوا إليه القول باختصاص (إذا) بالجملة الفعليَّة، وكان ترجيحي لمذهب سيبويه مقرونًا بالعلل الَّتي تضعف الأقوال الأخرى، ومقرونًا باحتراز عن قول سيبويه بقبح هذا الأسلوب، ثمَّ بيَّنت مواضع تقديم الاسم على فعل الشرط في شعر الصيرفيّ حيث كان منها ما هو للاهتمام وما هو للتحقير وما هو للتهويل وللتخصيص والتفاؤل.

ودرستُ تحت مبحث تقديم الجار والمجرور قضيَّتين:

الأولى: تقديم الجارِّ والمجرور على المتعلَّق، وفيها بيَّنت أهمِّيَّة وجود متعلَّق لحرف الجرّ، ومعنى التعلُّق، ولزوم كون المتعلَّق عاملاً، وذكرت أنَّ الأصل في الترتيب تقدُّم المتعلَّق وتأخُّر الجارِّ والمجرور، وأنَّه يجوز مخالفة هذا الأصل لغرض يكون في غالب الأحيان التخصيص والحصر، ثمَّ بيَّنت بعض مواضع تقديم الجارّ والمجرور على المتعلَّق في شعر الصيرفي وأغراضها، وأشرت إلى بقيَّة المواضع وهي كثيرة.

الثانية: تقديم الجارِّ والمجرور على أفعل التفضيل، حيث ذكرت أنَّ هذا التقديم من النادر أو المخصوص بالشعر، وكان نادرًا أيضًا في شعر الصيرفي فبيَّنت مواضع وقوعه والأغراض الخاصَّة به.

ودرستُ تحت مبحث تقديم ما يرد مفردًا وجملةً وشبهَ جملة أربع قضايا:

الأولى: تقديم الخبر على المبتدأ، حيث ذكرت الأصل في الترتيب بينهما وأسبابه، ثمَّ ما يوجب مخالفته وما يوجب التزامه، وذكرت أغراض تقديم الخبر وهي الأهمِّيَّة والتخصيص والتفاؤل والتشاؤم والافتخار والتشويق وغيرها، ثمَّ بيَّنت مواضع تقديم الخبر في شعر الصيرفيّ حيث كان منها تقديم الخبر المفرد وتقديم الخبر الجارّ والمجرور، وأشرت إلى موضع قدَّم فيه الصيرفي خبرًا واجب التأخير وكان فيه تجاوز نحويّ وآخر عروضيّ قمت ببيانهما.

الثانية: تقديم خبر (كان)، حيث ذكرت كونه جائزًا، وتعليل النحاة لجوازه، حيث شبَّهوه بالمفعول، ومنهم من جعله مفعولاً حقيقيًّا، ورجَّحت صحَّة عبارة من شبَّهه بالمفعول؛ لأنَّ جعله مفعولاً حقيقيًّا يستلزم القول بفعليَّة (كان) وأخواتها، وفي هذا مطاعن ذكرت شيئًا منها، ثمَّ ذكرت بيانًا لأحكام الترتيب بين (كان) واسمها وخبرها، وانتقلت إلى بيان مواضع تقديم خبر (كان) في شعر الصيرفي حيث كان منها تسعة مواضع تقدَّم فيها على (كان) واسمها، وثلاثة مواضع توسَّط فيها بينها وبين اسمها.

الثالثة: تقديم الصفة على الموصوف، حيث ذكرت أنَّ الأصل أن تتلو الصفة الموصوف، وذكرت علل ذلك ومنع النحاة لعكسه وجعلهم له من القبيح الشاذّ، ونقلهم للصفة المتقدِّمة على موصوفها إلى باب الحال، واعترضت على قولهم بذلك للاختلاف الكبير بين الصفة والحال وعدم جواز الخلط بينهما، وسبرت نصًّا لسيبويه وخرجت منه بأنَّه لا بأس بتقديم الصفة على الموصوف وإن كان ذلك ضعيفًا، ويُعتمد في بيان المعنى على قرائن السياق الَّتي تميِّز الحال من الصفة، ثمَّ بيَّنت مواضع تقديم الصفة على الموصوف في شعر الصيرفي حيث كان منها ما هو صفة مفردة وما هو جارٌّ ومجرور.

الرابعة: تقديم الحال على صاحبه، وفيها ذكرت مقتضى الأصل وما يوجب البقاء عليه وما يوجب الخروج عنه، ثمَّ بيَّنت الأغراض الَّتي يرد لها تقديم الحال، وبيَّنت مواضع تقديم الحال على صاحبه في شعر الصيرفي حيث كان منها ما هو حالٌ مفرد وما هو جملة اسميَّة وما هو جملة فعليَّة وما هو شبه جملة.

الفصل الرابع
الفصل والاعتراض

وفيه توطئة ومبحثان:

- ***المبحث الأوَّل: الفصل.***

- ***المبحث الثانِي: الاعتراض.***

وذُيِّل بخلاصةٍ لأهمِّ نتائج البحث فيه.

توطئة

يهتمُّ هذا الفصل بالبحث في التراكيب الَّتي ترد في السياق فتقطع الاتِّصال والتجاور بين عنصرين من عناصره قبل تمام الفائدة على خلاف الأصل، وهذه التراكيب تكون دون الجملة فيُسمَّى ورودها (الفصل)، وتكون جملة فيُسمَّى ورودها (الاعتراض).

مفهوم الفصل:

يُراد بالفصل أن يأتي عنصر دون الجملة ـ أي غير مستقلٍّ بالإفادة ـ لا ينتمي إلى السياق الأصليِّ للتركيب، فيقع فيه بين عنصرين متلازمين ـ بجامع الصلة، أو الإسناد، أو المجازاة، أو نحو ذلك[1] مخالفًا بذلك مطلب التضامّ[2].

ويتنوَّع عنصر الفصل إلى أنواع، أشهرها: القَسَم، والظرف، والجارُّ والمجرور، والنداء (وإن لم يعتدّ به ابن جنِّي فاصلاً؛ لكثرته في الكلام)[3].

والعنصران اللذان يقع الفصل بينهما قد يكونان اسمين (كالفاعل والمفعول)، أو فعل ومطلوبه (كالفعل والفاعل)، أو حرف وما دخل عليه (كحرف العطف والمعطوف)، ولهذا التنوُّع تفرَّق حديث النحاة عن ظاهرة الفصل في أبواب النحو بحسب هذه العناصر.

والفصل من حيث هو مصطلح نحويٌّ يختلف عن الفصل البلاغيّ الَّذي يتحقَّق بعدم استعمال حرف العطف[4]، والَّذي يقابلون بينه وبين الوصل بعطف الجمل بعضها على بعض[5].

مفهوم الاعتراض:

الاعتراض كالفصل، إلاَّ أنَّ الفاصل فيه يكون جملةً مستقلَّة بالإفادة، سواء كانت خبريَّة أو إنشائيَّة، ولا يكون لها محلٌّ من الإعراب، لكنَّها لا تنفكُّ عن الجملة الأصليَّة الَّتي دخلها الاعتراض، ولا تزول عنها من حيث معناها.[6]

---

(١) انظر: شرح التسهيل ٢/ ٣٧٥.
(٢) انظر: البيان في روائع القرآن ١/ ١٠٩.
(٣) انظر: الخصائص ٣/ ٧٣.
(٤) انظر: البيان في روائع القرآن ١/ ١١٢.
(٥) لا يكاد يخلو كتاب في البلاغة من ذكر الفصل والوصل، انظر مثلاً: دلائل الإعجاز / ٢٢٢، عروس الأفراح ١/ ٧٥، المطوَّل / ٤٣٤.
(٦) انظر: بناء الجملة العربيَّة / ٨٢.

ويمكن تعريف الاعـتراض بأنَّه: اعتراض مجرى النمط التركـيبيّ للجـملة بتركيب مستقلٍّ يَحُول دون اتِّصال عناصر الجملة بعضها ببعض اتِّصالاً تتحقَّق به مطالبُ التضامِّ النحويِّ فيما بينها.[1]

وحاصل الاعتراض أنَّه جملةٌ لا محلَّ لها من الإعراب «تتوسَّط بين أجزاء جملة مستقلَّة أخرى».[2]

وتقع الجملة المعترضـة في عدَّة مواضع[3] أحصى منها ابن هشـام سبعة عشر موضعًا[4]، كالمعترضة بين الفعل ومرفوعه، وبين المبتدأ وخبره، وبين ما أصله المبتدأ والخبر، وبين الشـرط وجوابه، وبين القسَـم وجوابه، وبين الموصول وصلته....

قواعد الفصل:

للفصل قواعد وأحكام منثورة في كتب النحو،لكنَّ كلاًّ منها مخصـوص بموضعه، فلا يوجد من القواعد العامَّة لهذه الظاهرة سوى النزر اليسير، كقول ابن جنِّي: «وعلى الجملة فكلَّما ازداد الجزءان اتِّصـالاً قَوِيَ قُبْحُ الفصل بينهما»[5]، وقول العكبَرِيّ: «الفصل بين العامل والمعمول بالأجنبيّ لا يجوز»[6]، أمَّا ما عدا ذلك فهي أحكام خاصَّـة بمواضعها من أبواب النحو الَّتي يقع فيها الفصل، كباب الإضـافة، وباب النعت، وباب العطف، وغيرها، وهي أحكام تبيِّن ما يجوز الفصل به في موضع ما وما لا يجوز من ذلك، والقاعدة الأسـاسيَّة في ذلك اتِّصال الفاصل بمعنى الجملة بألاَّ يكُون أجنبيًّا.

قواعد الاعتراض:

قد ذكر النحاة من قواعد الاعتراض ثلاثة أمور، فاشترطوا في الجملة المعترضة:

---

(١) انظر: البيان في روائع القرآن / ١١٥، ١١٦.
(٢) معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض / ٧٣.
(٣) انظر: أمالي ابن الشجري ١/ ٣٢٨، شرح التسهيل ٢/ ٣٧٥، ٣٧٦، الارتشاف ٣/ ١٦١٣.
(٤) انظر: مغني اللبيب / ٥٠٦ وما بعدها.
(٥) الخصائص ٢/ ٣٩٠.
(٦) اللباب ١/ ١٥٥.

١- أن تكون مناسبةً للجملة الَّتي دخلها الاعتراض، بحيث تكون كالتأكيد أو التنبيه على حالٍ من أحوالها[1]، وهذا مؤدَّاه أن تكون متَّصلةً بها في المعنى، وقد ذكر ابن هشام أنَّ الجملة المعترضة تفيد الكلام «تقويةً وتسديدًا أو تحسينًا»[2]، فاتِّصالها بمعنى الكلام يزيد فيه ويحسِّنه، وإذا لم يُراع هذا الاتِّصال فسد المعنى، وهذا ما لاحظه ابن الأثير حين جعل الاعتراض على قسمين: أحدهما لا يأتي في الكلام إلاَّ لفائدة فيجري مجرى التوكيد، والآخر يأتي لغير فائدة فيكون دخوله كخروجه أو يؤثِّر في تأليفه نقصًا وفي معناه فسادًا. [3]

٢- أن لا تكون معمولةً لشيءٍ من أجزاء الجملة الَّتي دخلها الاعتراض[4]؛ لأنَّ «الاعتراض لا موضع له من الإعراب، ولا يعمل فيه شيءٌ من الكلام المعترَض به بين بعضه وبعض»[5]، ولهذا يصحُّ سقوط الجملة الاعتراضيَّة ولا يؤدِّي سقوطها إلى اختلاف في التركيب ولا في أصل المعنى.[6]

٣- أن يكون الفصل بها بين الأجزاء المنفصلة بذاتها[7]، ويظهر معنى هذا الشرط بالنظر إلى بعض الحروف الَّتي تتَّصل بما تدخل عليه فيكونان كالكلمة الواحدة، كما في أل التعريف، وسين التنفيس، وبعض حروف الجرِّ كالباء واللام، فالاعتراض بينها وبين مدخولها لا يصحُّ ولا يستقيم.

قيمة الفصل والاعتراض:

يبدو في ظاهرتي الفصل والاعتراض شيءٌ من الغربة؛ ففيهما خروج على النظام الأصليِّ للتضامِّ بين أجزاء الجملة أو التركيب، وهذا الخروج لا بدَّ له من علَّة؛ لأنَّ سير السياق

---

(١) انظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٦١٣، همع الهوامع ١/ ٢٤٧.
(٢) مغني اللبيب/ ٥٠٦.
(٣) انظر: المثل السائر ٢/ ١٧٢، ١٧٣.
(٤) انظر: همع الهوامع ١/ ٢٤٧.
(٥) الخصائص ١/ ٣٣٧.
(٦) انظر: الجملة النحويَّة/ ١٠٦.
(٧) انظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٦١٣، همع الهوامع ١/ ٢٤٧.

النحويِّ للكلام بالترتيب الَّذي يوصل إلى تأدية معناه من غير معوِّقات أمرٌ مهمٌّ في البيان، وليس بالشيء الهيِّن الَّذي تُستباح مخالفته ما لم تكن فائدةٌ تُجتنى من وراء المخالفة.

ويبدو في الفصل والاعتراض شَبَهٌ بالتقديم، وابن عصفور يعدُّ الفصل من التقديم صراحة، يقول: «وأمَّا تقديم بعض الكلام على بعض فمنه: الفصل بين المضاف والمضاف إليه»(١)، ويجعله ابن جنِّي من الحمل على المعنى، إلاَّ أنَّه يصله بالتقديم والتأخير لما يبدو في ظاهره منه(٢)؛ إذ «يمكن وصف معظم صور الفصل بأنَّها من قبيل التقديم والتأخير للمعمولات»(٣)، لكنَّه تقديمٌ من نوعٍ آخر؛ فهو يخضع بالدرجة الأولى لذوق المتكلِّم الَّذي يرى في تعجيل ورود تركيبٍ ما ضرورةً مُلِحَّة، فيأتي به قبل تمام فائدة الكلام الأوَّل.

والفرق الواضح بين الفصل والتقديم أنَّ التقديم مرتبطٌ بمبدإ الرتبة، حيث يكون لكلٍّ من المقدَّم والمؤخَّر فيه رتبة، محفوظةً كانت أو غير محفوظة، في حين يرتبط الفصل بما هو حُرُّ الرتبة، ومن أبرز الأمثلة على ذلك: الفصل بالظرف وبالجارِّ والمجرور، اللذَيْن يُتوسَّع فيهما ما لا يُتوسَّع في غيرهما، ويكفل النظام النحويُّ لهما حرِّيَّة الحركة بالتقديم والتأخير.

وما من شكٍّ في أنَّ التركيب الوارد فاصلاً أو معترِضًا يكون غريبًا وقلِقًا في موضعه من الكلام، ولعلَّ هذا ما يجعله بارزًا واضحًا، «يثير الانتباه، ويلفت التفكير»(٤)، فتظهر قيمته البيانيَّة والمعنويَّة الَّتي عبَّر عنها ابن جنِّي في باب الاعتراض حيث قال: «والاعتراض في شعر العرب ومنثورها كثيرٌ وحسَن، ودالٌّ على فصاحة المتكلِّم وقوَّة نفْسه وامتداد نفَسه...» (٥)، وقد أكَّد على كثرته وجريانه مجرى التأكيد بقوله: « اعلم أنَّ هذا القبيل من هذا العلم كثير، قد جاء في القرآن وفصيح الشعر ومنثور الكلام، وهو جارٍ عند العرب مجرى التأكيد»(٦).

---

(١) ضرائر الشعر / ١٩١.
(٢) انظر: الخصائص ٢/ ٤٠٤.
(٣) ضوابط التقديم وحفظ المراتب في النحو العربيّ / ٢١٣.
(٤) بناء الجملة العربيَّة / ٨٢.
(٥) الخصائص ١/ ٣٤١.
(٦) السابق ١/ ٣٣٥.

وإنَّما كـان الاعتراض جاريًا مجرى التأكـيد لأنَّه في معناه، فهو كـالتنبيه القويِّ[1] للسـامع إلى شيءٍ يريده المتكلِّم، كدعاءٍ، أو قسَـمٍ، أو قيدٍ بشرطٍ، أو نفيٍ، أو وعـدٍ، أو أمرٍ، أو نهيٍ، أو غير ذلك، فشـأنه في ذلك شـأن التقديم للأهمِّيَّة.

(١) انظر: الدرّ المصون ١٠/ ٢٢٤.

المبحث الأوَّل

الفصل

وفيه خمس قضايا:

- ***الأولى: الفصل بين المبتدأ والخبر.***

- ***الثانية: الفصل بين ما أصله المبتدأ والخبر.***

- ***الثالثة: الفصل بين الفعل والفاعل.***

- ***الرابعة: الفصل بين الفعل والمفعول.***

- ***الخامسة: الفصل بين الصفة والموصوف.***

الفصل بين المبتدأ والخبر:

المبتدأ والخبر هما ركنا الفائدة الَّتي لا تحصل إلاَّ بمجموعهما، فحين يُذكَر المبتدأ يظلُّ الذهن مُعلَّقًا ومنتظرًا حصول الفائدة الَّتي تتوقَّف على ذكر الخبر، وقد يتأخَّر ذكر الخبر لوجود ما يتَّصل بالمبتدأ في المعنى ويتلوه في اللفظ ـ كالتوابع مثلاً ـ وقد يكون سبب التأخير ورود فاصل، وهذا هو موضوع المسألة.

رغم أنَّ المبتدأ والخبر لا يوصفان بأنَّهما (متلازمان) في اللفظ إلاَّ أنَّهما متطالبان في المعنى، فالفصل الكثير بينهما يكون ملحوظًا بارزًا، ومن شواهد ذلك ما نراه في قول أبي حيَّان حين عرض لتوجيه قول الله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَبۡخَلُونَ وَيَأۡمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلۡبُخۡلِ وَيَكۡتُمُونَ مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضۡلِهِۦۗ وَأَعۡتَدۡنَا لِلۡكَٰفِرِينَ عَذَابٗا مُّهِينٗا وَٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمۡوَٰلَهُمۡ رِئَآءَ ٱلنَّاسِ وَلَا يُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَلَا بِٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۗ وَمَن يَكُنِ ٱلشَّيۡطَٰنُ لَهُۥ قَرِينٗا فَسَآءَ قَرِينٗا عَلَيۡهِمۡ لَوۡ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَأَنفَقُواْ مِمَّا رَزَقَهُمُ ٱللَّهُۚ وَكَانَ ٱللَّهُ بِهِمۡ عَلِيمًا إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظۡلِمُ مِثۡقَالَ ذَرَّةٖۖ وَإِن تَكُ حَسَنَةٗ يُضَٰعِفۡهَا وَيُؤۡتِ مِن لَّدُنۡهُ أَجۡرًا عَظِيمٗا﴾[1] حيث قال:

«وقيل: ﴿ٱلَّذِينَ يَبۡخَلُونَ﴾ في موضع رفع على الابتداء، واختلفوا في الخبر أهو محذوفٌ أم ملفوظٌ به، وهو قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظۡلِمُ مِثۡقَالَ ذَرَّةٖۖ وَإِن تَكُ حَسَنَةٗ يُضَٰعِفۡهَا﴾، ويكون الرابط محذوفًا تقديره: (مثقال ذرَّةٍ لهم) أو: (لا يظلمهم مثقال ذرَّة)، وإلى هذا ذهب الزجَّاج، وهو بعيدٌ متكلَّف؛ لكثرة الفواصل بين المبتدأ والخبر...»[2].

لا شكَّ إذن في أنَّ الفصل الطويل بين المبتدأ والخبر مَعيب؛ ففيه إرهاقٌ لذهن المتلقِّي، وربَّما ينسى -لطول الفصل- المبتدأ حين يُذكَر الخبر، فما كان طويلاً من الفصل يدخل في جملة التعقيد.

أمَّا الفصل بينهما بفاصل يسير فلا بأس به، إذ ليسا متلازمين في اللفظ بحيث يقبح الفصل بينهما، لكن يجب ألاَّ يكون الفاصل أجنبيًّا بألاَّ يكون له تعلُّق بأحدهما، كما في قول الشاعر:

(١) سورة النساء، الآيات ٣٧ – ٤٠.

(٢) البحر المحيط ٣/ ٢٤٧.

نظرْتُ وشخصي مطلعَ الشمسِ ظلُّهُ إلى الغربِ حتَّى ظِلُّهُ الشمسَ قد عَقَلْ[1]

حيث فصل بين المبتدأ (شخصي) وخبره (ظلُّه إلى الغرب) بأجنبيٍّ عنهما (مطلع الشمس)، وهذا غير جائز، وتعقيد الكلام بسببه واضح.

يدلُّنا ما سبق على أنَّ لجواز الفصل بين المبتدأ وخبره شرطَيْن، هما:

١ - ألاَّ يكون الفصل طويلاً يضيع بسببه الاتِّصال بين المبتدأ والخبر.

٢ - ألاَّ يكون الفاصل أجنبيًّا عنهما.

وقد ورد في شعر الصيرفيّ الفصل بين المبتدأ وخبره بالظرف وبالجارِّ والمجرور المتعلِّقين بأحدهما، فمن ذلك:

* قوله:

وطـــــــنُ الإنــــــــانْ
رغـــــم الـــقـــضـــبـــان
في كـــــــلِّ لـــســـان
أحــلى مــن لـفـظـة حُــرِّيَّــهْ[2]

فالأصل: وطن الإنسان أحلى من لفظة حُرِّيَّة، وقوله: (رغم القضبان. في كلِّ لسان) فصل بين المبتدأ والخبر، وفائدة الفصل هنا كبيرة، وبدونه يبدو التركيب عاريًا عن معناه المقصود؛ إذ مقصود الشاعر المقارنة بين الوطن بكلِّ ما فيه - ممَّا يعترض الحرِّيَّة أحيانًا - وبين لفظة الحُرِّيَّة من غير وطن، وهو يرجِّح عيش الوطن وإن كان فيه نقص الحرِّيَّة، وقوله (في كلِّ لسان) يعتبر معبرًا للشاعر من عالم الحيوان إلى عالم البشر، فالقصيدة في عصفور كان لدى الشاعر، وعاش في قفصه أربع سنوات، ثمَّ انطلق يَنشُد الحرِّيَّة، وعاد بعد عشرة أيَّام يحوم حول قفصه، حتَّى إذا أُدخِل فيه أسلم نفَسه الأخير بعد دقيقتين، وكان الشاعر قد وُضع تحت الرقابة في عهد مراكز القوى، ففكَّر في الهجرة، ثمَّ ردَّته حادثة هذا العصفور عن فكرته.[3]

(١) انظر: الخصائص ٢/ ٤٠٠، وقد ذكر وجهًا آخر يخرجه من باب الفصل.
(٢) النبع / ١٩.
(٣) السابق / ١٦.

* وقوله:

عيبهم -في اعتقادهم- أن تمادَوا   في مديحٍ فأُغرقوا في دجاهُ[١]

والقصيدة في الشاعر محمود غنيم، وقوله (عيبهم) أي محمود غنيم ومن شابهه ممَّن يميل إلى الأسلوب القديم في الشعر، وقوله (في اعتقادهم) أي في اعتقاد خصومهم، والفصل هنا واضح الدلالة، لأنَّه تقييد للعيب بوجوده في اعتقاد وأذهان الخصوم وحسب، ممَّا يجعل وجوده غير حقيقيّ.

* وقوله في الدكتور محمَّد مندور:

خصومة الرأي شيءٌ والإخاء   كما هو الإخاءُ متينُ الودِّ والسببِ[٢]

والأصل: والإخاء متين الودِّ...، والفصل بقوله: (كما هو الإخاء) لبيان أنَّ الرجل لم يكن اختلافه في الرأي مع أحدٍ يسبِّب العداوة أو التشاحن، فالإخاء قبل خصومة الرأي هو بعينه بعدها لا يتأثَّر بها.

* وقوله:

هذا المسافرُ - بعد طول صراعِ   في عالم الآلام والأوجـــاعِ

ماضٍ كأنغام الصباح تزفُّها   زُمَرٌ من الأنغام والأسجاعِ[٣]

والأصل: هذا المسافر ماضٍ، لكنَّ الفصل بالظرف هنا عظيم القيمة في المعنى؛ إذ ليس المقصود بالبيان كونه ماضيًا ولكن كونه يمضي على الصورة الَّتي بيَّنها الشاعر (كأنغام الصباح...) بعد ذلك الصراع الطويل مع الآلام والأوجاع. [٤]

---

(١) زاد المسافر / ٥٠.
(٢) صلواتي أنا / ٤٦.
(٣) زاد المسافر / ٢٤.
(٤) انظر مواضع أخرى للفصل بين المبتدأ وخبره في: نوافذ الضياء / ٥٦، زاد المسافر / ٤١، ٧١.

الفصل بين ما أصله المبتدأ والخبر:

والكلام في هذه المسألة كالكلام في سابقتها، وممَّا ورد فيه الفصل بين ما أصله المبتدأ والخبر قول الشاعر:

فأصبحتْ بعد خطَّ بهجتِها كأنَّ قفرًا رسومَها قلَما[1]

أراد: فأصبحت بعد بهجتها قفرًا كأنَّ قلمًا خطَّ رُسومَها، وفيه الفصل بين (أصبحت) والخبر (قفرا).

ومن الفصل بين ما أصله المبتدأ والخبر في شعر الصيرفي:

❊ قوله:

إنِّي - على الرغم من سقْمي ومن ألَمي أحيا مع الشِّعر حتَّى يُقصَفَ القلمُ[2]

ومجيء الجارِّ والمجرور فاصلاً بين اسم (إنَّ) وخبرها في هذا البيت لتقوية المعنى، فالغرض إبراز كونه يعاني السقم والألم ليكون لتمسُّكه بالحياة مع الشِّعر معنى، ولو تأخَّر الجارُّ والمجرور لما أبرز المعنى المقصود على هذا النحو.

❊ وقوله:

انظر إلى الشموس في الغروب تحضنُ المدارْ
تُخفي لواعجَ الشجا بمائج من البحارْ
كأنَّها - من يأسها - تهمُّ فيه بانتحارْ[3]

والفصل في البيت بقوله: (من يأسها) بين اسم (كأنَّ) وخبرها، وقد بيَّن ذلك الفاصل السبب والعلَّة في حدوث خبر (كأنَّ) قبل وروده، وفي هذا من توضيح المعنى ما يجعله مستحسنًا.

(١) الخصائص٢/ ٣٩٣.
(٢) عودة الوحي / ٥٢.
(٣) نوافذ الضياء / ٢٣.

* وقوله:

وطريقُ الشرِّ سهلٌ واضحٌ ... وطـــــريقُ الخير يَحوي العقباتْ
بيدَ أنَّ الشرَّ - لو تنظـرهُ - ... ســاحــةٌ مـمـلوءةٌ بـالـعـقـبـاتْ(١)

والفصل في البيت بقوله: (لو تنظره) بين اسم (أنَّ) وخبرها، وغرضه التنبيه على أنَّ كون الشرّ (ساحةٌ مملوءةٌ بالعقبات) ليس شيئًا واضحًا وإنَّما يحتاج إدراك ذلك إلى نظر وتمعُّن، ولذلك قال: (لو تنظره)، وإذا نظرنا إلى (لو) على غير معنى الشرط لوجدنا فيه حثًّا على النظر لإدراك العواقب، ولكون ذلك النظر مهمًّا فقد أورده الشاعر قبل الخبر.

الفصل بين الفعل والفاعل:

الأصل في الترتيب بين الفعل والفاعل والجارّ والمجرور أو الظرف أن يتقدَّم الفعل ويليه الفاعل ثمَّ الجارُّ والمجرور أو الظرف، نحو: وقف زيدٌ على المنبر، فإذا صار التركيب: على المنبر وقف زيد، كان ذلك من قبيل تقديم المعمول بغرض الحصر، أمَّا إذا صار التركيب: وقف على المنبر زيدٌ، فلا تقديم حينئذٍ؛ إذ لا رتبة بين الفاعل وشبه الجملة تقتضي ترتيبًا بينهما، فهو من باب الفصل.

والعلاقة بين الفعل والفاعل علاقةٌ لفظيَّةٌ ومعنويَّة، فالفاعل مسندٌ إليه الفعل، وهو مرفوعٌ به حقيقةً أو حكمًا. (٢)

وما دام الفاعل معمولاً للفعل فتصدق عليهما مقولة: « الفصل بين العامل والمعمول بالأجنبيّ لا يجوز»(٣)، فإذا كان الفاصل بينهما معمولاً لأحدهما أو متَّصلاً بهما جاز، وإذا كان أجنبيًّا لم يجز.

ومن الفصل بينهما بمعمول أحدهما قول السموأل:

تسيلُ على حدِّ الظُّباتِ نفوسُنا ... وليست على غير الظُّباتِ تسيلُ(٤)

(١) الألحان الضائعة / ٧٢.
(٢) انظر: شرح التسهيل ٢/ ١٠٥.
(٣) اللباب ١/ ١٥٥.
(٤) ديوانا عروة بن الورد والسموأل / ٩١، وانظر: أمالي القالي ١/ ٢٦٩.

فالأصل: تسيل نفوسنا على حدِّ الظباتِ، وقوله:

وما أُخمدتْ نارٌ لنا دونَ طارقٍ ولا ذمَّنا في النازلين نزيلُ(١)

والأصل: ولا ذمَّنا نزيلٌ في النازلين.

والفصل بين الفعل والفاعل في شعر الصيرفيّ قليل، وكلُّه فصل بشبه الجملة بغرض التقييد، ومن ذلك:

* قوله من قصيدة في الرئيس محمَّد أنور السادات:

وكم سرتْ – في سكون الهمس، في حذرٍ من هول ما صنع البغيُ – الحكاياتُ(٢)

وفي البيت فصلٌ بثلاثة عناصر، اثنان للظرفيَّة وواحدٌ للتعليل، وهو فصلٌ طويلٌ بين الفعل وفاعله أدَّى إلى نوع من الثقل في البيت، ولولا اتِّصال معنى عناصر الفصل بالفعل (سرت) لكان فصلاً قبيحًا، ويبدو أنَّ غرض الشاعر من هذا الفصل إضفاء شيءٍ من الرهبة الَّتي يقتضيها المقام ليحسَّ المتلقِّي بالهول والرعب الَّذي كان يعيش الناس فيه قبل عصر السادات حيث كان البطش وتقييد الحرِّيَّات هو السمة الغالبة لتلك الفترة الَّتي ذاق شاعرنا من نارها واكتوى بأوارها.

* وقوله في رثاء عزيز فهمي:

أسفا على تلك الخلال تُضِيعُها -في لحظةٍ- سيَّارةٌ رعناءُ(٣)

والأصل: تضيعها سيَّارةٌ رعناءُ في لحظة، والفصل هنا لتقوية المعنى ببيان شدَّة الحادث وتضييعه للفقيد بكلِّ خصاله المحمودة وأنَّ ذلك حدث في لحظة، ولو تأخَّر الظرف لما كانت له تلك القوَّة.

* وقوله في رثاء محمود غنيم:

عيَّ – بعد الإفصاح – هذا المُسجَّى والأغاريدُ خلفهُ تنعاهُ(٤)

(١) السابق.
(٢) عودة الوحي / ١٠٠.
(٣) صدى ونور ودموع / ٢٨٤.
(٤) زاد المسافر / ٥٤.

والفصل في هذا البيت لتوضيح صفة المرثيّ، والمعنى أنَّ الصفة الملازمة له طول حياته هي الإفصاح، ومجيء الظرف فاصلاً في البيت لتقوية المعنى، بإبراز التناقض بين الصفتين (العيّ والإفصاح).

* وقوله:

لقاءٌ عـلى الرمـلِ جـادتْ به -على رغمهنَّ- السنون الضنينهْ[1]

وأصل التركيب: جادت به السنون الضنينة على رغمهنّ، ويبدو أنَّ غرض الشاعر من الفصل التنبيه والاحتراس من أن يُظنَّ بقوله (جادت) أنَّ ذلك اللقاء كان كرمًا من سنينه فيتعارض ذلك مع وصفه لها آخر البيت بأنها (ضنينة)، فأراد أن يؤكِّد بخلها بقوله (على رغمهنّ).

الفصل بين الفعل والمفعول:

أكثر النحويين على أنَّ الفعل هو العامل في المفعول[2]، فالفصل بينهما من الفصل بين العامل والمعمول، بما يعنيه ذلك من جواز بغير الأجنبيّ وامتناعه بالأجنبيّ.

ومن الفصل بين الفعل والمفعول في شعر الصيرفي:

* قوله:

أرجو التحرُّر من ذاتي ومن جسدي لكي أُحرِّرَ - فيما بعدُ - وجـداني[3]

والأصل: لكي أحرِّر وجداني فيما بعد، ومجيء التركيب بالفصل بالظرف بين الفعل والمفعول بغرض التقييد، فمراد الشاعر أنَّ المرجوَّ الأهمَّ لديه أن يتحرَّر من قيود الجسد، فإذا تحقَّق ذلك الرجاء أمكنه بعده - لا قبله - أن يكون حُرَّ الوجدان.

* وقوله في رثاء أمِّه:

يهدمُ اليومُ - وفي سُخريَةٍ - ما أقام الأمسُ فيها وبنى[4]

---

(١) عودة الوحي / ٥٣.

(٢) انظر: أسرار العربيَّة / ٨٥، شرح الكافية للرضي ١/ ٣٠٢.

(٣) الشروق / ٩٤.

(٤) صدى ونور ودموع / ٢٧٠.

والفصل في هذا البيت يبدو غريبًا، فقد كان يمكن للجارِّ والمجرور أن يكونا في موضع الحال، لكنَّ سبقهما بالواو جعل كونهما كذلك بعيدًا، وإذا نظرنا إلى غرض الشاعر من هذا الفصل بدا لنا أنَّ المراد التنبيه على حالٍ من أحوال الدنيا يراه الشاعر وهو تقلُّب الدنيا بين البناء والهدم، وليس الهدم المجرَّد لكنَّه الممزوج بالسخرية، وهذه السخرية استحقَّت – لغرابتها – أن تبرز على هذا النحو بمجيئها فاصلاً بين الفعل والمفعول.

* وقوله على لسان شهرزاد:

أنت لا تقتلُ في صُبحِكَ غادهْ

إنَّما تقتلُ – في الحقِّ – سَعادهْ[1]

والفصل بقوله: (في الحقِّ) بين الفعل (تقتل) والمفعول (سعادة) لتبرير الغرابة في وقوع فعل القتل على ما لا يصحُّ أن يقع عليه، والمراد أنَّ قتل السعادة هو حاصل قتل الغيد كلَّ يومٍ في حكم الحقِّ الَّذي يختلف عن حكم الظاهر أحيانًا.

الفصل بين الصفة والموصوف:

من المعلوم أنَّ الصفة والموصوف «كالشيء الواحد»[2]؛ لأنَّ البيان يحصل من مجموعهما، ولكن أجاز النحاة الفصل بينهما إذا اقترن ذلك بوضوح المعنى، فاشترطوا لجواز الفصل بينهما أن يكون الموصوف «غير مبهم ولا شبيهٍ به»[3]، وأن يكون عنصر الفصل ممَّا «لا تتمحَّض مباينته»[4] للصفة والموصوف، وذلك يأتي على عدَّة صور، فقد يكون: [5]

١ – مبتدأً، كما في قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾[6].

(١) شهرزاد / ٣٢.
(٢) ابن يعيش ٣/ ٥٩.
(٣) شرح التسهيل ٣/ ٢٨٧.
(٤) ارتشاف الضرَب ٤/ ١٩٣٥، والعبارة في المطبوع: "ويجوز الفصل بين المنعوت ونعته بما يتمحَّض مباينته، فإن تمحَّضت مباينته فلا يجوز"، وقوله: "بما يتمحَّض مباينته" تحريفٌ واضح، وانظر: المساعد ٢/ ٣٨١.
(٥) انظر: ارتشاف الضرَب ٤/ ١٩٣٥، والمساعد ٢/ ٣٨٢
(٦) سورة إبراهيم، الآية ١٠.

٢- أو خبرًا، نحو: زيدٌ قائمٌ العاقلُ.

٣- أو جوابًا لقَسَم، كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَالِمِ الْغَيْبِ﴾(١).

٤- أو معمولاً للموصوف، نحو: هذا ضاربٌ زيدًا عاقلٌ.

٥- أو معمولاً لمضافٍ إلى الموصوف، كما في قوله تعالى: ﴿سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿٩١﴾ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾(٢).

٦- أو معمولاً للصفة، كما في قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ حَشْرٌ عَلَيْنَا يَسِيرٌ﴾(٣).

٧- أو فعلاً عاملاً في الموصوف، نحو: أزيدًا ضربتَ القائمَ ؟

٨- أو مفسِّرًا لمحذوف، كما في قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ﴾(٤).

٩- أو استثناءً، نحو: ما جاءني أحدٌ إلاَّ زيدًا خيرٌ منك.

١٠- أو معطوفًا، كما في ما حكاه سيبويه: « هذان رجلان وعبدُ الله منطلقان».(٥)

وممَّا ورد فيه الفصل بين الصفة والموصوف قول الشاعر:

ألم ترَ أنَّني لاقيتُ يومًا ... معاشرَ - فيهمُ رجلٌ - جَمارا

فقيرُ الليل، تلقاهُ غنيًّا ... إذا ما آنسَ الليـلُ النهارا(٦)

حيث فصل بين (معاشر) وصفته (جمارا)، وبين (رجل) وصفته (فقير الليل).(٧)

ومنه أيضًا قول لبيد بن ربيعة:

---

(١) سورة سبأ، الآية ٣.
(٢) سورة المؤمنون، الآيتان ٩١، ٩٢.
(٣) سورة ق، الآية ٤٤.
(٤) سورة النساء، الآية ١٧٦.
(٥) الكتاب ٢/ ٨١.
(٦) شرح التسهيل ٣/ ٢٨٧، و (جمارا) أي مجتمعون، راجع: لسان العرب (ج م ر).
(٧) انظر: شرح التسهيل ٣/ ٢٨٧.

فصلقْنا في مرادٍ صلْقةً وصُداءٍ أَلحقتْهُمْ بالثَّلَلْ[1]

حيث فصل بين الموصوف (صلقة) وصفته (ألحقتهم بالثلل)[2].

والفصل بين الموصوف والصفة قليل في شعر الصيرفيّ، وهذا بيانه:

* في قوله:

كتمتِ في الحسنِ خفيَّ الشذا كالسرِّ بين العاشقين المصونْ[3]

وأصل التركيب: (كالسرِّ المصون بين العاشقين)، ويبدو الفصل بالظرف هنا شبيهًا بتقديمه للأهمِّيَّة، إذ الأسرار تتعدَّد وتختلف، والشاعر يقصد إلى السرِّ بين العاشقين على وجه الخصوص ليشبِّه به شذا الزهرة على سبيل التشبيه المقلوب، فكان أن قال: (كالسرِّ بين العاشقين)، وفيه نكتة أخرى هي حمل الموصوف (المصون) لحرف القافية، فكان لا بدَّ من تأخُّره إلى نهاية البيت ووقوع الظرف المتعلِّق به بينه وبين الصفة.

* وقوله على لسان شهرزاد:

غيرَ أنَّ القلب قد أوحى إليَّا
أنَّ إنسانًا وراء الغول حيًّا[4]

والأصل: أنَّ وراء الغول إنسانًا حيًّا، ففصل بين الصفة والموصوف بخبر (أنَّ)، ولعلَّ الشاعر في الفصل على هذا النحو قصد التجاور بين الموصوف وخبر (أنَّ) ليحقِّق التجاور بينهما في اللفظ، بما يوحي بإمكان اجتماعهما في صفات (شهريار)، سوى أنَّ الموصوف أيضًا يحمل حرف القافية، ولا مناص من مجيئه آخر البيت.

* وقوله في رثاء الدكتور أحمد فؤاد الأهواني:

---

(١) ديوانه / ١٤٦، ومعنى البيت: أوقعنا بقبيلتي مراد وصداء وقعة ألحقتهم بالهلاك، راجع: لسان العرب (ص ل ق)، و (ث ل ل).

(٢) انظر: الخصائص ٢/ ٣٩٦.

(٣) الألحان الضائعة/ ٧٠.

(٤) شهرزاد/ ٦٣.

كنتَ كالبسمةِ الَّتي شفَّ ثغرٌ بها حسنْ[1]

والأصل: شفَّ بها ثغرٌ حسنْ، وليس للجارِّ والمجرور تعلُّقٌ بالصفة ولا بالموصوف، ثمَّ إنَّ التركيب يبدو وكأنَّه وقف على قوله (بها)، ثمَّ جلب لفظ (حسن) لأجل القافية وحسب.

ويتَّضح ممَّا سبق أنَّ الباعث الأوَّل عند الصيرفي للفصل بين الصفة والموصوف هو رعاية القافية، فغاية الفصل موسيقيَّة، ولا أشكُّ في أنَّ الموسيقى عنصرٌ أساسيٌّ في مفهوم الشعر عند الصيرفي، واهتمامه بها جزءٌ من لغته الشِّعريَّة.

(١) زاد المسافر/ ٤٣.

المبحث الثاني

الاعتراض

وفيه أربع قضايا:

- ***الأولى: الاعتراض بين المبتدأ والخبر.***

- ***الثانية: الاعتراض بين ما أصله المبتدأ والخبر.***

- ***الثالثة: الاعتراض بين الفعل والمفعول.***

- ***الرابعة: الاعتراض بين الصفة والموصوف.***

الاعتراض بين المبتدأ والخبر:

قد ذكر العلماء من مواضع الجملة المعترضة أن تكون معترضةً بين المبتدأ وخبره[1]، ومما جاء من ذلك قول معن بن أوس:

وفيهنَّ - والأيَّامُ يعثرنَ بالفتى - نـوادبُ لا يـملـلْـنـهُ ونـوائـحُ[2]

ومنه الاعتراض بجملة الفعل الملغى في نحو: زيدٌ - أظنُّ - قائمٌ، وبجملة الاختصاص في نحو قوله ﷺ: «نحنُ - معاشرَ الأنبياء - لا نورث».[3] وقد استعمل الصيرفيّ الاعتراض بين المبتدأ والخبر في موضع واحد، هو قوله في قصيدة (الرضى):

نسـمةٌ مـن جـنَّـة الله سَـرَتْ تبعثُ الراحـة في المضطربِ
تـحملُ الدنيا على أجـنحـةٍ كُنَّ في الأُفْـقِ بعـادَ المأربِ
تـرقـصُ الرُّوحُ على أنغامها خببًا فـي نشـوةٍ مـن طَـرَبِ
الرضى -ما أجملَ الدنيا بـهِ- بسـمةٌ تُشـرِقُ من ثغر نبي[4]

والاعتراض في البيت يبدو ضرورةً فنِّيَّة؛ فبعد هذه الأوصاف للرضى يريد الشاعر أن يأتي بصفةٍ جامعةٍ يختم بها المقطع الأوَّل للقصيدة، فيختار هذا الوصف المثير للارتياح والمعبِّر عن غاية الرضى (بسمةٌ تشرق من ثغر نبي)، وهو لا ينسى في غمرة هذا الوصف أن يعبِّر عن الرضى في إحساسه هو، فيأتي بهذه الجملة المعترضة (ما أجمل الدنيا به)، وهي وإن كانت أسلوبًا نمطيًّا للتعجُّب إلاَّ أنَّ مجيئها معترضةً أكسبها قيمةً معنويَّةً كبيرة، فوقعت كما أراد لها الشاعر.

الاعتراض بين ما أصله المبتدأ والخبر:

والاعتراض في هذه المسألة كالاعتراض في سابقتها، ومنه قول ابن هَرْمَة:

---

(١) انظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٦١٥، ومغني اللبيب / ٥٠٧.
(٢) انظر: الخصائص ١/ ٣٣٩، وخزانة الأدب ٧/ ٢٦١.
(٣) انظر: مغني اللبيب / ٥٠٧. الشروق / ٤٠.
(٤) الشروق / ٤٠.

إنَّ سُليمى – واللهُ يكلؤها – ضنَّت بشيءٍ ما كان يَرزؤُها[1]

وقول أبو محلم الشيباني:

إنَّ الثمانينَ – وبُلِّغتَها – قد أحوجتْ سمعي إلى تُرجمانْ[2]

وقول آخر:

وإنِّي لرامٍ نظرةً قِبَلَ الَّتي لعلِّي –وإن شطَّت نواها– أزورُها[3]

وقد ورد الاعتراض بين ما أصله المبتدأ والخبر في ثلاثة مواضع من شعر الصيرفي، هي:

* قوله في (حلم اليقظة):

ارجع يا حُلْمُ فإنَّ الصيفَ –سئِمتُ الصيف– أطال نواكْ[4]

وقد جاء الاعتراض في هذا البيت كالتنبيه القويّ من الشاعر على سأمه وضجَره من الصيف؛ لما أحدثه من المباعدة بينه وبين حلمه المنشود، واستعمال الجملة المعترضة وسيلة من أقوى الوسائل للتنبيه.

* وقوله في رثاء محمود غنيم:

كان – والله – صورةً من وفاءٍ لا يُغشَّى صفاؤهُ أو يُشاهُ[5]

وقد جاءت الجملة المعترضة هنا لتقوية معنى الجملة الأصليَّة عن طريق القسَم، وقد أراد الشاعر نعت المرثيِّ بالوفاء على هذا النحو المؤكَّد لما كان يجمع بينهما من الصداقة، ولما عيب على محمود غنيم من استعماله للمديح مع مَن كانوا يُكرمونه،وقد بيَّن الصيرفيّ أنَّ مديحه ما هو إلاَّ انعكاسٌ لصفة الوفاء عنده، وممَّا يبيِّن ذلك قوله قبل البيت:

(١) انظر: أمالي ابن الشجري١/ ٣٢٨، وارتشاف الضرَب٣/ ١٦١٦.
(٢) انظر: أمالي ابن الشجري١/ ٣٢٩.
(٣) انظر: مغني اللبيب / ٥٠٧.
(٤) النبع / ٥٣.
(٥) زاد المسافر / ٥١.

ما على صاحـــبي جناحٌ إذا ما هـاج وجــدانَه كـريـمٌ رعـاهُ
لا نـفـاقًـا .. ولا ريـاءً.. ولـكـنْ صدقُ إحساسه الَّذي أوحاهُ
وأسيرُ المعـــروف أكرمُ عندي من طليقٍ ينسى الَّذي يُعطاهُ

* وقوله في رثاء عبَّاس محمود العقَّاد:

كان – لا كان الردى – يُتحِفُنا كُـلَّ حـينٍ بتـآليـفٍ عِـجـابْ(1)

والاعتراض بالدعاء في قوله: (لا كان الردى) لإظهار التبرُّم والضيق من الموت الَّذي يتخطَّف العظماء، وقد جاء به في هذا الموضع وكأنَّه كره كلمة (كان) الدالَّة على المضيِّ والانقضاء، فجاء بالجملة المعترضـة (لا كان الردى) الَّتي تحوي الكلمة نفسها ولكن على معنى آخر هو وجود الموت الَّذي تمنَّى الشاعر ضدَّه، وذلك على سبيل الجناس الَّذي أحسن توظيفه في البيت.

الاعتراض بين الفعل والمفعول:

الاعتراض بين الفعل والمفعول أيضًا من مواضع الاعتراض المعدودة، وممَّا جاء منه قول أبي النجم العجليّ:

وبُدِّلتْ – والدهـرُ ذو تبدُّلِ –
هـيفًا دبورًا بالصَّبا والشمألِ(2)

وقد ورد الاعتراض بين الفعل والمفعول في شعر الصـيرفي مرَّتين، وهذا بيانهما:

* في قوله:

أهـدِّئُ الـقـلـب الَّـذي يـخـفـقُ بهذه الكفِّ الَّتي تضطرِبْ
أخشى عليه – والهوى مُحـدِقُ – أن يرتميْ في عالمٍ مُلتهِبْ(3)

(1) صلواتي أنا / ٨٦.
(2) انظر: ارتشاف الضرَب ٣/ ١٦١٣، ومغني اللبيب / ٥٠٧.
(3) الشروق / ١٦.

فقوله: (والهوى محدق) اعتراض بين الفعل (أخشى) والمفعول (أن يرتمي)، والغرض منه التنبيه على شـدَّة اقتراب قلبه من عالم الهوى الملتهب بحيث صار الهوى محيطًا به، فهذه صورة قصد الشاعر إلى إبرازها، ولهذا أتى بها معترضةً بين الفعل والمفعول.

* وقوله:

وحـــيٌ إلــيَّ ســاقـهُ والـعـمــرُ قــد تـقدَّمــا

الـقــدرُ الـدائــرُ بـالـنــاس إذا مــا أنـعـمــا

ألهمنــي - يــا حُســنَ مــا أوحـــى بــه وألهــا -

قصائـدًا كـشَـــعـرهِ إلى الســبائكِ انتمــى[1]

والاعتراض بقوله: (يا حسن ما أوحى به وألها) بين الفعل (ألهمني) والمفعول (قصائدًا)، وفائدته لفت النظر إلى شدَّة إعجاب الشاعر بحسن قصائده الَّتي أوحى بها إليه القدر.

الاعتراض بين الصفة والموصوف:

وقوع الجملة المعترضة بين الصفة والموصوف من المواضع المشهورة، وقد دأب النحاة[2] على الاستشهاد له بقول الله عزَّ وجلَّ: ﴿ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾[3]، فالموصوف (قسم)، والصفة (عظيم)، «واعترض بـ﴿لَّوْ تَعْلَمُونَ﴾ بين الموصوف وصفته».[4]

وقد وقع الاعتراض بين الصفة والموصوف في شعر الصيرفي مرَّةً واحدة، في قوله:

كان عهدًا - لا أُرِينا ظلَّهُ - أغبرَ السِّحنةِ ممجوجًا كريها[5]

والبيت من قصيدة حافلة بوصف مساوئ عهد الملك فاروق، وتبرز في هذا البيت شدَّة السخط على هذا العهد، وقد ساعدت الجملة المعترضة (لا أُرينا ظلَّه) على إبراز هذا السخط والغضب، فهو يعجِّل بالدعاء بأن لا يرى ظلَّه قبل أن يشرع في وصفه بأنَّه (أغبر السحنة، ممجوج، كريه)، فاختياره الاعتراض بالدعاء في هذا الموضع اختيارٌ موفَّق.

---

(١) نوافذ الضياء / ٥٦.

(٢) انظر مثلاً: أمالي ابن الشجري ١/ ٣٢٨، ارتشاف الضرَب ٣/ ١٦١٤، مغني اللبيب / ٥١٠.

(٣) سورة الواقعة، الآية ٧٦.

(٤) الكشَّاف ٤/ ٥٩، وانظر: الدرّ المصون ١٠/ ٢٢٣.

(٥) صدى ونور ودموع / ١٩٦.

خلاصة:

الفصل والاعتراض من الظواهر المحدودة في شعر حسن كامل الصيرفيّ، ويمكن إبراز ملامح الظاهرتَيْن في شعره بما يلي:

أوَّلاً: ورود الفصل والاعتراض في شعره قليلٌ على وجه العموم، فلا يمكن مقارنتهما بالظواهر الكبرى فيه كالحذف والتقديم والتأخير.

ثانيًا: يرتبط الفصل في شعر الصيرفي بالظرف والجارِّ والمجرور، وربَّما كان في هذا إدراكٌ من الشاعر لسماح النظام النحويّ بالتوسُّع فيهما.

ثالثًا: ليس في شعره فصلٌ بأجنبيّ، بل دائمًا ما يكون العنصر الفاصل متَّصلاً بمعنى الجملة وله قيمةٌ في دلالتها، وكذلك الجملة المعترضة تكون ذات صلة بمعنى الجملة الأصليَّة.

رابعًا: تتنوَّع دلالة الفصل في شعر حسن كامل الصيرفيّ بين معانٍ كثيرة، كالتقييد، وبيان علَّة الحدث قبل إيراده، وتقوية المعنى، والتنبيه، ورعاية القافية، وغيرها.

خامسًا: يرتبط ورود الجملة المعترضة في شعره بالتعبير القويِّ عن المشاعر، كالارتياح، والضجر، والإعجاب، ففي مثل هذه المواقف تَرِد الجمل المعترضة لتقوِّي المعنى وتلفت الانتباه.

خاتمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسولِ الله، خيرِ خلق الله، سيِّدنا محمَّد بن عبدِ الله، وعلى آله وصحبه ومَن والاه... وبعد

فقد تمَّ هذا البحث بعون الله وتوفيقه، واستفدت منه شيئًا كثيرًا، وألخِّص فيما يلي أهمّ النتائج الَّتي أوصلني إليها البحث.

فمن أهمّ نتائج البحث فيما يخصّ السلوك النحويّ للصيرفي في شِعره: (١)

* حسن كامل الصيرفي شاعر ملتزم بأنظمة اللغة، لا يخرج عن مقتضاها إلاَّ على وجهٍ يصله بالأصل ويضمن معه وضوح المعنى والدلالة، واستعمال الظواهر المخالفة للأصل في شِعره مرتبط بطلب دلالات ومعاني لا يوصل إليها إلا عن طريق المخالفة والعدول.

* وهو شاعر ذو ملكة لغويَّة قويَّة، وسلوكه النحوي دليل على فهمه للُّغة وتذوُّقه لتراكيبها ومعانيها، ووعيه بالفرق المعنوي والدلالي بين أساليبها المختلفة. (٢)

* تمثّل القافية لديه ركنًا أساسيًّا في الشِّعر، وعنايته بالقافية عناية كبيرة، بل أحيانًا ما يكون العدول في شعره من أجل رعاية القافية أو تجنُّب عيب من عيوبها(٣)، وهذا أمرٌ يضاف إلى نزوعه إلى التجديد في موسيقى الشعر ليبيِّن بوضوح أهمِّيَّتها في مفهومه للشعر.

* الإيجاز مطلب مهم لدى الشاعر، ويبرزه كثرة ظاهرة الحذف في شعره كثرة لم تصل إليها ظاهرة أخرى، فالحذف هو الظاهرة الأولى في شعره، ويقابل ذلك قلة ورود الزيادة في شعره إلا في ما يطَّرد نحوًا ويزيد في الدلالة.

---

(١) لخَّصت هنا الملامح العامَّة لشعره والَّتي ليس فيها مفاضلة بين ظاهرة وأخرى، وعدا ذلك فقد احتوت المسائل وخلاصات الفصول على ما لم أشأ التطويل بتكراره هاهنا.

(٢) انظر مثلاً: زيادة اللام، وزيادة (ما).

(٣) انظر مثلاً: الوقف على المنصوب المنون بالسكون، وحذف خبر لا النافية للجنس، وتقديم المفعول على الفاعل، وتقديم الصفة على الموصوف، والفصل بين الصفة والموصوف.

 

* يبرز اعتماده على التنغيم في مواضع كثيرة من شعره، ممَّا يعني أنَّه لم يكن شاعرًا على الورق، بل كان يُعنَى بقراءة شِعره ويُراعي فيه عنصر الأداء والإلقاء. [1]

* ينزع الصيرفي في بعض الأحيان بأسلوب الشعر إلى أسلوب الكلام المنطوق، إما من غير مخالفة للصِّحَّة النحوية[2]، أو مع المخالفة[3].

* يُعنى الصيرفي برسم الصورة الشعرية، ويجيد استخدام الوسائل النحوية في ذلك. [4]

وممَّا يتعلَّق بالظواهر النحويَّة بشكل عامّ:

* قدَّمتُ تعريفًا للحذف بنوعيه الواجب والجائز، قلت فيه: الحذف الجائز: تعمُّد إسقاط عنصر (إسناديٍّ أو غيره) من عناصر بناء النصِّ؛ لغرض، مع سماح النظام النحويِّ بذكره، ومع دلالة باقي عناصر النصِّ عليه، وإمكان ذكر هذا العنصر في مقام آخر ولغرض آخر، والحذف الواجب: إسقاط عنصر إسناديٍّ من نصٍّ لا يسمح النظام النحويُّ بذكره فيه، مع دلالة الأصل التركيبيِّ للنصِّ عليه، وامتناع ذكره في كلِّ الأحوال.

* بيَّنت مجانبة البغدادي للصواب في ما نسبه إلى المرادي من القول بزيادة (من) مع التمييز الوارد بعد أفعل التعجُّب، حيث نصَّ المرادي على أنّها للتبعيض. [5]

* قمت بتفصيل بعض الأسباب الَّتي تفسِّر الترتيب الأصلي بين عنصرين، والَّتي تنتج ظاهرة التقديم والتأخير عن مخالفة مقتضاها[6].

* بيَّنت مجانبة بعض النحاة للصواب حين نسبوا إلى سيبويه القول باختصاص (إذا) بالدخول على الجملة الفعليَّة، وحرَّرت قوله وبيَّنت وجاهته. [7]

---

(١) انظر مثلاً: حذف حرف العطف، وحذف همزة الاستفهام، وحذف الخبر.

(٢) انظر مثلاً: حذف همزة الاستفهام.

(٣) انظر مثلاً: تقديم الخبر على المبتدأ.

(٤) انظر مثلاً: حذف خبر لا المشبهة بليس، وحذف الموصوف، وتقديم الخبر على المبتدأ، وتقديم خبر (كان) ، والاعتراض بين الفعل والمفعول.

(٥) انظر مسألة زيادة (من) في الفصل الثاني.

(٦) انظر توطئة الفصل الثالث.

(٧) انظر مسألة مجيء الاسم بعد (إذا) الشرطية.

وفي الختام أرجو أن أكون قد وُفِّقت في عملي هذا، وأسأل الله أن يعصمني من الخطأ والزلل، وأن يوفقني لخدمة العربيَّة، وأن ينفعني بما علَّمني.

والحمد لله أوَّلاً وآخرًا...

ثبت المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.

أ. المراجع المخطوطة:

- الاتجاه الوجداني في شعر الصيرفي، لفادية أحمد محمَّد عبد الباقي، رسالة ماجستير، كلِّيَّة الآداب، جامعة القاهرة.
- الحذف والتقدير في النحو العربيِّ، لعلي أبي المكارم، رسالة ماجستير، كلِّيَّة دار العلوم، جامعة القاهرة.
- شعر حسن كامل الصيرفي، دراسة فنِّيَّة وموضوعيَّة، لطلعت خليل هاشم عبد العال، رسالة ماجستير، كلِّيَّة الآداب، جامعة عين شمس.
- شعر حسن كامل الصيرفي، دراسة نقديَّة، لمحمَّد فتحي عبد العليم، رسالة ماجستير، كلِّيَّة دار العلوم، جامعة القاهرة.

ب. المراجع المطبوعة:

- أبولُّو، المجموعة الكاملة، دراسة وتحقيق د. عبد العزيز شرف، د. محمَّد عبد المنعم خفاجي، القاهرة، الهيئة المصريَّة العامَّة للكتاب، ١٩٩٩م.
- أثر النحاة في البحث البلاغي، د. عبد القادر حسين، القاهرة، دار غريب، ١٩٩٨م.
- أحكام (غير) وأوجه استعمالها في اللغة العربيَّة، دراسة نحويَّة تطبيقيَّة، د. عبد العظيم فتحي خليل، ط١، القاهرة، الجريسي للكمبيوتر، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- ارتشاف الضرَب من لسان العرب، لأبي حيَّان الأندلسي،تحقيق وشرح ودراسة د. رجب عثمان محمَّد، مكتبة الخانجي، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- أسرار البلاغة، لعبد القاهر الجرجاني، قرأه وعلَّق عليه محمود محمَّد شاكر، دار المدني، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.
- أسرار العربيَّة، لأبي البركات الأنباري، تحقيق محمَّد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق.
- الأشباه والنظائر في النحو، لجلال الدين السيوطي، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، بيروت، مؤسَّسة الرسالة، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م.

- الأصمعيَّات، لعبد الملك بن قريب الأصمعيّ، بعناية وليم بن الورد البروسي، ط١، بيروت، دار الآفاق الجديدة، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- الأصول، لأبي بكر بن السرَّاج، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، ط١، بيروت، مؤسَّسة الرسالة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، لابن عربشاه، تحقيق د. عبد الحميد هنداوي، بيروت، دار الكتب العلميَّة، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- إعراب القرآن، منسوب إلى الزَّجَّاج، تحقيق إبراهيم الإبياري، المؤسَّسة المصريَّة العامَّة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، ١٩٦٣م.
- الألحان الضائعة، لحسن كامل الصيرفي، مطبعة التعاون، ١٩٣٤م.
- أمالي ابن الشجري، تحقيق ودراسة محمود محمَّد الطناحي، مكتبة الخانجي، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- الأمالي النحويَّة (أمالي القرآن الكريم)، لابن الحاجب، تحقيق هادي حسن حمودي، بيروت، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربيَّة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- الانتصار لسيبويه على المبرِّد، لأبي العبَّاس ابن ولَّاد التميمي، تحقيق د. زهير عبد المحسن سلطان، بيروت، مؤسَّسة الرسالة، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري، تحقيق محمَّد محيي الدين عبد الحميد، ط ١٩٨٢م.
- الإيضاح في شرح المفصّل، لابن الحاجب، تحقيق د. موسى بناي العليلي، العراق، وزارة الأوقاف والشؤون الدينيَّة.
- الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجَّاجي، تحقيق د. مازن المبارك، ط٤، بيروت، دار النفائس، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- الإيضاح في علوم البلاغة، للخطيب القزويني، مراجعة الشيخ بهيج غزَّاوي، بيروت، دار إحياء العلوم، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- البحر المحيط، لأبي حيَّان الأندلسي، دار الفكر، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- البسيط في شرح جمل الزجَّاجي، لابن أبي الربيع الإشبيلي، تحقيق ودراسة د. عيَّاد بن عيد الثبيتي، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.

- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لجلال الدين السيوطي، تحقيق محمَّد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، المكتبة العصريَّة.
- بناء الجملة العربيَّة، د. محمَّد حماسة عبد اللطيف، دار غريب، ٢٠٠٣م.
- البيان في روائع القرآن، دراسة لغويَّة وأسلوبيَّة للنصّ القرآني، د. تمَّام حسَّان، عالم الكتب، ٢٠٠٢م.
- البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البركات الأنباري، تحقيق د. طه عبد الحميد طه، الهيئة المصريَّة العامَّة للكتاب، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة، نشرة السيِّد أحمد صقر، ط٢، دار التراث، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.
- التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري، تحقيق علي محمَّد البجاوي، دار إحياء الكتب العربيَّة.
- التبيين عن مذاهب النحويِّين البصريين والكوفيين، لأبي البقاء العكبري، تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، لابن هشام الأنصاري، تحقيق د. عبَّاس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لجمال الدين ابن مالك، تحقيق محمَّد كامل بركات، القاهرة، دار الكاتب العربي، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.
- التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري، تحقيق د. عبد الفتَّاح بحيري، ط١، الزهراء للإعلام العربي، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسي، تحقيق د. عوض بن حمد القوزي، القاهرة، مطبعة الأمانة.
- التوجيه البلاغيُّ للقراءات القرآنيَّة، د. أحمد سعد محمَّد، القاهرة، مكتبة الآداب، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيَّة ابن مالك، لابن أمِّ قاسم المرادي، تحقيق د. عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

- الجمل في النحو، لأبي القاسم الزجَّاجي، تحقيق د. علي توفيق الحمد، ط٣ بيروت، مؤسَّسة الرسالة، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.
- الجملة في الشِّعر العربي، د.محمَّد حماسة عبد اللطيف،مكتبة الخانجي،١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- الجملة النحويَّة نشأةً وتطوُّرًا وإعرابًا، د. فتحي عبد الفتَّاح الدجني، ط٢الكويت، مكتبة الفلاح، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.
- الجملة الوصفيَّة في النحو العربيّ، د. شعبان صلاح، القاهرة، دار غريب، ٢٠٠٤م.
- جمهرة الأمثال، لأبي هلال العسكري، تحقيق محمَّد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش، ط٢ دار الجيل ودار الفكر، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- الجنى الداني في حروف المعاني، لابن أمِّ قاسم المرادي، تحقيق د. فخر الدين قباوة ومحمَّد نعيم فاضل، بيروت، دار الكتب العلميَّة، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، لعلاء الدين الإربلي، تحقيق د. حامد أحمد نيل، القاهرة، مكتبة النهضة المصريَّة، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- حاشية الصبَّان على شرح الأشموني، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، القاهرة، المكتبة التوفيقيَّة.
- الحجَّة في علل القراءات السبع، لأبي عليّ الفارسيّ، تحقيق علي النجدي ناصف وزميليه، الهيئة المصريَّة العامَّة للكتاب، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- حركات التجديد في الشِّعر الحديث، د. محمَّد عبد المنعم خفاجي، الإسكندريَّة، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ٢٠٠١م.
- حسن كامل الصيرفي وتيارات التجديد في شعره، د. محمَّد سعد فشوان، القاهرة، مكتبة الكلِّيَّات الأزهريَّة، ١٩٨٥م.
- خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، دار الكاتب العربي، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.
- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جنِّي، تحقيق محمَّد علي النجَّار، ط٢، بيروت، دار الهدى للطباعة والنشر، د.ت.

- خصائص التراكيب، د. محمَّد محمَّد أبو موسى، ط٦ مكتبة وهبة، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- الدرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، تحقيق د. أحمد الخرَّاط، دار القلم، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- دلائل الإعجاز، لأبي بكر عبد القاهر الجرجاني، تحقيق محمود محمد شاكر، القاهرة، مكتبة الخانجي، ٢٠٠٠م.
- ديوان الأعشى (ميمون بن قيس)، بيروت، دار صادر، د.ت.
- ديوان امرئ القيس، ضبط وتصحيح مصطفى عبد الشافي، بيروت، دار الكتب العلميَّة، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- ديوان البحتريّ، شرح وتقديم حنَّا الفاخوري، ط١، بيروت، دار الجيل، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- ديوان حسَّان بن ثابت الأنصاري، بيروت، دار صادر.
- ديوان ذي الرُّمَّة، تحقيق د. عبد القدُّوس أبو صالح، دمشق، مطبوعات مجمع اللغة العربيَّة، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
- ديوان رؤبة بن العجَّاج، ط٢ بيروت، دار الآفاق الجديدة، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- ديوان زُهير بن أبي سُلمى، دار بيروت، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- ديوانا عروة بن الورد والسموأل، دار بيروت، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- ديوان عمر بن أبي ربيعة، الهيئة المصريَّة العامَّة للكتاب، ١٩٧٨م.
- ديوان كثيِّر، تحقيق د. إحسان عبَّاس، بيروت، دار الثقافة، ١٣٩١هـ، ١٩٧١م.
- ديوان المتنبِّي، دار بيروت، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- ديوان النابغة الذبيانيّ، بيروت، دار الكتب العلميَّة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.
- ديوان الهذليين، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٤٥م.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، لأبي الفضل شهاب الدين الألوسي، بيروت، دار الفكر، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
- زاد المسافر، لحسن كامل الصيرفي، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٠م.

- سبائك الذهب في معرفة قبائل العرب، لأبي الفوز محمَّد أمين البغدادي السويدي، بيروت، دار القلم.
- سرّ صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جنِّي، تحقيق د. حسن هنداوي، دمشق، دار القلم، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- شرح الأبيات المشكلة الإعراب المسمَّى إيضاح الشِّعر، لأبي علي الفارسي، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم ودار العلوم والثقافة، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- شرح الأشموني على ألفيَّة ابن مالك، قدَّم له ووضع هوامشه وفهارسه حسن حمد، دار الكتب العلميَّة، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- شرح ألفيَّة ابن مالك، لابن الناظم بدر الدين ابن مالك، تحقيق د. عبد الحميد السيِّد محمَّد عبد الحميد، بيروت، دار الجيل.
- شرح التسهيل، لجمال الدين ابن مالك، تحقيق د. عبد الرحمن السيِّد ود. محمَّد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- شرح جمل الزجَّاجي، لابن عصفور، تحقيق د. صاحب أبو جناح.
- شرح جمل الزجَّاجي، لجمال الدين ابن هشام الأنصاري، تحقيق د. علي محسن عيسى مال الله، بيروت، عالم الكتب، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- شرح ديوان الحماسة، لأبي عليّ المرزوقي، تحقيق أحمد أمين وعبد السلام هارون، بيروت، دار الجيل، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- شرح شافية ابن الحاجب، لرضيّ الدين الإستراباذي، تحقيق محمَّد نور الحسن وآخرين، بيروت، دار الفكر العربي، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
- شرح ابن عقيل على ألفيَّة ابن مالك، تحقيق محمَّد محيي الدين عبد الحميد، ط١، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
- شرح قصيدة كعب بن زهير في مدح سيِّدنا رسول الله ﷺ، لابن هشام الأنصاري، تحقيق د. محمود حسن أبو ناجي، ط٣ مؤسَّسة علوم القرآن، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٢م.
- شرح القصائد العشر، للخطيب التبريزي، تحقيق د. فخر الدين قباوة، ط٤ بيروت، دار الآفاق الجديدة، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

- شرح كافية ابن الحاجب، لرضيّ الدين الإستراباذي، تحقيق د. إميل يعقوب، بيروت، دار الكتب العلميَّة، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- شرح الكافية الشافية، لجمال الدين ابن مالك، تحقيق د. عبد المنعم هريدي، دار المأمون للتراث، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- شرح المفصّل، لابن يعيش، عالم الكتب ببيروت ومكتبة المتنبِّي بالقاهرة.
- الشروق، لحسن كامل الصيرفي، القاهرة، دار المعارف، ١٩٤٨م.
- شعراء ودواوين، أحمد مصطفى حافظ، الهيئة المصريَّة العامَّة للكتاب، ١٩٩٠م.
- شعر أبي تمَّام دراسة نحويَّة، د. شعبان صلاح، القاهرة، دار الثقافة العربيَّة، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- شعر عبد الرحمن بن حسَّان الأنصاريّ، جمع وتحقيق د. سامي مكّي العاني، بغداد، مطبعة المعارف، ١٩٧١م.
- شعر ابن ميَّادة، تحقيق د. حنَّا جميل حداد، مراجعة قدري الحكيم،مطبوعات مجمع اللغة العربيَّة بدمشق، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- شهرزاد، لحسن كامل الصيرفي، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٠م.
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لابن مالك، تحقيق محمَّد فؤاد عبد الباقي، ط٣ بيروت، عالم الكتب، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- صدى ونور ودموع، لحسن كامل الصيرفي، القاهرة، الشركة العربيَّة للطباعة والنشر، ١٩٦١م.
- صلواتي أنا، لحسن كامل الصيرفي، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٢م.
- ضرائر الشِّعر، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق السيِّد إبراهيم محمَّد، بيروت، دار الأندلس.
- ضوابط التقديم وحفظ المراتب في النحو العربيّ، للدكتور رشيد بلحبيب، المغرب، منشورات كلِّيَّة الآداب والعلوم الإنسانيَّة، جامعة محمَّد الأوَّل.
- طوق الحمامة في الألفة والأُلَّاف، لابن حزم الأندلسي، ضبط نصه وحرّر هوامشه د. الطاهر أحمد مكي، ط٦ القاهرة، دار المعارف، ٢٠٠١ م.

- ظواهر نحويَّة في الشِّعر الحرّ، د. محمَّد حماسة عبد اللطيف، القاهرة، دار غريب، ٢٠٠١م.
- عبث الوليد شرح ديوان البحتريّ، لأبي العلاء المعرِّي، تحقيق محمَّد عبد الله المدني، ط٣ الرياض، دار الرفاعي للنشر، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، لبهاء الدِّين السبكي، تحقيق د. خليل إبراهيم خليل إبراهيم، بيروت، دار الكتب العلميَّة، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- علل النحو، لأبي الحسن الورَّاق، تحقيق د. محمَّد جاسم محمَّد الدرويش، الرياض، مكتبة الرشد، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- العلم والشِّعر، تأليف أ. أ. ريتشاردز، ترجمة د. محمَّد مصطفى بدوي، الهيئة المصريَّة العامَّة للكتاب، ٢٠٠١م.
- العمدة في محاسن الشِّعر وآدابه ونقده، لابن رشيق القيرواني، تحقيق محمَّد محيي الدين عبد الحميد، ط٥ بيروت، دار الجيل، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- عمدة الحافظ وعُدَّة اللافظ، لجمال الدين ابن مالك، تحقيق عدنان عبد الرحمن الدوري، بغداد، مطبعة العاني، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.
- عودة الوحي، لحسن كامل الصيرفي، دار المعارف، ١٩٨٠م.
- الفنون والإنسان، تأليف أروين أدمان، ترجمة مصطفى حبيب، القاهرة، الهيئة المصريَّة العامَّة للكتاب، ٢٠٠١م.
- القافية تاج الإيقاع الشعريِّ، د. أحمد كشك، دار غريب، ٢٠٠٣م.
- القاموس المحيط، لمجد الدين الفيروزابادي، بيروت، دار الجيل، د.ت.
- الكافية في النحو، لجمال الدين ابن الحاجب، ط٣ بيروت، دار الكتب العلميَّة، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- الكامل في اللغة والأدب، لأبي العبَّاس المبرِّد، تحقيق د. محمَّد أحمد الدالي، ط٢ بيروت، مؤسَّسة الرسالة، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- الكتاب، لسيبويه (أبي بشر عمرو بن عثمان)، تحقيق عبد السلام هارون، دار القلم، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٦م.

- الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لجار الله الزمخشري، بيروت، دار الفكر، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧.
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، لمكّي بن أبي طالب، تحقيق د. محيي الدين رمضان، دمشق، مطبوعات مجمع اللغة العربيَّة، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.
- الكلِّيَّات،معجم في المصطلحات والفروق اللغويَّة،لأبي البقاء الكفوي،تحقيق د. عدنان درويش ومحمَّد المصري، ط٢ بيروت، مؤسَّسة الرسالة، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- كتاب اللامات، لأبي القاسم الزجَّاجي، تحقيق د. مازن المبارك، بيروت، دار صادر، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- اللُّباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبَري، تحقيق غازي مختار طليمات، دمشق، دار الفكر، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- لسان العرب، لمحمَّد بن مكرم بن منظور، ط٢، بيروت، دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التراث العربي، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- اللغة العربيَّة، معناها ومبناها، د. تمام حسَّان، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٣م.
- اللغة والكلام،أبحاث في التداخل والتقريب،د.أحمد كشك، القاهرة، دار غريب، ٢٠٠٤م.
- اللمع في العربيَّة، لأبي الفتح عثمان بن جنِّي، تحقيق حامد المؤمن، بيروت، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربيَّة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- اللهجات العربيَّة في التراث،د.أحمد علم الدِّين الجندي،الدار العربيَّة للكتاب،١٩٨٣م.
- مجالس ثعلب، لأبي العبَّاس أحمد بن يحيى، تحقيق عبد السلام هارون، ط٣، القاهرة، دار المعارف.
- مجمع الأمثال، لأبي الفضل الميداني، بيروت، منشورات دار مكتبة الحياة.
- محاضرات في الشِّعر المصري بعد شوقي، الحلقة الثانية: جماعة أبوللو، د. محمَّد مندور، معهد الدراسات العربيَّة العالية بجامعة الدول العربيَّة، ١٩٥٧ م.

- المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان ابن جنّي، تحقيق علي النجدي ناصف وزميليه، ط٢ تركيا،دار سزكين، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- مدارس الشعر الحديث، د. محمد عبد المنعم خفاجي، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩٣م.
- مدرسة أبولُّو الشعريَّة في ضوء النقد الحديث، د. محمد سعد فشوان، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٢م.
- مسائل خلافيَّة في النحو، لأبي البقاء العكبَري، تحقيق د. عبد الفتَّاح سليم، القاهرة، مكتبة الآداب، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديَّات، لأبي علي الفارسي، تحقيق صلاح الدين عبد الله السنكاوي، بغداد، مطبعة العاني.
- المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق د. محمَّد كامل بركات، دمشق، دار الفكر، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠.
- المستقصى في أمثال العرب، لجار الله الزمخشري، ط٢ بيروت، دار الكتب العلميَّة، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.
- مصابيح المغاني في حروف المعاني، للخطيب الموزعي (ابن نور الدين)، تحقيق د. عائض العمري، القاهرة، دار المنار، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- معاني القرآن، للأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة، تحقيق د. عبد الأمير محمَّد أمين الورد، بيروت، عالم الكتب، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- معاني القرآن، لأبي زكريَّاء الفرَّاء، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمَّد علي النجَّار، الهيئة المصريَّة العامَّة للكتاب، ١٩٨٠م.
- معاني النحو، د. فاضل صالح السامرَّائي، الأردن، دار الفكر، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- معترك الأقران في إعجاز القرآن، لجلال الدين السيوطي، تحقيق علي محمَّد البجاوي، القاهرة، دار الفكر العربي.
- معجم شواهد العربيَّة، لعبد السلام هارون، ط٢ القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

- معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية، د. محمَّد إبراهيم عبادة، ط٢ القاهرة، مكتبة الآداب، ٢٠٠١م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق د. مازن المبارك ومحمَّد علي حمد الله، بيروت، دار الفكر، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- مفاهيم نقديَّة، تأليف رينيه ويليك، ترجمة د. محمَّد عصفور، الكويت، ١١٠ سلسلة عالم المعرفة، جمادى الآخرة ١٤٠٧هـ - فبراير ١٩٨٧م.
- مفتاح العلوم، لأبي يعقوب السكّاكي، ط١، القاهرة، مطبعة مصطفى الحلبي، ١٩٣٧م.
- المفصّل في صنعة الإعراب،لجار الله محمود بن عمر الزمخشري،قدَّم له ووضع هوامشه وفهارسه د. إميل يعقوب، ط١، بيروت، دار الكتب العلميّة، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- المفضَّليَّات، للمفضَّل بن محمَّد الضبِّي، تحقيق أحمد محمَّد شاكر وعبد السلام هارون، ط٦ القاهرة، دار المعارف.
- المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق د. كاظم بحر المرجان، العراق، دار الرشيد للنشر، ١٩٨٢م.
- المقتضب، لأبي العبَّاس المبرِّد، تحقيق محمَّد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميَّة، ١٣٩٩هـ.
- المقرّب، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق أحمد عبد الستَّار الجواري وعبد الله الجبوري، ط١، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.
- من أسرار حروف الجرِّ في الذكر الحكيم، د. محمَّد الأمين الخضري، ط١ القاهرة، مكتبة وهبة، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
- من التحليل اللغويّ للنصوص، معلَّقة زهير، د. أحمد محمَّد علي (عبده زايد)، ط١، مؤسَّسة الرسالة، ١٤٠٣هـ.
- من وظائف الصوت اللغوي، محاولة لفهم صرفي ونحوي ودلالي، د. أحمد كشك، ط١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- النبع، لحسن كامل الصيرفي، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٢م.

- نتائج الفكر في النحو، لأبي القاسم السهيلي، تحقيق د. محمَّد إبراهيم البنَّا، دار الرياض للنشر والتوزيع.
- النحو والدلالة، د. محمَّد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.
- النحو الوافي، عبَّاس حسن، ط٨ القاهرة، دار المعارف.
- النوادر في اللغة، لأبي زيد الأنصاري، تحقيق د. محمَّد عبد القادر أحمد، دار الشروق، ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.
- نوافذ الضياء، لحسن كامل الصيرفي، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٢م.
- النون وأحوالها في لغة العرب، د. صبحي عبد الحميد، القاهرة، مطبعة الأمانة، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
- همع الهوامع شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطي، تصحيح السيِّد محمَّد بدر الدين النعساني، بيروت، دار المعرفة.

ج. المراجع الإلكترونيَّة:

- الجامع الصحيح المختصر، لأبي عبد الله محمَّد بن إسماعيل البخاري، مكتبة البيت المسلم الشاملة، إصدار مركز التراث لأبحاث الحاسب الآلي ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م عن المطبوعة بتحقيق مصطفى ديب البغا، ط٣، دمشق، بيروت، دار ابن كثير ودار اليمامة، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.
- صحيح مسلم، لمسلم بن الحجَّاج النيسابوري، مكتبة البيت المسلم الشاملة، إصدار مركز التراث لأبحاث الحاسب الآلي، ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م،عن المطبوعة بتحقيق محمَّد فؤاد عبد الباقي، ط١، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٣٥٧هـ- ١٩٥٥م.
- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، لأبي الفتح ضياء الدين بن الأثير، مكتبة الأدب العربي، إصدار مركز التراث لأبحاث الحاسب الآلي ١٤٢ هـ، ١٩٩٩م، عن المطبوعة بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، المكتبة العصريَّة، ١٩٩٥م.

فهرس القضايا النحوية
(مرتبة على أبواب النحو)

الفهرس